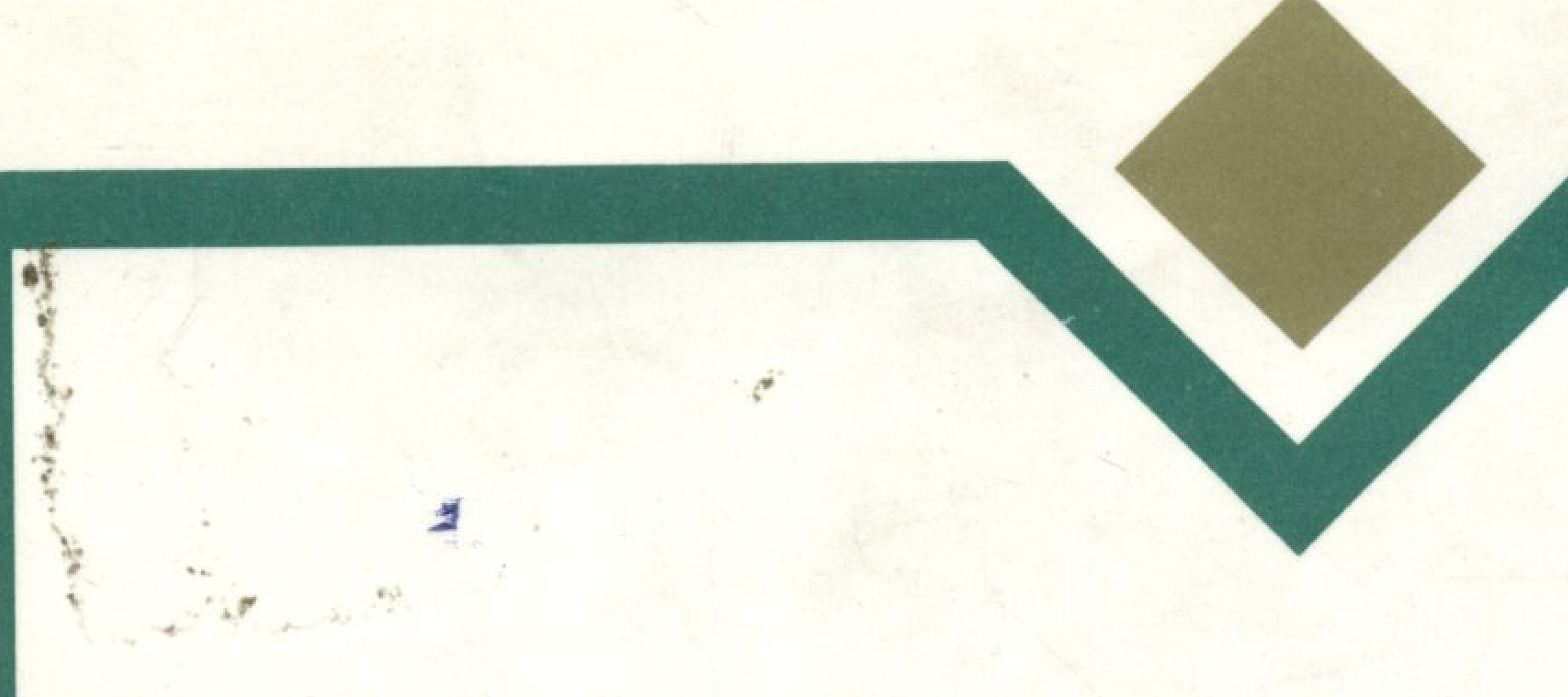




مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

King Faisal Center for Research and Islamic Studies

الصراع على كشمير في العلاقات الهندية - الباكستانية

بغداد سيدي محمد

دراسات معاصرة (٩)

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

أنشئ مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية في عام ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م، وهو أحد أجهزة مؤسسة الملك فيصل الخيرية، وله شخصية اعتبارية مستقلة، يرمي إلى خدمة الحضارة الإسلامية ودعم البحوث والدراسات والنشاطات الثقافية والعلمية المختلفة. ولتحقيق رسالة المركز تصدر هذه السلسلة: **«دراسات معاصرة»** وهي سلسلة دراسات محكمة، تصدر دورياً لتكون إضافة علمية جديدة تعالج القضايا العربية والإسلامية والدولية المعاصرة.

توجه الدراسات والبحوث والمراسلات إلى:

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

إدارة البحوث والدراسات

ص.ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣

المملكة العربية السعودية

هاتف: ٤٦٥٢٢٥٥ (٩٦٦١)

ناسوخ: ٤٦٥٩٩٩٣ (٩٦٦١)

بريد إلكتروني: e-Mail: rkfcris @ kff.com



الصراع على كشمير
في
العلاقات الهندية - الباكستانية

بغداد سيدي محمد

دراسات معاصرة (٩)

ح مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، ١٤٢٢ هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية
محمد ، بغداد سيدي
الصراع على كشمير في العلاقات الهندية الباكستانية .ـ الرياض.
١٣٥ ص؛ ١٦×٢٣ سم (سلسلة دراسات معاصرة؛ ٩)
ردمك: ٧-٧٩-٧٢٦-٩٩٦٠
١ ـ كشمير ـ تاريخ ٢ـ كشمير ـ الأحوال السياسية
أ ـ العنوان ب ـ السلسلة
ديوي ٩١٣، ٩٥٤ ٢٢/٠٢٦٨

رقم الإيداع: ٢٢/٠٢٦٨
ردمك: ٧-٧٩-٧٢٦-٩٩٦٠

«الآراء التي ترد في سلسلة دراسات معاصرة لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز»

المحتويات

المقدمــة

لقد استمرت العلاقات الهندية الباكستانية مشحونة بالتوتر والعداء لأكثر من نصف القــرن، أي بعــد استــقــلالهمــا مــبــاشرة عن التــاج البــريطاني وانفصالهما عن بعضهما البعض عام ١٩٤٧م.

ويظهر من خلال الحديث عن الصــراع الطويل بين البلدين وانفجار ثلاث حروب بينهما إلى جانب تواصل النزاع الحدودي بينهما بسبب قضية كشمير؛ أن كلاً منهما قــد جعل أولويته مواجهة الطرف الآخــر، وهذا ما تكشفه لنا جل المحطات التي مرت بها العلاقات بينهما.

فالهند ترى أن باكــستان بانفصــالها عنها عــرضت إمبراطوريتهــا لمخاطر جمة، لعل أهمــها: الصراعات الطائفية بــين المسلمين والهندوس وغيرهم، وحرمانهم مــن موارد اقتصادية مــهمة، ومن الاقتــراب من منافذ النفط في جمهوريات وسط آسيا.

وبعد أن شعرت الهند بفشلها في إقناع باكستان بالعدول عن انفصالها مع مناطق إستراتــيجية في كشــمير ومرتفعــات جبلية أخرى في شــمال البلاد؛ قامت الســلطات العسكرية الهندية باحــتلال الجــزء المهم والإستراتــيجي من كشمــير عام ١٩٤٨م، ثم فككت باكــستان إلى دولتين فأضــحت بنغلاديش الدولة الحديــثة عام ١٩٧١، وبهــذا التفكك تحــولت باكســتان إلى دولة لا يحسدها أحــد، في حين تحولت الهند إلى الدولة التي لا ينافســها أحد في منطقة جنوب آسيا باعتبارها قوة عسكرية وبشرية ضخمة.

لكن يظهر من خلال رصد العلاقات الثنائية التي تجمع بين البلدين أن باكستان ـ بعد تقسيمها دولتين ـ لم تنس هذا، وظلت مؤشرات «الثأر الباكستاني» واضحة في تفجير أو دعم الانتفاضة المسلحة في وادي كشمير منذ عام ١٩٨٧م المستمرة حتى إن بعض الساسة الهنود شبهوا الأحداث الجارية في كشمير بنفس الأجواء التي سبقت تقسيم باكستان إلى دولتين[1].

والملاحظ أن هذا المنطق الثأري ـ إن جاز التعبير ـ يخيم بظلاله على البلدين، ولا تكاد تمر حادثة حتى تتبعها حادثة أخرى تدفع بالبلدين إلى سباق تسلحي ونووي.

ونتيجة لهذا المنطق أضحى الإنفاق التسلحي والعسكري يحتل النسبة المئوية الأعلى ضمن الميزانية السنوية العامة لكلا البلدين، وحرمهما من فرص النمو وتحسين الحياة المعيشية فيهما.

والواضح أن هذا التوتر في العلاقات بين البلدين سيتواصل بوتيرة أخطر نتيجة سوء الظن وظلال الشك المخيمة عليهما بسبب التدخلات الحاصلة في الشأن الداخلي. فباكستان تؤيد وتساند الانتفاضة الجارية في وادي كشمير، وساندت من قبل انتفاضة السيخ في البنجاب الهندية (١٩٨٥م) التي قمعها الجيش الهندي بعد أن قتل نحو ١٠٠ ألف متمرد.

والهند بدورها ساندت التمرد الذي شهدته مدينة كراتشي العاصمة الاقتصادية لباكستان منذ بدايته عام ١٩٧١م ودعمت ـ على رأى باكستان ـ الجماعات التي تزرع القنابل والمتفجرات في أنحاء مختلفة من باكستان وأودت بحياة المئات من الأبرياء ولازالت مستمرة إلى اليوم.

واستمرت ظلال الشك وانعدام الثقة بين البلدين حتى على المستوى

الإقليمي والدولي، إذ أيدت باكستان الصين في نزاعها الحدودي مع الهند وأيدتها بشكل أو آخر في حربها مع الهند عام (١٩٦٢م). وبدورها ساندت الهند الحكومات الأفغانية التي كانت في مواجهة مع المجاهدين في حرب (١٩٧٨/ ١٩٩١م) وذلك رداً على المساعدة العسكرية واللوجستية الباكستانية للمجاهدين.

فمثل هذا العداء التاريخي لا يمكن تجفيفه في ليلة وضحاها، كما أن المشكلات العالقة بين البلدين لا يمكن حلها وفك طلاسمها في وقت قصير.

بل تحتاج إلى خطوات تبدأ بحسن النية، وامتلاك إرادة سياسية قوية للخروج من عداء استمر نصف قرن من الزمن. ولعل تغير الواقع الدولي وتوقف الحرب الباردة وانهيار المعسكر الشرقي والاتجاه نحو عولمة الاقتصاد والبحث عن الطريق الثالث في النظام السياسي العالمي الجديد؛ كلها مفردات قد تعين البلدين على لجم خلافاتهما والبحث عن مخرج لها. وإلى جانب أن أمريكا تعتبر الهند اقتصادياً أحد أكبر الأسواق الآسيوية الواعدة، وحليفاً إستراتيجياً لمواجهة الطموح الصيني؛ فإن اهتمام أمريكا سيكون أكثر حضوراً باعتبارها الدولة الأقوى في العالم بشبه القارة الهندية، ويُتطلع اليوم إلى أمريكا على أنها الدولة الأكثر قدرة على إقناع الهند وباكستان بالجلوس على مائدة المفاوضات وذلك باستعمال نفوذها في المنطقة، وضغوطها الاقتصادية والسياسية والمالية التي يحتاج إليها البلدان لتطوير اقتصادهما.

صحيح أن التحسن الذي شهدته العلاقات الأمريكية الهندية على الاعتبارات التي ذكرناها أضحى تحسناً تحسد عليه الهند، بينما تشهد عكس ذلك في علاقاتها مع باكستان التي لم تعد ذلك الحليف الإستراتيجي من

الدرجة الأولى لمواجهة المطامع الروسية بعد أن أفلت الحرب الباردة وانتهى الخطر الشيوعي.

وقد أدركت باكستان هذا المنحنى وباتت تتطلع إلى تحالفها الإستراتيجي مع الصين، ولم تقطع في الوقت نفسه الخيط الذي يربطها مع الولايات المتحدة لحاجتها إليها.

وعليه نقول: إن إعادة الدفء إلى العلاقات المتوترة وغير المستقرة بين الهند وباكستان يبدأ أولاً بنزع الفتيل الرئيس بينهما اليوم، وهو الذي غذته الاشتباكات والانتهاكات المستمرة في كشمير.

إن السعي الدولي لوضع حد لهذا النزاع الطويل حول كشمير والعمل على إرضاء أطراف النزاع بحلول وسطى مثمرة ستكون الخطوة الأولى نحو المصالحة الهندية الباكستانية، وإنهاء مسلسل التوترات والنزاعات المسلحة بينهما.

ومع أن كشمير ليست وحدها المغذي لهذا التوتر المتواصل فهناك مرتفعات سياشين الجليدية المتنازع عليها، وهناك بحيرات وأراضٍ مختلف عليها في منطقة السند إلى جانب ملفات أخرى كالتهريب والمخدرات والأسلحة، لكنها تبقى ملفات قابلة للحل إذا قورنت بالمعضلة البشرية والإستراتيجية بمنطقة كشمير.

وفي هذه الدراسة نحاول الإجابة عن سر هذا التوتر العريق الطويل بين البلدين ومكوناته وجذوره وأسبابه وسبل حله ونزع فتيله، وذلك عملاً على إنقاذ المنطقة المهمة من العالم من مخاطر الحروب والتهديدات النووية.

وقد قسمت الدراسة على بابين وتسعة فصول.

الباب الأول: وتناولت فيه طموح البلدين في تبوء الزعامة والريادة في منطقة جنوب آسيا، ودور هذا الطموح في محاولة تحجيم الطرفين لبعضهما البعض، والاتهامات المتبادلة بينهما مع أن الهند تفوق باكستان قوة وعتاداً.

وأوردت في هذا الباب المشكلات الداخلية ودور البلدين في تفجيرها والاستفادة منها.

أما في الباب الثاني فقد تحدثت بتفصيل عن تاريخ بداية المحنة الكشميرية وأسباب نشوبها، وتشبث البلدين بها وسبل حلها ودور المجتمع الدولي والإقليمي في ذلك.

واعتمدت في ذلك على آراء الخبيرين والمهتمين بهذا النزاع، مع قدر من التعليق على أهم المحطات التي مرت بها هذه المعضلة القديمة.

الباب الأول

طبيعة العلاقات الهندية ـ الباكستانية

الفصل الأول
تطلع البلدان إلى تبوء الزعامة في جنوب آسيا

لعل هذا أحد أهم العــوامل المغذية للتوتر الـدائر منذ نصف قرن بين كل من باكستان والهند في سباقها لقيادة وزعامة جنوب آسيا.

فالبَلدان ومنـذ استقـلالهما عن التـاج البريطاني في عـام ١٩٤٧م وهما يعملان بجهـد جهيد للانفراد بقيادة منطقة شـبه القارة الهندية بشكل خاص ومنطقة جنوب آسيا بشكل عام.

وقد ظهر هذا جلياً في الموروث الثقافـي الهندي والباكستاني وفي أدبيات البلدين في ضرورة تبوء الصدارة وامتـلاك وسائل القوة والإمكانات البشرية والمادية اللازمة لذلك.

ويظهر هنا كذلك الدور الإقليمي التي سعت الدولتـان إليه في أفغانستان أو بنغلاديش (باكستـان الشرقية) أو في نيبال وسريلانكا وجمـهوريات آسيا الوسطى.

وتعـود جذور التنافس إلى تاريخ اسـتـقلال البلدين الذي حـددته وثائق تقـسيـم شبـه القـارة الهندية التي كـانت نصـوصهـا قـائمـة على فكرتين متناقضتين. وفي هذا يقول أحد الزعماء الـتاريخيين في إقليم كشمير الحرة: «وإذا عمقنا النظر في سـبب تقسيم شبه القارة وجدنا وراءه فـكرة القوميتين الهندوسية والمسلمة، ومسلمو الهند كانوا يرون أنهم أمة مستقلة مختلفة عن

الهنود بكل المقاييس والاعتبارات، لهم ثقافتهم ولغتهم وحضارتهم وآدابهم وتاريخهم وتقاليدهم، فلذا طالبوا بوطن مستقل خاص بهم ليستطيعوا الحياة بحرية وسلام»(٢).

وأضاف قائلاً: «والقيادة الهندية على وعي وإدراك كامل بأن باكستان لو قويت سياسياً واقتصادياً وجغرافياً فلا يمكن إغلاق باب حركة إحياء الإسلام في الهندوس، ولا يمكن منع الناس من اعتناق الإسلام خاصة لدى الطبقة الدنيا «أشوت» المنبوذة، لأن الهنادك يعتبرونها نجساً ليس لها الحق في المواطنة»(٣).

ومن جانب آخر فإن لباكستان نظرتها الخاصة إلى أن الهند تمثل ولازالت التحدي الإستراتيجي الأول، ليس بسبب الفوارق الضخمة بين البلدين من حيث المساحة وعدد السكان والتوازن في القوة العسكرية التقليدية فقط، وإنما لاعتبارات تاريخية ونفسية معاً تتحكم في رؤية قادة البلدين إزاء بعضهما البعض.

فمولد باكستان ارتبط بالخصومة والتنافس مع الهند وولد فيما بعد مشكلة أمنية حادة لكل منهما. والهاجس الأكبر لدى باكستان يكمن في رفض الفكرة القائلة بالانصياع للهيمنة الهندية على مقدرات النظام الإقليمي لجنوب آسيا أو القبول بلعب دور الدولة الصغرى في الوقت الذي تلعب فيه الهند دور الدولة الكبرى(٤).

فالموروث الثقافي الباكستاني قائم على أن الهند هي الخطر الرئيس الدائم والعقبة المستمرة في وجه باكستان وتقدمها وقيامها بدورها القيادي والأدبي في منطقة جنوب آسيا.

وأكدت الحروب (ثلاثة حروب إلى الآن) والنزاعات المتواصلة بين البلدين بعد انفصالهما صدقية هذا الحدس الباكستاني. كما أكدت أن الهنود لم يكن يراودهم يوماً أن تنفصل عنهم باكستان ذات الأراضي الخصبة والثروات المعدنية والقوة البشرية والموقع الإستراتيجي. والأخطر من ذلك في نظر الهنود إعلان اتجاهها الإسلامي وتأسيسها على أساسه مما يشكل خطراً على المدى المنظور على ١٤٠ مليون مسلم لازالوا يعيشون داخل الهند مواطنين.

إن القيادة الهندية لم تعترف بباكستان من صميم قلبها، فقبولها لهذا الأمر كان تحت الأوضاع الاضطرارية ولكنهم كانوا على يقين بأن باكستان لن تتمتع ببقاء وجودها إلى مدة أطول(٥).

ويتضح ذلك أكثر بالتصريح الذي أدلى به مؤسس الدولة الهندية الحديثة خلال حديثه مع دبلوماسي بريطاني في عام ١٩٤٦م أي قبل عام واحد من إنشاء باكستان، فقد صرح قائلاً: «نحن سنقوم بالموافقة على مطالبة السيد محمد علي جناح لإقامة دولة باكستان المستقلة، ولكن سنقوم فيما بعد بإيجاد السبل التي ستجعل قادة هذه الدولة يأتون إلينا ويطلبون الانضمام إلى الهند»(٦).

ويقول الأمين العام لمؤتمر العالم الإسلامي في إسلام آباد: «وكانت بداية المؤامرات والمكايد بعد الاستقلال بأيام قليلة وذلك في أعقاب قيام رئيس الوزراء لإقليم البنغال الغربي واسمه مستر باسل بكتابة رسالة إلى رئيس الوزراء الهندي آنذاك جواهر لال نهرو قال له فيها: «لقد أخطأت وظلمتنا حينما اعترفت بمبادئ شبه قارة جنوب آسيا، فمصانعنا تقع في مدينة بومباي والمواد الخام لهذه المصانع في باكستان الشرقية (بنغلاديش)، وبهذا سيدمر

اقتصادنا فما هو السر في الموافقة على مبادئ التقسم؟» فرد رئيس الوزراء الهندي نهرو قائلا: «إننا لم نوافق على تأسيس باكستان إلا وفقاً لمخطط مدورس ستظهر آثاره بعد أشهر قليلة وسترون كيف ستعود إلينا باكستان مثلها مثل الثمار الناضجة التي تسقط في حضن صاحبها». وتعتبر هذه الرسالة وثيقة رسمية قام «مستر باسل» بقراءتها في اجتماع للبرلمان في بلاده وقال للنواب أثناءها: «ليس هنا داعٍ للقلق وستنتهي القضية في غضون أيام». وهذا الأمر يؤكد بدوره ثقة القادة الهندوس في عدم قدرة باكستان على الاستمرار طويلاً كدولة مستقلة(٧).

هذا وتقوم النظرية الهندية في ضرورة زعامة منطقة جنوب آسيا على أساس أن الهند هي أكبر دولة جغرافياً وبشرياً في المنطقة بعد أن غادرها الاستعمار الإنجليزي.

وفي هذا يقول خبير سياسي هندي: «إن المؤثرات الجغرافية لها الحكم النهائي في الموضوع، ومن أجل ذلك فإن مصالح الهند الخارجية تتركز على المناطق القريبة منها، ولهذا فإن النيبال وباكستان وأفغانستان وبورما وإندونيسيا مهمة جداً لتحقيق مصالح الهند.. وهكذا بقيت أفغانستان لمدة طويلة جزءاً من الهند، وأن إيران مهمة جداً للهند نظراً لحاجتها إلى البترول في العهد الحاضر، وكذلك حاجة الهند للبترول تجعلها تهتهم بالبلاد العربية أيضاً».

ويختتم حديثه قائلاً: «يسود فراغ سياسي هائل في المنطقة بعد مغادرة الإنجليز ويجب سد هذا الفراغ، وبما أن للهند قوة بحرية عظيمة فمن الضروري أن يتحول المحيط الهندي من سنغافورة إلى السويس خليجاً تملكه

الهند»[٨].

وتحدث من جانبه رئيس الوزراء الهندي السابق جواهر لال نهرو في كتابه **اكتشاف الهند Discovery of India**، في إشارة منه إلى المطامع والطموح الهندي: «إن الهند كما صنعتها الطبيعة لا يمكن لها أن تلعب دوراً من الدرجة الثانية في شؤون العالم، فإما أن تعتبر من القوى العالمية العظمى أو لا يكون لها أي وجود»[٩].

الفصل الثاني
الوضع الداخلي للبلدين ودوره في توتر علاقاتهما

١- الوضع الداخلي في باكستان:

لقد كان للآثار التي تركتها الأوضاع الداخلية في كل من باكستان والهند دورها في استمرار التوتر بين البلدين، وأدت إلى حدوث ثلاث حروب وإلى تصعيد حدودي خطير.

وأكدت التصريحات التي ظل يطلقها البلدان والخطاب السياسي العدائي الذي سيطر على لهجتيهما مدى درجة الريب ونظرة الشك التي تعشعش بينهما.

ومنذ استقلال البلدين عن التاج البريطاني وانفصالهما عام ١٩٤٧م وهما يفجران الفتن والاضطرابات ضد بعضهما البعض، وذلك تأكيداً على العلاقات غير المستقرة بينهما ورفض الهند المبطن لانفصال باكستان عنها.

ولعل أحد أكبر النزاعات التي فجرت الأوضاع بين الهند وباكستان هي المشكلة الكشميرية التي نصت وثقية الاستقلال على أن تنضم إلى باكستان باعتبارها ذات أغلبية مسلمة، وقامت الهند آنذاك باستخدام القوة العسكرية للسيطرة عليها ورفض حقها في الانضمام إلى باكستان[١٠].

تعتبر باكستان من الدول الإسلامية الفاعلة في إطار العلاقات الإقليمية والدولية باعتبار الدور الذي أدته في حرب أفغانستان ودورها في النزاعات التي شهدتها جمهوريات آسيا الوسطى.

كما أنها تملك موقعاً إستراتيجياً تطل منه على وسط آسيا، إذ تملك حدوداً مع كل من أفغانستان وتاجيكستان والصين شمالاً، وإيران غرباً وجنوباً والهند شرقاً وتطل على مساحة واسعة من المحيط الهندي.

إلا أنها مع الموقع الإستراتيجي والثروة البشرية والأراضي الخصبة التي تملكها، مازالت ـ مقارنة بالدول الإسلامية في جنوب آسيا ـ ضمن الدول الفقيرة غير النامية.

ورغم مرور خمسين عاماً على استقلالها ونشأتها لم تحقق تقدماً ملحوظاً في المجال الاقتصادي، حيث بقيت مكانها مع اقتصاد بطيء النمو.

ولم يطرأ حتى في العقد الأخير أي تحسن في الأداء الاقتصادي رغم الإمكانات التي وفرتها الدولة والأسباب التي أخذت بها لإنعاش هذا الاقتصاد.

ويمكننا أن نعزو أسباب هذا الانكماش إلى أسباب عدة لعل أهمها:

* **انعدام الاستقرار السياسي**، إذ منذ نيلها الاستقلال وهي تعيش بين الحكم العسكري الذي شغل نصف عمر باكستان، والحكم المدني الذي لم يستطع تنفيذ إصلاحات اقتصادية شاملة وواضحة تستفيد من الإمكانات الضخمة للبلاد، وأهمها الثروة البشرية النشطة الفعالة والأراضي الواسعة التي تغذيها عدة أنهار.

فقد شهدت باكستان أربعة انقلابات عسكرية في تاريخها المعاصر قادها في ٧ أكتوبر ١٩٥٨م قائد الجيش أيوب خان واستمر حكمه إلى ٢٥ مارس ١٩٦٩م، ثم انقلاب ٢٥ مارس ١٩٦٩م بقيادة الجنرال يحيى خان واستمر إلى غاية ٢٠ ديسمبر ١٩٧١م.

ثم انقلاب ٥ يوليو ١٩٧٧م بقيادة الجنرال ضياء الحق واستمر إلى ١٧ أغسطس ١٩٨٨م، وفي ١٢ أكتوبر ١٩٩٩م وقع الانقلاب الرابع بقيادة الجنرال برويز مشرف وهو مستمر إلى اليوم.

* **فساد الإدارة**، وقد اعترفت بهذا بعض الهيئات غير الحكومية المتخصصة في هذا الشأن ومنها مجموعة «الشفافية العالمية» التي تهتم بمراقبة الفساد وتصدر تقريراً سنوياً يشمل قائمة تضم ١٠٠ دولة طبقاً لمستوى الفساد الذي تعاني منه، حيث صنفت باكستان ضمن الدول الخمس الأولى في العالم التي تعاني من الفساد الإداري.

وقد نشأ هذا الأخطبوط منذ عشرات السنين داخل الإدارة ولا يهمه سوى مصالحه، واستغل من أجل ذلك الرشاوى المنتشرة بشكل واسع في البلاد والبيروقراطية المتجذرة منذ الاستقلال.

* **ظاهرة الإقطاع** التي خلفها الاستعمار البريطاني وتواصلت بعد الاستقلال حتى أصبح نخبة من الإقطاعيين وأصحاب الأراضي يمثلون مجموعة ضغط تؤثر على الحكومات المتتالية وتقرر مصيرها، ومن ثم تبقى مصالح هذه الفئة تلعب دورها في مستقبل البلاد وإصلاحاتها الاقتصادية.

وإزاء هذا الواقع المزري تضاعف التدهور الاجتماعي وأدى إلى انهيار القدرة الشرائية وانتشار الفقر حتى وصل نحو ٣٠٪ من السكان الذي يزيد عددهم على ١٣٢ مليون نسمة للعيش في فقر مدقع مقارنة مع ٢٠٪ في مطلع العقد الحالي.

في حين يصل دخل الفرد السنوي إلى ٥٠٠ دولار وهو أحسن حالاً من دخل الفرد الهندي، ويصل الناتج القومي الإجمالي إلى ٦٢ مليار دولار.

أما نسبة التعليم فهي بالمقارنة مع الهند متدنية إذ تبلغ ٣٨٪[١١].

وفي تقرير الأمم المتحدة حول الوضع الاقتصادي المزري في باكستان تحدث عن أن ١٠٠ مليار روبية تضيع سنوياً على البذخ في السلطة، و٢٢٦ مليار تضيع بسبب الفساد الإداري والمالي، و٢٢٥ مليار قروض معدومة من البنوك ومنها ١٠٠ مليار لا يعرف أصحابها. كما أن التقرير يشير إلى أن ٤٥٪ من مجموع الدخل السنوي يذهب لسداد الفوائد المترتبة على القروض، و٤٠٪ من مجموع الدخل السنوي يخصص لميزانية الدفاع، و٥٪ من مجموع الدخل السنوي يذهب ضحية الفساد الإداري والمالي[١٢].

هذا الواقع غير المستقر أدى إلى الإخلال في الأمن الاجتماعي استغلته الهند لتأكيد أن باكستان لا تستطيع القيام على أرجلها بعد أن انفصلت عنها في عام ١٩٤٧م.

وكان واضحاً الانفجار الأمني الذي شهدته العاصمة الاقتصادية لباكستان مدينة كراتشي في العقدين الأخيرين وما أسفر ذلك عن قتلى وجرحى يفوق الآلاف، فضلاً عن الإضرار بالبنية التحتية للمدينة الإستراتيجية والحيوية في باكستان.

ويزعم الكثير من الساسة الباكستانيين ورؤساء الحكومات المتعاقبة أن الأحداث المؤلمة الدموية التي ظلت تشدها كراتشي ما كانت لتنفجر لولا الأيدي الاستخبارية الهندية التي عبثت بأمن المدينة واستغلت غالبية سكانها المنحدرين من المهاجرين الهنود المسلمين.

غير أن هناك حقيقة أخرى لا يشير إليها في الغالب الساسة في باكستان؛ وهي أن من أخطائهم تهيئة الأجواء لهذا الانفجار من دون تخطيطهم

لذلك، وهو دورهم في التهميش الذي فـرضوه على المهاجرين الذين يفوق عددهم ١٠ ملايين مهاجر حين تعاملوا معهم بوصفهم مواطنين من الدرجة الثانية(*).

ومع النجاح الذي حققته هذه المجموعات من المهاجرين المسلمين بتفوقهم في المجال الاقـتصادي والمالي والتـجاري والجامـعي واشتـهارهم بذلك في وسط السكان الأصليين، إلا أن ذلك لم يشـفع لهم لدى الساسة لتوظيـفهم في أعلى المراتب لتكذيب مـا يزعمه قـادة المهاجرين بـاستمـرار تهميـشهم والتعامل معهم وافدين لا مواطنين لهم كامل الحقوق.

كمـا أكدت السلطات من جانبـها أنهـا غير جادة فـي حل هذه المعضلة حينما شـجعت وساندت فصيـلاً انشق عن قيادة الحزب القومي للمـهاجرين وجلهم من المتـعاونين مع السلطات المحليـة، وأدى هذا الانشقـاق إلى زيادة التوتر داخل المدينة وفي وسط المهاجرين أنفسهم، واندلعت عمليات قتل وثأر على طريقة جـماعات المافيـا في أوربا، ولعل السلطات كانت لها حسـاباتها السيـاسية في تعاملـها مع المهاجرين إلا أنهـا أعطت بذلك الفرصة للعـملاء لتعكير الأجواء وإنشاء مجموعات من المرتزقة للقتل والاغتيالات وغيرها.

* **كذلك هناك الأزمة الدستورية** وإن كانت خفّت بعد وصول حكومة نواز شريف إلى الحكم في فـبراير عام ١٩٩٧م، فـقد أدت إلى انسداد سـياسي وتعطيل لمشروعات الدولة وبرامجها التنموية.

فقد حلت حكومة مـحمد خان جونيجـو في عام ١٩٨٨م على يد ضياء الحق بعد مـا مر على إنشائها أربع سـنوات، وذلك طبقاً للمادة الدسـتورية ٢/٥٨ب التي تسمح لرئيس الدولة بإقالة الحكومة.

ومنذ ذلك الحين وحتى نهاية عام ١٩٩٦م شهدت البلاد حل أربع حكومات طبقاً لنفس المادة من الدستور، فقد أقدم الرئيس السابق غلام إسحاق خان على حل حكومة بنظير بوتو عام ١٩٩٠م، وحكومة نواز شريف عام ١٩٩٣م، في حين قام الرئيس فاروق ليغاري بحل حكومة بنظير بوتو الثانية عام ١٩٩٦م.

وبغض النظر عن المسوغات التي كانت تفسر عقب هذه الإجراءات إلا أنها كانت تعيد البلاد دوماً إلى الوراء وإلى نقطة الصفر باعتبار أن كل حكومة ستزول وسيزول معها برنامجها الاقتصادي والتنموي. فهذه الأسباب وغيرها كثير جعلت باكستان دولة غير قادرة على النمو والتطور وأدى هذا الواقع إلى شبه انسداد سياسي واقتصادي، وزادتها مشكلات كشمير وأفغانستان حدة وصعوبة، ودفعت باكستان إلى توجيه التهم في صنع المشكلات الأمنية والسياسية وحتى الاقتصادية إلى الجارة، وذلك في ذهاب النفقات الباهظة سنوياً إلى المجال العسكري والدفاعي ومواجهة العصابات في مدينة كراتشي بدل أن تذهب إلى مشروعات اقتصادية وتنموية.

واستطلعت جريدة جنك في عددها الصادر في ٢٠ ديسمبر ١٩٩٩م الرأي من عدة شخصيات بارزة في مجال الدفاع حول دور الاستخبارات الهندية في التفجيرات داخل باكستان. فقد قال الجنرال المتقاعد حميد جول قائد جهاز الاستخبارات العسكرية الأسبق: إنها خطة جديدة أعدتها الهند للانتقام من عمليات المجاهدين في كشمير المحتلة، وسياسة الهند عجيبة إنها تبدأ أحياناً بهذه العمليات الإرهابية داخل باكستان وأحياناً تسكت، وأرى أن حادثة تفجير الصواريخ في إسلام آباد وحوادث تفجير القنابل بكشمير الحرة

استمرار لتلك السياسة، ولقد وجدت شواهد قوية على دور الاستخبارات الهندية في تفجير سيالكوت وكشمير الحرة، وكذلك اختارت الهند سياسة متشددة في كشمير، وهناك رسالة مخفية في أحاديث قيادة الهند واستعداداتها الدفاعية التي تهدد أمن باكستان ودفاعها، والهدف الوحيد خلف هذه العمليات هو إجبار باكستان للخضوع أمام المطالب الهندية.

وقال الجنرال المتقاعد سيد رفاقت لاشك أن الاستخبارات الهندية هي خلف التفجيرات في سيالكوت وكشمير الحرة، والهدف الوحيد لها هو إدخال الرعب في قلوب الشعب، فلذلك يجب تدريب العوام على قمع عمليات إرهابية للعدو[١٣].

وأدت هذه التداعيات الأمنية إلى إنفاق ثلث ميزانية الدولة في هذا المجال وحرم الملايين من المواطنين من التعلم والعمل.

ويغذي هذه الأوضاع الداخلية الفسيفساء السياسي غير المتجانس في باكستان وأهم هذا الطيف السياسي:

١- حزب الرابطة الإسلامية (MLP)

وقام بإنشاء هذا الحزب مجموعة من الساسة الباكستانيين كان يتزعمهم مؤسس باكستان محمد علي جناح ويعد أحد أعرق وأقدم الأحزاب السياسية في باكستان.

وهو حزب ليبرالي موالٍ للغرب يجمع بين الإسلام بوصفه مصدراً روحياً له، وبين الحداثة على أنها برنامج وخطة لممارساته السياسية والاجتماعية وغيرها، وذلك باعتبار أن تأسيس باكستان كان على أساس ديني وقومي مخالفة للهندوس.

ظل حزب الرابطة يتداول الحكم مع العسكر في أعقاب الانقلابات التي كانوا يدبرونها إلى غاية السبعينيات حينما خاض حزب الشعب المنافس الانتخابات وانتزعها منه.

ويقود الحزب اليوم رئيس الوزراء الأسبق نواز شريف.

٢- حزب الشعب (PPP)

وتأسس هذا الحزب مع أواخر الستينيات بزعامة ذو الفقار علي بوتو وخاض المعترك السياسي على خلفية أن الحزب الحاكم الرابطة الإسلامية أخل بتعهداته إزاء استقلال باكستان وانتهج حزب الشعب منذ الوهلة الأولى النهج الاشتراكي ومال إلى المعسكر الشرقي.

وتبع الحزب مفهوم العلمانية في إدارة شؤون البلاد المختلفة، وأشهر زعمائه بعد ذو الفقار علي بوتو ابنته بنظير بوتو التي لازالت زعيمة له.

٣- حركة المهاجرين القومية (MQM)

وهي جماعة إقليمية إذ تنتمي قواعدها في أغلبهم إلى منطقة السند ويفوق عددهم عشرة ملايين.

وتعد وظيفة الحركة التي أسسها الطالب الجامعي ألطاف حسين في مطلع السبعينيات هي الدفاع عن حقوق المهاجرين المنتهكة والضغط على الحكومات الباكستانية بضرورة الالتفات إليهم على أنهم مواطنون من الدرجة الأولى يملكون كامل الحقوق مثلهم مثل باقي المواطنين الباكستانيين بدل التعامل معهم ورقاتٍ انتخابية ومواطنين من الدرجة الثانية.

وإلى جانب هذه الأحزاب هناك أحزاب إقليمية ودينية تزيد على ١٤ حزباً.

٤- الجماعة الإسلامية

وهي أقدم جـماعـة إسلاميـة في القارة الهندية (١٩٤٠م) اهتـمت منذ نشأتـها بالعـمل السيـاسي على يد الشيخ أبي الأعلى المودودي إلى جـانب العمل الدعوي والمطالبة بإقـامة الدولة الإسلامية في باكستـان وكانت مترددة في انفـصال باكسـتان عن الهنـد ثم أصبحـت من أكثر المتـحمـسين لفكرة الانفصال وفكرة الشعبين المختلفين، وتملك الجـماعة تنظيماً دولياً على غرار جماعة الإخوان المسلمين بمصر، وقد فتحت لها فروعاً في الهند وبنغلاديش وسريلانكا وكشمير والنيبال.

أما في باكستان فقد منيت على الدوام بهزائم مستمرة خلال مشاركتها في الانتخابات العـامة، إلا أنها فرضت نفـسها أداة ضغط شعـبية تعامل مـعها البعض كحصان طروادة لتحقـيق مكاسب سياسية. ولازالت إلى اليوم تملك رصيداً شـعبياً لا بأس به، إلا أن هذا لا يحقق لهـا الفوز المطلوب للسيطرة على البرلمان أو إنشـاء حكومة ولا يمكنهـا في المدى المنظور من تحقيق قـفزة سياسية، ويتزعـم الجماعة اليـوم قاضي حسين أحمد وهو في العقد السادس من عمره.

ومن المؤسف أن الأحـزاب الباكسـتانيـة التقليـدية في هذا البلد لا تملك التنافس السياسي المقبول في التناوب السياسي واستكمال البنى التحتية، وإنما يتبعون سياسة الأرض المحروقة في التعامل مع بعضهم البعض مما أفقر البلاد وجعلها تتقهقر إلى الوراء.

فـهذه الصـورة القاتمة وغـير الديمقـراطيـة أثرت في الوضع الداخلي في باكستـان، وأوجدت مناخاً مناسباً للتـدخل الأجنبي ومكن الهند من العبث

بالأمن الداخلي رداً على التدخلات الباكستانية في كشمير ومدن هندية أخرى.

ويعترف بذلك القادة الكشميريون التاريخيون إذ يقول أحدهم: «يقوم الهنود بمحاولاتهم ويبدأون في إخلال الأمن الداخلي، ويريدون إفساد السلام في كشمير الحرة، وكل يعرف أن مدار بقاء الدولة دائماً يكون في الاتحاد والاتفاق وعدم الخلافات الداخلية... ونرى أن بعض العناصر المفسدة يحاولون إفساد الأمن الداخلي في السند والمنطقة الشمالية ومن ثم يريدون تدمير الدولة، وهذه حقيقة ثابتة، والمعلوم أن باكستان لا تدمر فكرياً، إنما تدمر باختلال الأمن الداخلي..»(١٤).

٢- الوضع الداخلي في الهند:

تحتل الهند بجدارة موقعاً مهماً في العالم الثالث، وتملك طموحات سياسية وإقليمية ودولية وتطلع إلى مزاحمة الدول الكبرى في العالم، لاعتبارات منها تعدادها السكاني ومساحتها الجغرافية.

وكان لها دور كبير في تأسيس منظمة عدم الانحياز لمواجهة الهيمنة الغربية على العالم الثالث.

وفي هذا المبحث نشير إلى الوضع الداخلي الهندي المضطرب وتأثيراته على المنطقة.

إذ رغم أن الهند أكبر دولة ديمقراطية في العالم إلا أن هذا لم يحل بينها وبين اضطهاد الأقليات العرقية والدينية والتعامل مع بعض الطبقات كطبقات مسخرة لخدمة الطبقات التي رضيت عنها الآلهة الهندوسية.

وتعتبر طبقة البراهمة هي الطبقة المحظوظة والطبقة العليا في المجتمع

الهندي وتشمل الكهنة ورجال الدين، وما دونهم من الطبقات في النظرة الهندوسية مسخرة لخدمتهم وضمان راحتهم، وفي المقابل توجد طبقة الشودر وتعني المنبوذين ويعتقد على نطاق واسع أن مهتهم خدمة طبقة البراهمة.

وموقع الأقلية المسلمة في هذا التقسيم تختلف وفق الانتماءات السياسية، فالأحزاب الهندية المتعصبة تدعو إلى هندكة المسلمين بالقوة، وكانت أحد خطواتها تدمير المساجد ولعل أهمها مسجد بابري التاريخي الشهير (٦ ديسمبر ١٩٩٢م) وارتكاب الأعمال الوحشية خاصة في منطقة حيدر آباد وبومباي، وذلك في سياسة تهدف إلى تذكير الأقلية المسلمة بأنها أقلية غير مرغوب فيها. وفي هذا الإطار يقول بعض قادة هذا التيار المتعصب:[١٥] «إن الفرقة وعدم الوحدة قد هزت الوطنية وحب الوطن في الهند وهي التي أوجدت النصارى والمسلمين في بلادنا، إن أهل الهند ليسوا مؤمنين مخلصين لآلهتهم لأنهم لو كانوا كذلك لقاتلوا المسلمين ولدمروا مساجدهم كما فعل السلطان محمود الغزنوي وأتباعه في آلهتنا»[١٦].

هذا إلى جانب منظمة «شوذهي» و«سانجا ثان»، حيث تهدف الأولى إلى إجبار المسلمين في الهند على تبديل ديانتهم واعتناق الهندوسية، وتهدف الثانية إلى توحيد جميع المنظمات الهندوسية لتطهير المجتمع الهندوسي من المسلمين[١٧].

وهناك في المقابل بعض الأحزاب العلمانية التي تدعو جهاراً إلى عدم خلط السياسة بالأقليات الدينية والعرقية ويرفعون شعار: «الهند يخدمها الجميع» بدل شعار: «الهند للهندوس» ويمثل هذا الاتجاه حزب المؤتمر الوطني الهندي.

وبعد معرفة هذا الواقع الديني نتعرف إلى الواقع السياسي الهندي. فالهند دولة نالت استقلالها من التاج البريطاني في ١٥ أغسطس ١٩٤٧م وكان أول رئيس حكومة لها هو جواهر لال نهرو.

وبعد أربعة عقود من السياسة الحمائية تحولت الهند في شهر يوليو ١٩٩٠م إلى انتهاج سياسة انفتاح اقتصادي.

ومع حلول شهر أبريل عام ١٩٩٦م فشل حزب المؤتمر الذي حكم البلاد منذ استقلالها باستثناء فترة أربع سنوات في الانتخابات العامة وبدأت حقبة منافسه الرئيس حزب بهاريتا جانتا (BJP).

وكلا الحزبين متفقان على سياستهما تجاه باكستان والأزمة المعلقة بينهما بخصوص كشمير وهذا سنتحدث عنه في حينه.

وتقع الهند بين بحر عمان غرباً وخليج البنغال شرقاً ويبلغ طول شواطئها ٧٥١٦٫٥ كلم وطول حدودها البرية ١٥٢٠٠ كيل، وتمتد على طول شمال غرب باكستان والصين ونيبال وبوتان في الشمال، وبنغلاديش وبورما إلى الشمال الشرقي، وهي توازي أوربا بمساحتها البالغة ١٫٢٢٢٫٢٤٣ ميل مربع.

ويبلغ عدد سكان الهند نحو مليار نسمة (إحصائية أبريل ٢٠٠٠م) أي أنها تشكل قرابة سُدس عدد سكان العالم. وتقدر نسبة الأمية فيها بـ ٤٨٪ ونسبة التعليم ٥٢٪، ويقدر عدد «المنبوذين» المعروفين باسم «داليتس» أي المضطهدين والمرفوضين بقرابة ٢٠٪[١٨].

وتعتبر الهندوسية الديانة الرئيسة في الهند (٨٠٪) ويليها الإسلام (١٢٪) والمسيحية (٣٪) والسيخ (٢٪).

ويعتبر رئيس الحكومة هو الحاكم الفعلي في الهند بينما الأعمال الثانوية إلى رئيس الدولة على غرار ما هو جارٍ العمل به في باكستان.

ويبلغ الناتج القـومي الإجـمالي ٣٨١ مليـار دولار، ويبلغ دخل الفـرد سنوياً ٣٧٠ دولاراً[١٩].

أما معدل النمو الهندي فهو يتراوح بين ٣ إلى ٤٪.

وبعد انفتاح الهند على العالم (يوليو ١٩٩٠م) وبعد ست سنوات أصبح الاقتصاد الهندي ينمول بمعدل ٧٪ سنـوياً، وهو معدل سيحول الهند ـ على رأي الخبراء ـ بحلول عام ٢٠٢٠ إلى رابع أكبر اقتصاد في العالم بعد الصين والولايات المتحدة واليابان.

وفي تقريـر أصدره البنك الدولي فـإن (٢٥٪) من الناس يعيـشون على مداخيل تقل عن دولار واحد يومياً، كما أن ثلث أفقر سكان العالم يعيشون في الهند، وحوالي ثلثي أطفال الهند ما دون سن الخمس سنوات يعانون من أمراض سوء التغذية[٢٠].

وتراجـعت الهند في سلم المنافـسة العـالمية من الدولة رقم ٣٥ في عـام ١٩٩٤م إلى الدولة رقم ٤٥ في عام ١٩٩٦م.

كما أن نسبـة النمو التي تراوحت بين ٣٪ إلى ٥٪ في حقبة الثـمانينيات وارتفعت إلى ٧٪ ما بين عـامي ١٩٩٦/٩٠م تراجعت في عام ١٩٩٨م إلى النصف مرة أخرى.

كما أن الصادرات الهندية انخفضت بدورها من ٢٠٪ (٩٦/٩٤) إلى ٤٪ فقط في عام ١٩٩٧م.

ولم يتجاوز دخل الفرد منذ استقلال الهند دولاراً واحداً في اليوم ليجعل في الهند وحدها نصف فقراء العالم ممن يعيشون تحت خط الفقر[٢١].

هذا الفيسفاء السياسي والديني والوضع الداخلي المضطرب لا يسهم في بناء دولة ديمقراطية قوية قادرة على تحقيق طموحاتها في منطقة جنوب آسيا.

وإذا أخذنا في الاعتبار الجماعات الانفصالية داخل الهند التي تسعى للانفصال على أساس قومي أو عرقي فإننا سندرك أن الهند ليست في وضع تحسد عليه(٢٢).

هذا الجو الكالح يؤثر على النمو والتطور ويعيق الهند عن تحقيق طموحاتها في جنوب آسيا.

هذا ويتنافس على الحكم في الهند حزبان سياسيان رئيسان فضلاً عن أحزاب سياسية صغيرة تلحق هنا أو هناك.

حزب المؤتمر القومي الهندي:

يعتبر حزب المؤتمر أقدم الأحزاب الهندية إذ تأسس قبل أكثر من مئة عام وحكم الهند غالبية سنوات استقلالها وسيطرت عليه عائلة نهرو، وابنته أنديرا غاندي، وابنها راجيف غاندي، كما أن هذا الحزب الذي يعتبر العلمانية شعاراً له ويحرص على الديمقراطية تم في حقبته الضم الإجباري لولاية كشمير المتنازع عليها، وفي حقبته نشبت الحروب مع كل من باكستان والصين، وهو الذي وقف بقوة وراء تقسيم باكستان وانفصال الجزء الشرقي منها والذي عرف فيما بعد بـ«بنغلاديش».

حزب بهارتا جاتنا (BJP):

يمثل هذا الحزب الهندوسي العقلية الهندوسية المتطرفة، وعرفت شعبية هذا الحزب تصاعداً عشية إقدام أنصاره على هدم مسجد البابري التاريخي، فبعد أن كان له نائبان في البرلمان عام ١٩٨٤م أصبح له ٨٦ نائباً عام ١٩٨٩م

ثم ١١٧ نائباً عام ١٩٩١م ثم ١٦٣ نائبـاً في عام ١٩٩٦م إلى أن وصل إلى ٢٥٠ نائباً في انتـخابات عام ١٩٩٨م، وهذا التصاعـد يؤكد مدى الشعـبية التي أصبح يتمتع بها بسبب سياساته مع المسلمين وباكستان ومطالبته بتحويل الهند إلى دولة هندوسـية، وبدعوته إلى توحـيد الأحـوال الشخصـية وإلى إعادة مـقاطعة كـشميـر الحرة إلى الهند وإعـادة ترسيم الحدود وغـيرها من المسائل[٢٣].

الفصل الثالث
السباق التسلحي للبلدين

ولعل مـا حول أنظار العـالم في الحـقبـة الأخيـرة إلى إعطاء المزيد من الاهتمام والدراسة لعلاقات البـلدين هو السباق التسلحي والنووي في منطقة جنوب آسيا بين كل من الهند وباكستان.

إذ قامت الهند بتـفجيرات نووية في عام ١٩٩٨م، وتبـعتها باكـستان في العام نفـسه بتجـارب مماثلة، وكانت تجارب ناجـحة مما جعلتـهما ينضـمان بجدارة إلى النادي النووي.

وزادت العداوة التاريخـية بين البلدين وحروبهما الثلاثة خـلال الخمسين سنة الماضية (٤٨، ٦٥، ١٩٧١م) التوجس العـالمي، خوفاً من لجوء البلدين إلى صـراع مسلح آخـر سيكون الأخطر من نوعـه لامتـلاكهـما الأسلـحة البالستية والنووية.

تتفوق الهند على باكسـتان عتاداً وعدة حيث تبلغ قواتها نسـبة الضعفين تقريبا للقوات الباكستانية.

وهذه موازنة بين قوات البلدين.[٢٤]

الموازنة في عدد الجنود:

الجيش	باكستان	الهند
القوات البرية	٥٢٠,٠٠٠	٩٨٠,٠٠٠

القوات البحرية	٢٢,٠٠٠	٥٥,٠٠٠
القوات الجوية	٤٥,٠٠٠	١١٠,٠٠٠
قوات احتياطية	٥١٣,٠٠٠	١,١١٠,٠٠٠
قوات شبه عسكرية	١٤٤,٠٠٠	٥١٩,٥٠٠

الموازنة في الأسلحة:

القوة الدفاعية للقوات البرية	باكستان	الهند
الدبابات	٢٠٥٠	٢٤٠٠
المدافع الثقيلة	٢١٢٠	٣٣١٤
المدافع الخفيفة	١٥٩٠	٢٥٠٠
المدافع الأخرى	٣٠١٠	٧٠٠٠
المروحيات	٢٠	٢٠٠
القوة الدفاعية للقوات الجوية:		
الطائرات المقاتلة	٤٣٠	٨٤٤
المروحيات المقاتلة	٢٠	٣٤
القوة الدفاعية للقوات البحرية:		
غواصات	٩	١٦
الأسطول الحربي	٣	١٦
فرقاطة طائرات	٨	١٨
طائرات المراقبة	١٣	٤٨
طائرات لتصفية الألغام	٤	٢٠
الطائرات المقاتلة	٧	٦٨
المروحيات	١٢	٨٣

الصواريخ الباكستانية:

اسم الصاروخ	المدى	الوزن
حتف أول	٨٠ كم	٥٠٠ كغم
حتف ثاني	٣٠٠	٥٠٠كغم
حتف ٥(غوري)	١٥٠٠	٧٠٠٠ كغم

الصاروخ	المضاد للمدافع
عنزة	صاروخ مضاد للطائرات.
عنزة	من ٥ إلى ٥٠ ألف متر

الصواريخ الهندية:

اسم الصاروخ	المدى	الوزن
برتهوي أول	١٥٠كم	١٠٠٠كغم
برتهوي ثاني	٢٥٠كم	٥٥٠كغم
برتهوي ثالث	٣٥٠كم	٥٠٠كغم
أغنى أول	٢٠٠٠كم	لم يجرب
أغنى ثاني	٢٥٠٠كم	لم يجرب
دهنش	جربتها الهند مؤخراً[٢٥]	

أما عن القدرات النووية الهندية فهي تعود إلى عام ١٩٧٤م حيث نجحت الهند في أول تجربة نووية لهـا. ولعل أشهر الصـواريخ الهندية القادرة على حـمل رؤوس نووية هي صـــواريخ بريتـفي واجني التي يـصل مـداها إلى ٢٥٠٠ كيل وتستطيع إصابة مناطق مختلفة من باكستان.

وكان المجلس الاستشاري للأمن الوطني الهندي (NASAB) قد أعلن أسس النظرية النووية الهندية في ١٧ أغسطس ١٩٩٩م وأكد فيها على ضرورة إيجاد الحد الأدنى من قدرات الردع النووي وعين أسس هذه النظرية النووية فيما يلي:[٢٦]

ـ المحافظة على الحد الأدنى من الردع النووي الموثوق.

ـ عدم الشروع في استعمال السلاح النووي ما عدا الاستعداد للرد الفوري والعاجل وتوجيه ضربة للانتقام إذا فشل الردع.

ـ المحافظة على قوى نووية كافية وقادرة على البقاء وجاهزة للعمل والقيام بمهمتها كجزء من الردع النووي.

ـ تأكيد عدم استعمال الأسلحة النووية ضد الدول غير النووية.

ـ وتفيد النظرية التمهيدية أن الأمن الهندي هو جزء لا يتجزأ من عمليتها التنموية، وتتطلب المصالح الإستراتيجية للدولة ردعاً نووياً مؤثراً وموثوقاً وقدرات نووية كافية في حالة فشل الردع[٢٧].

وعن البرنامج النووي والتسلحي الباكستاني يتحدث العقل المدبر له د. عبد القدير خان فيقول:

لقد كان هناك العديد من التحديات أمامنا ونحن نبدأ في العمل، فقد كان من الواضح أن الهند لن تقبل باحتكار الدول الكبرى للقوة النووية وأنها مصرة على إجراء تجربتها النووية الأولى، وإذا ما ترددت باكستان أو أوقفت العمل في برنامجها النووي فإن هذا الأمر لن يجعل الهند تتقدم على باكستان في القدرات العسكرية فحسب؛ بل إن هذا سيعيق التطور العلمي والتكنولوجي لباكستان، إن جوهر المشكلة التي واجهتنا هي أن نصل إلى

مرحلة امتلاك السلاح النووي قبل تفجر الأزمة مع الهند من جديد، وعندما قامت الهند بتفجير قنبلتها في ١٨ مايو من عام ١٩٧٤م أدركنا أنه لابد أن نملك هذا السلاح حتى لو اضطررنا إلى أن نجوع وذلك لعدم وجود أي خيار آخر أمامنا.

وفيما يلي سأذكر بعضاً من الأسلحة التي أنتجها مختبر عبدالقدير خان للأبحاث إلى جانب تخصصه في المجال النووي:

١ـ صاروخ عنزة (أرض ـ جو):

نظراً للتحديات التي تفرضها الأخطار المتوقعة من تكنولوجيا الصواريخ الهندية، وجه (مختبر عبدالقدير خان للأبحاث) جهوده لتطوير منظومة الصواريخ (أرض ـ جو) وأسميناه عنزة وتم إنتاج ثلاثة أنواع من هذه الصواريخ:

(أ) عنزة م. ك ١:

هذا النوع من الصواريخ يستخدم للدفاع الجوي ويحمل على الكتف وتم تقديمه للجيش الباكستاني في عام ١٩٩٠م. وتم تزويد هذا النوع من الصواريخ برؤوس حربية كما يمكن إطلاقها يدوياً أو آلياً. ويصل مداه التأثيري في الإصابة إلى ٤٢٠٠ متر.

(ب) عنزة م.ك ـ١١:

نسخة مطورة لعنزة م. ك١ وتتميز بزيادة السرعة التي تصل إلى ٦٠٠ م/ث ومداها التأثيري خمسة آلاف متر وقد تم تسليمها للجيش الباكستاني في سبتمبر من عام ١٩٩٤م.

٢ـ صواريخ بكترشيكان

(مضاد للدبابات والعربات المصفحة):

تعتبـر هذه الصواريخ الجيل الثاني للصواريخ المضـادة للدبابات منذ البدء في إنتـاج هذا السلاح. ويتـميـز هذا السـلاح بالقدرة على الشـحن الآلي والتحكم به عـن بعد، وبالإضافـة إلى سرعتـه الهائلة فإنـه يتميـز بالقدرة العظيمة على التدمير ومدى تأثيره ٣٠٠٠متر تقريباً.

٣ـ راجمة صواريخ جديدة:

يصل مـدى إصـابتـهـا إلى ٢٥ كم ويمكن أن تطـلق من على شـاحنة، وتتحـرك بزاوية ١٨٠ درجة ولها ٣٠فوهـة ويمكن إطلاق الصواريخ بشكل فردي أو جـماعي ويستطيع الجندي التـحكم في إطلاقها عن بعد ٦٠ مـتراً وذلك بالتحكم الآلي.

٤ـ منظار بأشعة الليزر:

يعتبر هذا المنظار من نـتاج العقول المتطورة من المهندسين وخبيري مـختبر عبـدالقدير خان للأبحاث. ويسـتطيع المنظار أن يحدد حركـات الأعداء عن مسافة تصل إلى ٢٠ كيلاً تقريباً.

الباب الثاني

كشمير.. جوهر الصراع والتوتر

الفصل الأول
كشمير.. الموقع والتاريخ

قد تتعدد الأسباب المفجرة للصراع والتوتر المتواصل بين كل من الهند وباكستان، لكن يبقى القول إن كشمير المنطقة الإستراتيجية الجميلة هي أصل جل التوترات الباكستانية الهندية وجوهر الصراع الدائر بينهما منذ خمسين عاماً.

وقبل الخوض في حيثيات هذا الصراع والتوتر ودور كشمير في تغذيته نتحدث عن كشمير جغرافياً وتاريخياً.

تقع كشمير في أقصى الشمال الغربي لشبه قارة جنوب آسيا وتتمتع بموقع إستراتيجي بين آسيا الوسطى وجنوب آسيا، حيث تتقاسم الحدود مع كل من الهند وباكستان، وأفغانستان، والصين، فتحدها من الجهة الشمالية الغربية أفغانستان، ومن الشمال مقاطعة تركستان الشرقية (سنكيانج إيغور) ذات الأغلبية المسلمة في الصين، ومن الشرق منطقة التبت، ومن الجنوب محافظة «هيما براديش» ومنطقة البنجاب وكلاهما في الهند، ومن الغرب إقليم البنجاب وسرحد في باكستان، وتبلغ مساحتها الكلية ٨٦٠٢٣ ميلا مربعاً، يقسمها خط «الهدنة» الهدنة الذي تم الاتفاق عليه سنة ١٩٧٢، منه ما مساحته ٣٢٣٥٨ ميلاً مربعاً لباكستان و٥٣٦٦٥ ميلاً مربعاً تحت السيطرة الهندية(٢٨).

وتمتد حدود جامو وكشمير مع باكستان إلى أكثر من ٧٠٠ كيل، بينما

تصل حدودها مع الهند إلى ٣٠٠ كيل[٢٩].

وهكذا تختلف منطقة كشمير عن باقي الولايات والمقاطعات التي كانت تحت ما كان يعرف بشبه القارة الهندية قبل تقسيمها على باكستان والهند، إذ هي أفضل تمركزاً من الناحية الجغرافية لممارسة أكثر من مجرد خيار افتراضي بالنسبة لمستقبلها إذ لها حدود مع التبت، ومع إقليم سنكيانغ (تركستان الشرقية) الصيني، ومع أفغانستان، وأصبحت قريبة من روسيا إذ لا يفصلها عنها سوى صقع واخان الضيق من أراضي أفغانستان وقطاع صغير من تركستان الشرقية معطياً إياها ـ نظرياً على الأقل ـ مخرجاً إلى العالم خارج تخوم الإمبراطورية الهندية وهي حقيقة أضافت كثيراً إلى جاذبيتها[٣٠].

وكانت كشمير وقت تقسيم شبه القارة تتكون من خمس مناطق مختلفة هي: (وادي كشمير، جامو، لاداخ، بلتستان بونش وجلجت)، وقد خضعت كل من (جامو، وبعض الأجزاء من مقاطعتي بونش وميربور، وادي كشمير، منطقة لاداخ) للسيطرة الهندية، بينما تمسكت باكستان بما يسمى اليوم كشمير الحرة المتمثلة في: (بونش الغربية، مظفر آباد (العاصمة) وأجزاء من ميربور وبلتستان وجلجت) ولعل أهم المناطق التي ما زالت تحت القبضة الهندية هي وادي كشمير المشهور بروعة مناظره وخصوبة أرضه الذي يمتد مسافة ٨٤ ميلاً طولاً ومن ٢٠ إلى ٢٥ ميلاً عرضاً ويمثل قلب كشمير النابض[٣١].

هذا عن الموقع الإستراتيجي المهم الذي جعل الهند وباكستان تتنافسان للظفر به ولكل منهما حساباته الخاصة.

أما عن تاريخ المنطقة فتفيد المصادر المتخصصة في هذا الشأن بأن الإسلام

دخل كشمير خلال القرن الرابع عشر الميلادي، فقد اعتنق ريجن شاه ـ وهو حاكم بوذي كشميري ـ الإسلام في ١٣٢٠م على يدي سيد بلال شاه المعروف باسم بلبل شاه وهو رحالة مسلم من تركستان، وقويت شوكة الإسلام خلال حكم شاه مير (١٣٣٩ ـ ١٣٤٤م) وحكم السلطان شمس الدين هذا وقت التحاق الكثير من العلماء المتصوفة بالحكم الإسلامي الجديد بكشمير، ومعظم هؤلاء العلماء قدموا من وسط آسيا ومن بينهم سيد بلال شاه، وسيد جلال الدين بخاري، وسيد علي الهمذاني وابنه . .إلخ، ورغم الجهود التي بذلها هؤلاء العلماء، إلا أن جهود سيد علي همذاني المعروف باسم شاه همذان أو شاهي همذان قد تميزت عن غيرها، وهو من مواليد منطقة همذان بإيران في سنة ١٣١٤م (٧١٤هـ)، وكان احتلال التتار لسمرقند وهمذان سبباً لرحيله إلى كشمير برفقة ٧٠٠ من أتباعه، حيث وفق في نشر الإسلام بين الآلاف من الكشميريين، وقد تعقب ابنه سيد محمد الهمذان خطاه وأقنع الحاكم المسلم آنذاك إسكندر (١٣٨٩ - ١٤١٣م) بتطبيق الشريعة الإسلامية، ومع نهاية القرن الخامس عشر الميلادي كان أغلبية سكان كشمير قد اعتنقوا الإسلام، وقد استمر الحكم الإسلامي في كشمير قرابة خمسة قرون من ١٣٢٠ إلى ١٨١٩م على ثلاث فترات هي:[٣٢]

١ـ فترة حكم السلاطين المستقلين (١٣٢٠ ـ ١٥٨٦م).

٢ـ فترة حكم المغول (١٥٨٦ ـ ١٨١٩م).

وفي ١٥٨٦م ضم الإمبراطور المغولي «أكبر» كشمير، وفي ١٧٥٢م مع انهيار سلطان المغول دخل وادي كشمير تحت حكم القائد العسكري الأفغاني أحمد شاه دوراني، وانتهى حكم المسلمين لكشمير مع بداية القرن التاسع

عشـر وبالتـحديد في ١٨١٩م عندمـا دخل المسلمون في حـرب طاحنة مع طائفة «السيخ»(٣٣).

وفي فترة حاكم البنجاب السيخي «رانجيت سينغ» الذي حكمها حتى سنة ١٨٤٦م أذاق شعبـها الويلات، ففرض الضرائب وأجـبر الناس على العمل دون أجر، وسن قـوانين عنصرية ضـد المسلمين وأغلق العديد من المسـاجد ومنع إقامة الصلوات فيها(٣٤).

وفي رأي مـؤرخ بريطاني فـإن مـعظم مـراحل البـوذية الأولى والمدنيـة الهندوسيـة في شمال الهند كان لهـا زخم على وادي كشميـر. وفي القرن التاسع الميلادي كانت المنطقة مركزاً كبيراً في دنيا الثقافة الهندوسية.

ولدى السكان المسلمين في وادي كشـمير... ثقافة عاليـة التطور خاصة بهم كانت لا تتضـمن صورة الإسلام مع سمات خاصـة للمنطقة فقط؛ بل لغة مميـزة معروفـة بـ«الكشميـري» كانت بشكل عام تابعـة لأسرة الدارديك اللغوية، كمـا تعتبر غالبيـة المسلمين الكشميريين من السنيين وينفرد غـالبية سكان لاداخ بكونهم من الطائفـة البوذية بينمـا يتكاثر السكان الهندوس في منطقة جامو(٣٥).

والجدير ذكره أن تاريخ كشمير قـديماً حافل بصراعات عديدة بين البوذيين والبراهمة، حيث كـان الحاكم يقوم باضطهاد أفراد الطائفة المعـادية لطائفته. هذا وقد حكم كشمير العديد من سلالات البـراهمية حتى القرن الثاني عشر الميلادي، واكتسـبت كشمير خلال هذه الفتـرة (من القرن التاسع إلى الثاني عشر الميلادي) شهـرة واسعة بوصفها مركزاً للثقـافة الهندوسية إلى أن دخل المغول كشمير في سنة ١٣٢٠م(٣٦).

الفصل الثاني
بداية محنة ولاية كشمير وأطرافها

تعتبر ولاية كشمير منطقة مهمة من الناحية الإستراتيجية، حيث تتصل حدودها بخمسة بلدان هي: باكستان والهند وأفغانستان وطاجيكستان والصين، ويبلغ طول حدودها مع باكستان ٧٠٠ كيل بينما لا يزيد طول حدودها مع الهند على ٣٠٠ كيلٍ فقط، وتتدفق جل الأنهار والممرات الطبيعية باتجاه باكستان ولا يتجه أي منها إلى الهند.

وإذا كانت مساحة كشمير تبلغ ٨٦٠٢٣ ميلاً مربعاً فهي تساوي مساحة كل من هولندا وبلجيكا والنمسا وألبانيا. وبعبارة أخرى تزيد على مساحة أيرلندا ثلاثة أضعاف وعلى سويسرا ستة أضعاف[٣٧].

في كانون الأول من سنة ١٩٣٠م تحدث المفكر والشاعر الباكستاني محمد إقبال في خطاب ألقاه بمناسبة انعقاد المؤتمر السنوي لحزب الرابطة الإسلامية في مدينة آله آباد عن فكرة إنشاء وطن منفصل للمسلمين في الهند وإقامة دولة إسلامية في شبه القارة في جنوب آسيا.

وفي ١٩٣٠م وافق حزب الرابطة الإسلامية بزعامة محمد علي جناح بمدينة لاهور بأغلبية ساحقة على فكرة إنشاء وطن منفصل باسم باكستان، على أساس نظرية الأمتين التي تعني أن المسلمين متميزون بدينهم وثقافتهم وحضارتهم وعاداتهم وتقاليدهم عن الهندوس، فهم أمة منفصلة في جميع

مجالات حياتهم وعاداتهم وتقاليـدهم عن الهندوس فهم محقون في المطالبة بتأسيس وطن مستقل لهم يعيشون فيه وفق نظريتهم الإسلامية. وهذا الوطن يشمل جميع المناطق والتجمعات الإسلامية بما فيها منطقة كشمير[٣٨].

وفي سنة ١٩٤٠م أوضح مبدأ الأمة الإسلاميـة بقوله الشهير: «نحن أمة بتراثنا وحضـارتنا، وبلغتنا وأدبنا، بفننا وهندستنا المعمارية، بقـوانينا وقيمنا الأخـلاقيـة، وبعاداتنا وتقـويمنا السنوي، بتـاريخنا وتقالـيدنا، وبتطلعـاتنا وطموحنا. وباختـصار لدينا نظرتنا المتميزة للحيـاة، نحن أمة بكل الأعراف الدولية»[٣٩].

هذه النظرية رفضـها حزب المؤتمر الوطني الهندي وتـبنى نظرية «الشعب الواحد» في كـشميـر التي مفادها أن الهـند شعب واحد رغم تعـدد طوائفه وأعراقه.

ومن هنا بدأت ملامح العلاقات المتـوترة بين باكستان والهند والمحنة التي سيعيشها الشعب الكشميري لخمسة عقود من الزمن.

وإذا كنا قد تحدثنا عن الظروف التي رافقت المحنة الكشـميرية فكيف كان الوضع الداخلي وكيف ساعد على تقسيم كشمير منطقتين: إحداها باكستانية (كشمير الحرة) والأخرى هندية (كشمير المحتلة)؟

ترجع وضـعية جـامو وكـشمـير الحالـية إلى سنة ١٨٤٦ حـينما باعـها البريطانيون لـ«غلاب سينغ» بمبلغ ٧,٥ مليـون روبية بموجب اتفاقيتي لاهور وأمريستار (مارس ـ آذار ١٨٤٦) وذلك عشية الحرب الأولى التي نشبت بين الإنجليز والسيخ، وقد علق «ناث بزاز» على هذه الصفقة ـ وهو أحد الوجوه السياسية المعـروفة في كشمير ـ بقوله: «مليونان من البشـر في وادي كشمير

وجلجت بيعوا كما تباع الشياه والأغنام لمغامر غريب، دون أن يكون لهم أدنى رأي في الموضوع»[٤٠].

ويتحدث مؤرخ باكستاني قائلاً: «إن الاهتمام الإستراتيجي البريطاني بإنشاء إمارة في المنطقة يرجع إلى رغبة بريطانيا في إيجاد «حاجز» بين إمبراطوريتها الهندية وبين الإمبراطوريتين الروسية والصينية من جهة الشمال»[٤١].

وفي ١٩٠٥م أسس أحد الزعماء الدينيين الكشميريين المعروف بـ«مير واعظ كشمير مولاي رسول شاه» (الذي كانت قاعدته في المسجد الجامع في سرينغار عاصمة كشمير المحتلة) جمعية تعرف بـ«جمعية نصرة الإسلام» في سبيل نشر العقيدة الإسلامية الصحيحة، ولم تكن ذات فعالية خاصة ولم تسبب بالتأكيد كبير قلق لدى السلطات المحلية[٤٢].

وكما يقول المؤرخ الباكستاني فقد لعبت مدرستان إسلاميتان وهما: مدرسة «مير واعظ» التابعة لمسجد «الجمعية» بسرينغار، ومدرسة «شاه همذان» دوراً فاعلاً في تسليط الأضواء على المظالم التي كان يتعرض لها المسلمون في المجالين الاجتماعي والاقتصادي، غير أن الوعي السياسي لم يتبلور في أذهان مسلمي كشمير إلا عندما برزت إلى الوجود الطبقة المثقفة من الشعب الكشميري، حيث تم في سنة ١٩٢٢م إنشاء اتحاد الشباب المسلم في جامو من قبل تشودري غلام عباس، وانضافت هذه الجهود إلى جهود الشيخ محمد عبدالله في ١٩٣٠م لتحريك وتوعية المسلمين[٤٣].

ومع أوائل حزيران عام ١٩٣١م قامت حكومة المهراجا إلى تعطيل عبادة المسلمين وإهانة القرآن الكريم، وعندما وصلت هذه الأخبار إلى العاصمة

سرينغـار أثارت غضبـاً عظيـماً في أوساط المسلمين، وفـي ٢٥ حزيران في أعقـاب منع موظـف حكومي إمام المسـجد من إلقـاء خطبة الجـمعـة؛ قام شخص يدعى عبدالقدير (أو عبدالقادر) بإلقاء خطاب حماسي عن القرارات التي يصدرها المهراجا ضد المسلمين[٤٤].

وفي ١٣ يوليو/ تموز ١٩١٣م قتل اثنان وعشرون مسلمـاً كشميرياً حينما فتحت الشرطة النار على مظاهرة عارمة كانت تحتج على اعتقال عبدالقدير.

وأصبح ١٣ تموز/ يوليـو ١٩٣١م في التاريخ الكشميـري يعرف بـ «يوم الشهـداء» وهو البداية الرسـمية للـمقاومـة من أجل الاستـقلال عن حكم المهراجا الهندوسي والهند فيما بعد[٤٥].

وعمت من حينها المظاهرات والاحتجاجـات الصاخبة وحدثت صدامات بين المسلمين الكشـميريين وقـوات الأمن الحكومية في كل أنحـاء كشمـير، وبدت الهـوة واضحـة بين السلطات التي كـان يقودهـا المهراجـا الهندوسي والمواطنين الذين كان يـقودهم كشـميريان كان أحـدهما الزعـيم الديني المير واعظ محـمد يوسف شاه، وكـان الآخر مدير مـدرسة شاباً يحـمل درجة الماجسـتير في الكيـمياء من جـامعة علـيكره الإسلاميـة هو الشيخ محـمد عبـدالله، وهو أحد الخـريجين الذين أنهوا دراسـاتهم في الهند البريطـانية، وسيلعب دوراً مهـماً في تاريخ انضمام كشمـير إلى الهند، وأسرته لازالت تحكم كشمير إلى اليوم عبر ابنه فاروق عبدالله[٤٦].

وحتى يعـطوا نشاطهم البـعد السيـاسي أعلن في ١٤/ ١٠/ ١٩٣٢م عن إنشاء مؤتمر مسلمي جامو وكشمير، أو المؤتمر الإسلامي العام لجامو وكشمير تحت قيادة الشيخ محمد عبدالله وذلك لمواجهة حكم مهراجا المتعسف.

وبسبب الحيوية التي بات يتمتع بها التنظيم التحق به بعض النشطاء الكشميريين ومن بينهم تشوذري غلام عباس أحد النشطاء المسلمين ونخبة أخرى من المثقفين الكشميريين.

ولم يمض وقت طويل حتى بدأت تظهر ملامح الشخصية الحقيقية للشيخ محمد عبدالله الشاب الطموح والسياسي المحنك، وذلك حينما عقد قرانه على ابنة أحد البارونات وأصحاب المال البريطانيين هاري نيدو وكانت أمها كشميرية، وتحول في وقت قصير إلى أغنى رجل في كشمير وساعده في ذلك تعاطف الطائفة الأحمدية (القاديانية) ـ الذين كانت فطنتهم التجارية مضرب المثل ـ معه، وأعرب المهراجا الحاكم الهندوسي عن سروره لهذا الموقف [٤٧].

وحولت هذه البيئة الشيخ عبدالله قائد المؤتمر الإسلامي العام لجامو وكشمير من أداة توحيد للمؤتمر إلى أداة تمزيق وذلك في أعقاب تبنيه فكرة الشعب الواحد التي نادى بها حزب المؤتمر الوطني الهندي التي مفادها: أن الهند شعب واحد رغم تعدد طوائفه وأعراقه التي خالفها المسلمون بتبنيهم نظرية الشعبين؛ أي أن شبه القارة الهندية تحوي شعبين مختلفين تماماً هما: الهندوس والمسلمون، وحدث الانقسام داخل المؤتمر الإسلامي حينما مال الشيخ عبد الله إلى تبني النظرة العلمانية القومية التي ينطلق منها المؤتمر الوطني الهندي مما دعاه إلى تغيير اسم مؤتمر مسلمي جامو وكشمير فسماه المؤتمر الوطني[٤٨].

وأكسبه هذا التطور المفاجىء تعاطفاً من قبل الهندوس الكشميريين الذين كانوا في خلاف وصراع مع المهراجا الحاكم مستغلين بذلك مكانته في وسط المواطنين الكشميريين وزعامته لحزب المعارضة الرئيس للمهراجا.

وتتويجاً لزعامته ونشاطه استقبله في عام ١٩٣٨م أحد الوجوه الهندوسية البارزة جواهر لال نهرو الذي لمع نجمه ونفوذه، وكان الشخصية المهيمنة على البرلمان الوطني الهندي فازداد من حينها تبنيه للنظرية العلمانية القومية ورأى في حركته ـ حركة المؤتمر الوطني ـ امتداداً للمؤتمر الوطني الهندي في جامو وكشمير.

وفي عام ١٩٣٩م حل المؤتمر الإسلامي رسمياً واستبدل به المؤتمر الوطني لجامو وكشمير، وفي (أكتوبر) عام ١٩٤١م انضم الأعضاء البارزون في المؤتمر الإسلامي قبل أن يحله الشيخ عبدالله إلى رفاقهم ومؤسسي المؤتمر الإسلامي وأبرزهم: تشوذري غلام عباس مع المير واعظ محمد يوسف شاه في عملية إحياء المؤتمر الإسلامي القديم الذي أصبح مرتبطاً بـ«محمد علي جناح» قائد العصبة (أو الرابطة) الإسلامية في الهند البريطانية، وذلك رداً على التقارب الذي حدث بين الشيخ عبدالله والمؤتمر القومي الهندي.

وكمكافئة لجهود الشيخ عبدالله في التقارب مع الهند وضمان الهندوس موقعاً لهم داخل كشمير انتخب نائباً لرئيس مؤتمر شعوب دول عموم الهند عام ١٩٤٦م وكان جواهر لال نهرو رئيساً لهذه الهيئة.

وكما يقول الخبير البريطاني في الشأن الكشميري: رأى نهرو في الشيخ عبدالله زميلاً كشميرياً وقد اعتقد بيقين أنهما كانا يتشاطران الهدف نفسه في تكوين هند علمانية مستقلة تضم كل الأراضي التي كانت تشكل جزءاً من الحكم البريطاني. ولا يمكن أن يكون لدى جواهر لال نهرو شك في أن هذا الهدف كان يمثل أيضاً كتلة الشعب داخل كشمير كما في أي مكان آخر في الهند(٤٩).

والخلاصة أنه كانت هناك ثلاث قوى سياسية في كشمير عشية تقسيم شبه القارة الهندية هي:

١ـ المؤتمر الوطني بقيادة شيخ عبدالله الذي كان يرغب في الانضمام إلى الهند.

٢ـ مؤتمر مسلمي كشمير بقيادة تشوذري غلام عباس الذي كان يرغب في الانضمام إلى باكستان.

٣ـ المهراجا هاري سينغ حاكم كشمير الذي كان يفضل الاستقلال عن باكستان والهند؛ لأنه كان يعلم أن الانضمام إلى إحداهما يعني زوال عرشه واستبدال حكومة ديمقراطية بحكمه المتسلط، لذا فقد وضع المهراجا ـ أثناء التقسيم ـ كل قادة المؤتمرين الوطني والإسلامي خلف القضبان.

وقد قمت بهذا السرد التاريخي حتى أبين أن الأطراف الرئيسة في إشعال هذه المحنة قبل خمسة عقود هم أنفسهم الأطراف المؤججة لها وصناعها اليوم، ولم تتغير سوى الوجوه أو الأسماء، إذ إن الدكتور فاروق عبدالله الحاكم اليوم في كشمير وهو برتبة رئيس الوزراء في كشمير هو ابن الشيخ عبدالله رئيس المؤتمر الوطني الموالي للهند فيما أشرنا إليه، بينما المعارضة لها ممثلها في حزب مؤتمر الحرية هو امتداد للمؤتمر الإسلامي الذي قاده يوسف شاه وتشوذري عباس، ولعل إسناد رئاسة مؤتمر الحرية في الأعوام الماضية لمير واعظ محمد فاروق وهو أحد أحفاد مير واعظ يوسف شاه واضح الدلالة.

أي بمعنى أن المؤتمر القومي الهندي بقيادة جواهر لال نهرو والعصبة الإسلامية بزعامة محمد علي جناح اللذين كانا يتنافسان على الظفر بالمناطق التي حددتها وثيقة التقسيم ـ التي سنشير إليها لاحقاً ـ كانا قد أوجدا لهما ممثلين شرعيين في

وادي كشمير يعمل كلٌّ منهما للالتحاق بالدولة التي يؤمن بنظريتها.

هذا الواقع أوجد توازناً سياسياً لم يترك لأي طرف الالتحاق بالجانب الذي يرغب فيه، وحافظ هذا الوضع على كشمير كشميرية إلى أن نشبت المعارك في الوادي وعجلت بانضمامه إلى الهند، وهذا ما سنتحدث عنه في المبحث القادم.

الفصل الثالث

بداية التقسيم واستحواذ الهند على كشمير الكبرى

لقد احتاج البريطانيون إلى أكثر من ثلاثمئة سنة لبناء إمبراطوريتهم الهندية. وقد فككوها بما لا يزيد كثيراً عن ٧٠ عاماً ١٩٤٧م وعلى رأي المؤرخ البريطاني فقد كانت بريطانيا في عامي ١٩٤٦ ـ ١٩٤٧م على شفى كارثة مالية، وفي شباط ١٩٤٧م بدأت الإمبراطورية التي لم تكن تغيب عنها الشمس بتبني سياسة تخفيض شديد في مسؤوليات ما وراء البحار؛ فقررت أن تتخلى عن دورها في محاربة الشيوعيين، والتخلي عن المهمة غير المشكورة في التوسط بين العرب واليهود في الانتداب الفلسطيني، وأعلنت أنه بحلول حزيران/ يونيو ١٩٤٧م سوف تنقل السلطة في شبه القارة الهندية إلى نظام أو أنظمة وريثة، وحدد تاريخ الرحيل البريطاني من المنطقة في ١٤ أغسطس ١٩٤٧م، ويوضح فكرة التقسيم المؤرخ البريطاني فيقول: «وبعدما أخفقت الحكومة البريطانية في حث الفريقين المتنازعين على مكانها في الهند ـ المؤتمر الوطني الهندي والعصبة الإسلامية ـ على قبول أي صيغة لاستمرار الوحدة؛ قبلت الحكومة البريطانية بمنطق أن أي تقسيم بشكل خاص لميراثهم الإمبراطوري إلى قطاعات ذات غالبية مسلمة وغير مسلمة قد يكون أفضل طريق إلى الأمام..»(٥٠).

وكما يقول مؤلف كشمير ميراث متنازع عليه: «إن العجلة التي نفذ بها

التقسيم ـ أنجزت خطة التقسيم في أربع ساعات ووافق عليها مجلس الوزراء في خمس دقائق ـ أفرزت مشكلات خطيرة ابتليت بها الدول التي ورثت الحكم البريطاني. وكان من الأثار الجانبية لعملية التقسيم هو تفاقم التوترات الطائفية في شبه القارة التي نجم عنها مذابح وهجرات على نطاق واسع، وبروز مجموعة الظروف التي نتج عنها تفجر الصراع الهندي الباكستاني على كشمير»(٥١).

واستمرت خطة التقسيم تسير بخطىً سريعة، وأنشأت لجان الحدود وتقرر أن قرارات اللجان نهائية، وقد وافقت زعامة كل من العصبة المسلمة والبرلمان على الالتزام بها.

وكان رئيس لجنتي الحدود قاضياً بريطانياً هو السير سريل رادكليف (نائب رئيس جمعية المحامين) ودوره التصديق على ما توصلت إليه اللجان، بحيث يكون صوته هو المرجح، ويذكر الخبيرون أن السير سيريل لم يكن على دراية وكان يجهل الشؤون الهندية تماماً لأنه لم يسبق له مطلقاً أن وضع قدماً في شبه القارة.

وكان العمل قائماً على أساس المبدأ الذي وضع في آب/ أغسطس ١٩٤٧م وينص على أن تتحقق اللجنة من حدود مناطق الأغلبية المتجاورة للمسلمين وغير المسلمين، وبفعل ذلك ستأخذ في الحسبان عوامل أخرى.

وكما يقول المؤرخ البريطاني إن العوامل الأخرى ظلت مجهولة وغير واضحة ولم توضح مطلقاً، كما أن عدم خبرة القاضي رادكليف بشؤون الهند لم تؤخذ في الاعتبار(٥٢).

ووفق خطة تقسيم الإمارات كان الأمر يقتضي أن تنضم كل إمارة إلى

الهند أو باكستـان وفقاً لرغبة الجمـاهير في كل إمارة ووفقاً للأغلبـية الدينية بحيث تنضم الأغلبيـة المسلمة إلى باكستان والأغلبيـة الهندوسية إلى الهند، غير أن ثلاث إمارات لم تتخـذ قراراً بهذا الشأن في ١٥/٨/١٩٤٧م وهي: (حيدرآباد، وجونا غاد، وكشمـير) ثم قرر حاكم جونا غاد المسلم أن ينضم إلى باكستـان رغم وجود أغلبية هندوسـية في الإمارة، وأمام مـعارضة هذه الأغلبية لقرار الحاكم؛ دخلت القوات الهندية الإمـارة وأجرت استفتاءً انتهى بانضمـامها إلى الـهند، ونفس الشيء حدث بالنسـبة لحيـدرآباد حيث أراد حاكمها المسلـم أن يـظل مستقلاً بإمارته، غير أن الأغلبيـة الهندوسية لم تقر خطوته هذه فـدخلت القـوات الهندية الإمـارة بتـاريخ ١٣/٨/١٩٤٨م مما جعلها تنضم إلى الهند.

أما كشمير فقد كانت وضعيتـها مخالفة تماماً لوضعية الإمارتين السابقتين لأن حاكمها الهندوسي قرر ـ بعد فـشله في أن يظل مستقلاً ـ الانضمام إلى الهند متجـاهلاً رغبة الأغلبية المسلمـة الساحقة في الانضمام إلى باكـستان، وقد قبلت الهند انضمامه إليهـا في حين رفضت انضمام الإمارتين السابقتين إلى باكستان بناءً على رأي الحاكمين بهما(٥٣).

وكانت طريقة انضمام كشمير الكبرى إلى الهند قد جرت في أعقاب قيام حاكمها هاري سنغ بعرض معـاهدتين على كل من الهند وباكستان. فقبلت بها باكستان ورفضتهـا الهند، وبدأت من حينها الخطوات نحو الانضمام إلى الهند خاصة بعد اتفـاق هاري سينغ مع القادة الهندوس في شن حملة إبادة منظمة ضد مسلمي كشميـر بعد نشوب الأعمال المسلحة وثورة المسلمين في إقليم كشمير بأكمله. وقد أدت هذه الحمـلات المتتالية في تحويل إقليم جامو

وحده وهو العاصمة الشتوية في ولاية كشمير من أغلبية مسلمة إلى أقلية مسلمة بعد أن لقي نحو ٢٠٠ ألف مسلم حتفهم خلال أعمال القتل ضد المسلمين، وتسارعت الأحداث في حينها واستبدل «مهر تشند» أحد أنصار كشمير هندية برئيس الحكومة بانديب كاك الذي عقد معاهدة مع باكستان، كما أطلق سراح الشيخ عبدالله قائد المؤتمر الكشميري المؤيد لفكرة الانضمام إلى الهند والبقاء ضمن سيطرتها، في حين ظل قادة المؤتمر الإسلامي المنادين بالانضمام إلى باكستان في السجون.

وفي هذه الأجواء المشحونة بالتوتر وعدم الاستقرار وصلت الطلائع الأولى من المقاتلين المسلمين من أنحاء مختلفة من باكستان، وخاصة منطقة شمال غرب باكستان مكان وجود القبائل المعروفة بـ«الباتان» ذوي البأس الشديد إلى مدينة سرينغار نفسها.

وفي الوقت نفسه شنت عصابات من الهندوس والسيخ المسلحين ومنظمات متطرفة (RSS) وسيخ الأكالي هجمات واسعة ضد القوى المسلمة، وجرى تهجير نحو ٥٠٠ ألف مسلم من جامو وحدها مع مقتل ٢٠٠ ألف مسلم في آب/ أيلول وتشرين الأول ١٩٤٧م وشق الكثير من الناجين طريقهم إلى باكستان المسلمة[٥٤].

يقول مؤسس باكستان: «ومن سوء الحظ أن مولد باكستان قد ترافق بعملية إبادة كاملة لا مثيل لها في التاريخ، حيث جرى قتل مئات الألوف من الناس الذين لم يستطيعوا الدفاع عن أنفسهم بطريقة لا تعرف الرحمة إلى جانب الملايين الذين شردوا من ديارهم وممتلكاتهم»[٥٥].

وفي يوم ٢٧ تشرين أول ١٩٤٧م وصلت الطلائع الأولى للقوات الهندية

إلى سرينغار واستولت على المطار وتواصلت من حينها الإمدادات العسكرية، حتى وصلت إلى ٣٥،٠٠٠ ألف عسكري هندي بهدف صد الهجمات التي قام بها رجال القبائل المسلمون للسيطرة على كامل التراب الكشميري.

وفي ٢٩ تشرين ١٩٤٧م أصبح الشيخ عبدالله رئيساً لحكومة طوارئ جامو وكشمير بلقب المدير العام للطوارئ.

وفي ٥ آذار/ مارس عين الشيخ عبدالله رئيساً للوزراء ومسؤولاً عن حكومة جامو وكشمير المؤقتة.

وحتى تخف عنه الضغوط الدولية ويُمتص الغضب الباكستاني خاصة من قبل رجال القبائل الذين شنوا في حينها سلسلة هجمات على مناطق واسعة من كشمير بهدف إعادتها إلى باكستان، أعلن جواهر لال نهرو وهو رئيس الوزراء إمكانية إجراء استفتاء شعبي يقرر من خلاله الشعب الكشميري مصيره.

ويعزو المؤرخ البريطاني أن لجوء جواهر لال نهرو إلى الموافقة على إجراء الاستفتاء العام في كشمير كان يكمن في ارتياح نهرو لحكومة الشيخ عبدالله الذي جمعته معه صداقة خاصة، ولأنه كان مقتنعاً بأن الشيخ عبدالله سيتمتع بتأييد أغلبية شعبية في جامو وكشمير.

ولهذه القناعة فقط أعطى موافقته لإجراء هذا الاستفتاء العام[٥٦].

وكان أول حديث له في هذا الخصوص في الإذاعة الهندية في ٢ تشرين الثاني ١٩٤٧م حينما قال: «قد أعلنا أن مصير كشمير سوف يتقرر في النهاية من قبل الشعب» وأكد: «أن الضمان الذي أعطيناه لا رجعة عنه»،

وأننا: «مستعدون عندما يسود السلام والقانون والنظام أن نجري استفتاءً شعبياً تحت رعاية دولية مثل الأمم المتحدة»[٥٧].

وهذا يوضح أن موافقة القادة الهندوس على فكرة الاستفتاء غداة تقسيم شبه القارة الهندية وتوزيع الإمارات والمناطق على الأساس الديني والجغرافي ما كانت في الحقيقة سوى «خدعة سياسية» وحيلة من حيل السياسيين لإقناع المجتمع الدولي أن الأمور تسير بشكل طبيعي وعادي؟! ولولا اطمئنان الساسة الهنود بأن الأجواء الداخلية في كشمير حينها كانت تسير في جانب مصلحة الانضمام إلى الهند ـ خاصة مع سيطرة المؤتمر الوطني بزعامة الشيخ عبدالله على النشاط السياسي والانتخابي ـ ما كانوا ليعلنوا استعدادهم لفكرة الاستفتاء حول مصير كشمير.

والسؤال المطروح اليوم هو: لماذا لم يعد خطاب الاستفتاء العام الذي تطالب به باكستان في ولاية كشمير يلقى نفس الحماسة التي لقيها قبل أربعة أو خمسة عقود أيام كان جواهر لال نهرو رئيساً للوزراء؟

والجواب واضح وهو أن المؤتمر الوطني اليوم بزعامة الدكتور فاروق عبدالله ابن الشيخ عبدالله لم يعد ذاك النجم الساطع المتحكم في الأمور، وأن التدهور الذي شهده الوادي المحتل خلال العقد الأخير والانتهاكات المتواصلة لحقوق الإنسان حول الشعبية التي كانت لدى والده الشيخ عبدالله إلى عزلة شعبية جعلت دعاة الاستفتاء والانضمام إلى باكستان هم الأغلبية، مما يعني إجراء استفتاء ترعاه الأمم المتحدة ستكون نتيجته ضياع كشمير الكبرى من القبضة الهندية[٥٨].

وواضح أن الهند لم تكن في يوم من الأيام مستعدة للتنازل عن كشمير

ذات الموقع الإستراتيجي.

فقـد تلقى نائب الملك البريطاني والقائد العـام منتباتن رسالة خـاصة من كريشنا منون الذي قـام بتحذيره بطريقة مـشوشة وعاطفـية من أنه يمكن أن تحدث نتـائج أليمة لمسـتقبل العـلاقات الإنجليزية ـ الهـندية إذا سمح لدولة جامو وكشمير بالانضمـام إلى باكستان، وبدا أن لب الجدال هو أن السياسة البريطانية حين تقـبل التخلي عن الهند تجعل باكستان قـوية بضم دولة جامو وكشمـير في الجبهة الشـمالية لمحيط النفوذ البـريطاني في الشرق الأوسط، ومثل هذا التـطور لن يكون مقبـولاً في بلد حديثـة الاستـقلال، ويمكن أن يعرض للخطر المصالح البريطانية الواسـعة هناك، وكان من وجهة نظر منون أن تدخل دولة جامو وكشمير في الحظيرة الهندية.

في هذه الأثناء بعثت الهند برسـالة (٢٥ تشرين أول ١٩٤٧م) إلى رئيس الوزراء البـريطاني أتلي وجـاء فيـها: «لقـد تطورت أزمـة في دولة جامـو وكشمير التي جرى غزوها للتو بأعداد كبـيرة من القبائل الباتان الباكستانية، ونتج عن ذلك الكثير من الدمـار للممتلكات وسفك الدماء وطلب مـهراجا جامو وكشـمير مساندة الهند لاستعـادة النظام، وكانت حكومة الهند تدرس الجواب الإيجابي لأن حدود كشـمير الشمالية ـ كما تعرفون ـ تمتـد مشتركة بين ثلاثة بلدان: أفغـانستان، والاتحاد السـوفياتي، والصين، وأمن كشـمير الذي يعتـمد كثيـراً على استقرارها الـداخلي، ووجود حكومة ثابتة حـيوي لأمن الهند، خاصة أن جزءاً من حدود كشمير الجنوبية والهند مشتركة». ثم قال: «إن مساعدة كشمير. . .التزام له أهمـية قومية للهند، ومستقبل الدولة يجب أن يتقـرر بما يتفق مع رغبـات الشعب، وعلى أي حال لقـد كان من

المؤكد أن أي تعبير حر عن مشيئة الشعب في كشمير لا يكون ممكناً إذا نجح أي تدخل خارجي في تهديد وحدة أراضيها بالخطر»[٦٠].

وللمؤرخ البريطاني المتخصص في القضية الكشميرية تعليق لطيف عن هذه الرسالة يقول: «لقد كان لدولة جامو وكشمير أهمية استراتيجية كبيرة للدفاع عن الحدود الشمالية لشبه القارة الهندية، وفي هذا أن الهند ـ خلافاً لباكستان ـ كانت المدافع الحقيقي عن شبه القارة تجاه أي خطر، من مثل: الاتحاد السوفياتي، أو في السنوات التالية دولة الصين، ودولة جامو وكشمير بكاملها يجب أن تذهب إلى الهند، وكان الجدل القانوني حول الضم في الحقيقة غير ذي علاقة، ورأينا هل يمكن لباكستان أن تبقى أم لا، المهم أنها ليست الخليفة السياسي الطبيعي الحقيقي للحكم البريطاني، إن هذا الخليفة هو الهند، وبناء عليه فإن باكستان لا شأن لها في التورط في شؤون منطقة لها مثل هذه الأهمية الإستراتيجية كدولة جامو وكشمير»[٦١].

وعليه نقول: إن الهند لم تُخف نواياها إطلاقاً في ضم كشمير الكبرى إلى أراضيها واعتبارها جزءاً لا يتجزأ من سيادتها، مع أن خطة التقسيم التي وضعها البريطانيون كانت تقتضي انضمام المناطق على أساس ديني، بمعني أن كشمير التي كانت ذات أغلبية مسلمة كان عليها أن تنضم إلى باكستان المسلمة، لكن الذي حدث هو عكس ذلك، إذ إن الهند في هذه المنطقة خالفت خطة التقسيم وقامت بضم كشمير تحت سمع وبصر بريطانيا صاحبة خطة التقسيم، ومع أن الباكستانيين استرجعوا ثلث الأراضي الكشميرية وأطلقوا عليها اسم كشمير الحرة، إلا أنهم لم يتمكنوا من استرجاع ٤٥٪ من الأراضي المتبقية التي استحوذت عليها القوات الهندية ثم قامت بتحويل

ملفها للبحث في كواليس الأمم المتحدة وعرض الاستفتاء الشعبي مع أنه كان يخالف قواعد وأسس التقسيم القائم على الاعتبار الديني لا الاستفتاء.

ولم يخف حتى محمد علي جناح مؤسس باكستان نواياه من تمكن الهند في حينها عبر إجراء الاستفتاء الشعبي من السيطرة على الوادي وذلك بوجود الشيخ عبدالله رئيساً للوزراء، وما قد يقوم به من تلاعب بالعملية الانتخابية من أجل دعم الوضع الهندي. وطالب بدل ذلك بانسحاب القوات الهندية والمقاتلين من القبائل الباكستانية من الوادي والسماح لقوات محاذية تكون من بريطانيا والأمم المتحدة بالإشراف على الاستفتاء.

وكانت النقطة الأخيرة في الصراع الهندي الباكستاني هو الطلب الذي تقدم به جواهر نهرو في ٣١ كانون أول ١٩٤٧م إلى الأمم المتحدة لإجراء استفتاء في كشمير بدل مواصلة القتال، وقبل تدخل الأمم المتحدة كانت الخريطة تشكل في المنطقة، إذ تمكن الجنود الهنود من بسط سيطرتهم على عاصمة كشمير الكبرى سرينغار ومناطق مجاورة لها، بينما تمكن الموالون لباكستان من بسط سيطرتهم على المرتفعات الجبلية بمنطقة جلجلت الشهيرة.

وتسارعت الأحداث وكانت كل من الهند وباكستان تعمل على توسيع نفوذها في المنطقة قبل بدء العمل بقرارات الأمم المتحدة.

وفي أواخر عام ١٩٤٨م بدأت المفاوضات الجادة بين البلدين فقادت إلى وقف لإطلاق النار بدئ العمل به في ١ كانون الثاني ١٩٤٩م، وفي ١٧ تموز ١٩٤٩م وقع ممثلو الهند وباكستان اتفاقاً في كراتشي حدد فيه خط وقف إطلاق النار في جامو وكشمير استمر احترامه إلى غاية حرب ١٩٦٥م بين البلدين.

وهكذا استمر النزاع على كشمير تلك المنطقة الإستراتيجية المهمة للهند وباكستان، قال مايكل بريتشر: «إن الاعتبار الرئيس للهند تجاه كشمير ينبع من موقعها بوصفها قوة في وسط آسيا، ولم يخف رئيس الوزراء الهندي جواهر لال نهرو ـ وهو من أصل كشميري ـ اهتمامه الشخصي بكشمير، فقد صرح في البرلمان الهندي قائلاً: «لقد كنت مهتماً جداً بالأمر، فإلى جانب الدوافع التي كانت تحرك الحكومة الهندية كانت هناك أسباب شخصية عاطفية، وأنا لا أريد أن أخفي هذا الأمر، فإني مهتم بكشمير[٦٢].

كما تعتبر باكستان كشمير منطقة حيوية بالنسبة لأمنها نظراً لأن الطريقين الرئيسين وشبكة السكة الحديدية في سرحد وشمال شرق البنجاب تجري محاذية لكشمير، لذا فإن احتلال الهند لكشمير يمثل تهديداً مباشراً لباكستان، وخصوصاً أن فيها ثلاثة أنهار تعتبر المغذي الرئيس للنظام الزراعي في باكستان تصب كلها من كشمير، هذا وقد لخص ظفر الله خان وزير خارجية باكستان بعد استقلالها هذه الأهمية في قوله: «إن إلحاق كشمير بالهند لا يمكن أن يضيف شيئاً كثيراً إلى اقتصاد الهند أو أمنها الإستراتيجي، بينما يمثل أمراً حيوياً لباكستان، فإذا ما انضمت كشمير إلى الهند فإن باكستان ـ سواء من الجانب الإستراتيجي أو الاقتصادي ـ إما أن تصبح جزءاً خاضعاً لسلطة الهند، أو ينتهي وجودها بوصفها دولة ذات سيادة مستقلة».

ويعزو الخبير الباكستاني أن المحرك الرئيس لهذه الأزمة والنزاع المتواصل هو في: «صراع النظريات» الذي نشب بين نظرية الشعب الواحد ونظرية الشعبين، وهو ما عبر عنه نهرو بصراحة حينما قال: «إن الأمر لا يتعلق بكشمير بل بصراع أعمق من ذلك بكثير، يقف في وجه العلاقات

الباكستانية الهندية، ويجعل الوضع خطيراً جداً، فنحن لا نستطيع أن نتخلى عن أهدافنا الأساس التي حملناها طويلاً وتعد أساس دولتنا».

ويفسر هـذا الاهتمـام الهندي بكشمير أيضاً ما أشار إليه جوزيف كوربل ـ وهو شخـصية هنـدية رائدة وقد كان عـضواً في لجنة الأمم المتـحدة للهند وباكستان ـ حـيث قال: «حاولت أن أقدم اقتراحاً يتـعلق بتقديم الهند بعض التنازلات لباكستان فيما يخص كـشمير، فرد عليٍّ بانديت نهرو بعنف حيث قفز من كرسـيه صائحاً: يظهر أنك لا تفهم وضعـيتنا وحقوقنا، نحن دولة علمانية لا تقوم على الديـن، ونعطي كل فرد حرية التعبير، بينمـا باكستان دولة من دول القرون الوسطى تقوم على مبدأ ثيوقراطي مـستحيل التحقيق، وما كـان ينبغي أن تـوجد أصلاً ومـا كانت لتـوجد لولا الدعم الإنجـليزي لأفكار «جناح» البلهاء.

ولخص جوزيف كـوريل معضلة البـلدين في أن: «السبب الحقـيقي وراء التصـريحات الحاقـدة والشكوك المتبـادلة والتصلب في المواقف التي مـيزت النزاع حول كشـمير يكمن في عدم التـوافق بين منهجين للحيـاة أو مبدأين مختلفين للهيكلة السـياسية أو معيارين للقـيم وموقفين روحيين . . كل هذه الأمور تجد نفســها تدور في حلقة مفرغة من الصـراع المميت، صراع غدت فيه كشمير رمزاً بجانب كونها ساحة للصراع نفسه»[٦٣].

الفصل الرابع
النزاع المسلح على كشمير

يبقى القول بأن ما عقّد وأخّر إيجاد حل سريع للمعضلة الكشميرية وأدى إلى تصلب الهند ورفضها التنازل عن كشمير إلى يومنا هذا هو انضمام باكستان إلى الحلف الأمريكي الذي اعتبرته الهند تصعيداً ضدها وتصعيداً لأمنها، وردت عليها بالانضمام إلى الحلف الاشتراكي التي قادته روسيا التي ساندت الهند في موقفها من احتلال كشمير.

ففي عام ١٩٥٣م غامرت باكستان بسياسة تحالف دبلوماسي مع الولايات المتحدة الأمريكية على أن تشغل باكستان دورها في احتواء القوى الشيوعية وتنضم إلى نظام الأحلاف وتسمح للقواعد الأمريكية باستخدام أراضيها، مقابل المساعدات العسكرية الأمريكية، وعرف الاتفاق فيما بعد بالاتفاقية الباكستانية التركية في ٢ ابريل ١٩٥٤م (حلف بغداد)، واتفاق الدفاع المشترك بين أمريكا وباكستان ١٩ مايو ١٩٥٤م وكانت باكستان خلال هذه المعاهدات تتطلع إلى التأييد الدبلوماسي والعسكري الأمريكي ليس ضد الشيوعية فقط وإنما ضد الهنود أيضاً.

وفي مواجهة الحلف الباكستاني مع الولايات المتحدة عملت الزعامة الهندية على إعادة التوازن وبدء التقارب الروسي الهندي بدءاً بزيارة جواهر لال نهرو إلى روسيا بعد مؤتمر باندونغ، ثم أتبعها القادة الروس ومن بينهم

نيكولاي بولغانين وخروتشوف بزيارة مماثلة إلى الهند في شهر تشرين الثاني ١٩٥٥م، وزار خروتشوف عاصمة كشمير الكبرى سرينغار دلالةً على الدعم المعنوي الروسي للهنود في كشمير وألقى فيها خطاباً قال فيه: مسألة كشمير بوصفها إحدى الدول المكونة لجمهورية الهند سبق لها أن قررت من قبل شعب كشمير . . وتظهر الحقائق أن سكان كشمير لا يريدون أن تصبح كشمير لعبة في أيدي القوى الإمبريالية، وهو ما يشير إلى كل من باكستان وأمريكا.

وبعد هذه الزيارة تلقت الهند دعماً سوفيتياً كبيراً في نزاع كشمير مقابل الدعم الأمريكي لباكستان، فكان حق النقض (الفيتو) السوفيتي هو الذي أحبط قرار مجلس الأمن حول كشمير في ١٩٦٢م، ولم تعد الأمم المتحدة قادرة على التعامل مع كشمير بالموضوعية نفسها كما كانت قبل ١٩٥٥م، وعلاوة على ذلك بدأت المساعدات العسكرية السوفيتية تصل إلى الهند في مقابل المساعدة العسكرية الأمريكية لباكستان.

وكما يقول المؤرخ البريطاني فإن تكاتف المساعدات العسكرية الأمريكية لباكستان مع الدعم الروسي المعنوي للهند أقنعت جواهر لال نهرو ومستشاريه بأنه لم يعد ضرورياً ادعاء الاهتمام بالمشروعات المختلفة للاستفتاء حول كشمير، علاوة على ذلك مكن التصديق على انضمام دولة جامو وكشمير للهند، ومن حينها ظهرت فكرة حدود الأمر الواقع على طول خط وقف النار كحدود شرعية مقررة بين الهند وباكستان وأصبحت فكرة الاستفتاء بعيدة المنال[٦٤].

وهكذا ومع حلول عام ١٩٥٦م غرقت كشمير المتنازع عليها في الحرب

الباردة بعـد أن أصبح الاتحاد السـوفيتي والولايات المتـحدة مهـتمين بالنزاع الهندي الباكستاني ثم غدا موضوعاً للاهتمام الصيني.

هذا وقد أدت الاشتباكـات الحدودية بين الصين والهند إلى تقارب صيني باكستاني باعتبار عدو عدوي صديقي، وكان هذا واضحاً مع عام ١٩٦٢م إذ تحولت العلاقات البراغماتية بين البلدين إلى عـلاقات إستراتيجية بعد أن بدا واضحاً التململ الباكستـاني من الموقف الأمريكي غير الواضح ولا المفهوم، إذ إن باكسـتان كـانت تنتظر الدعم المعنوي والدبلومـاسي لنزاعهـا مع الهند حول كشـمير على غرار الدعم المعنوي والدبـلوماسي السوفيتي الـذي تلقته الهند في كشمـير، إذ تحدث في حينها القـادة الباكستانيـون بصراحة من أن تحالفهم مع أمريكا لم يعط لهم حصصاً حقيقية نافعة للقضية الوطنية الرئيسة للسياسة الخارجية أي نزاع كشميـر، وفسروا الموقف غير المفهوم الذي وقفته أمريكا في مناقـشات مجلس الأمن في ١٩٦٢م بعـدم ممانعة أمريكا للفيـتو السوفـيتي، كـما أن المساعـدة العسكرية الأمـريكية لم تخفـف بأي طريقة القبضة الهندية على وادي كشمير.

ويؤكد المؤرخ البريطاني أن هذا الواقع الجديد الذي حدث في المنطقة دفع بأمريكا إلى الميل نحـو اتجاه اعتبار الهند عـضواً محتمـلاً في النادي المعادي للصين، وذلك لأن الهند أكبر بكثـير وأكثر سكاناً ويمكن أن تتحـول لتصبح أكثر قـيمة من باكستـان، وهكذا بدا واضحاً أن أمريكا وجدت ضـالتها في التودد إلى الـهند مما يعني توقف أمريكا عن إظهـار كثـير من التـعاطف مع القضية الباكستانية حول كشمير[٦٥].

وتمكنت الهند من استثـمار التهديد الصيني لها ومـخاوف الغرب من هذا

المارد البشري والجغرافي كوسيلة لكسب المساعدة العسكرية ضد باكستان.

فمثل هذه الحقائق يجب أخذها في الاعتبار ونحن نتحدث عن مشكلة النزاع الهندي الباكستاني حول كشمير وأسباب استمرار هذا النزاع لكل هذا الوقت.

حرب عام ١٩٦٥م:

أدى هذا السباق التسلحي إلى حدوث شرخ بين العلاقات الهشة بين باكستان والهند ومهد لنشوب حرب ثانية بين البلدين عام١٩٦٥م.

ومع أن توازن القوة والتسلح لم يكن في صالح باكستان إذ إن الهند كانت تتفوق عليها كماً ونوعاً بعد أن تلقت كماً هائلاً من الترسانة العسكرية الأمريكية والغربية في أعقاب مواجهتها للجارة الصين في حربها عام ١٩٦٢م؛ إلا أن باكستان وجدت نفسها أمام معضلة الاحتفاظ بكشمير المحررة والمحتلة عبر الاستفتاء خاصة بعد أن ألغت الهند في ٢١/ ١٢/ ١٩٦٤م مرسوماً رئاسياً كان يمنح كشمير حرية إدارة شؤونها الداخلية وأضحى الرئيس الهندي يدير الأمور في كشمير، وقبل هذا التاريخ كان لكشمير دستورها الخاص الذي يشير إلى أنها منطقة متنازع عليها، وأتبع ذلك في يناير ١٩٦٥م بإنشاء مجلس سلطة يشرف على كشمير.

وبعد أن فقدت الهند ركنا أساساً كانت تعتمد عليه في إنجاح الاستفتاء العام داخل كشمير وهو رئيس الوزراء الشيخ عبدالله وزجت به في السجن عام ١٩٥٣م، غيرت الهند من موقفها فيما يخص الاستفتاء وقامت بإخطار الأمم المتحدة في مايو ١٩٥٤م أنها قررت العدول عن تعهدها بإجراء استفتاء شعبي في كشمير نظراً «لتغير الظروف». وقد كان المسوغ الذي اتخذته الهند ذريعة لهذا التراجع هو معاهدة التعاون الأمني التي أبرمت بين باكستان

والولايات المتحدة في ١٩٥٢م حيث اعتبرها الساسة الهنود عاملاً مهما في «تغيير الظروف».

ويفسر هذه الخطوة الخبير الباكستاني الدكتور طاهر أمين بأنها كانت اللمسة النهائية في المخطط الهندي الرامي إلى جعل كشمير جزءاً لا يتجزأ من الهند إن على المستوى الدستوري أو السياسي، بل إن مخاوف صانعي القرار السياسي الباكستاني ازدادت من احتمال هجوم هندي على باكستان ما لم تقم هذه الأخيرة بأخذ الخطوات الهندية بعين الاعتبار، لأن عدم المبادرة بشيء تجاه ما يحدث يمكن أن يدل على ضعف باكستان.

ويضيف الخبير الباكستاني أن باكستان اختارت التوقيت غير المناسب للضغط على الهند وحملها على التراجع عن ضم كشمير بشكل نهائي إليها، إذ يقول: إن صناع القرار في باكستان باتخاذ قرار التدخل العسكري في وادي كشمير مستغلين في ذلك الوضع الدولي الملائم من عودة الدفء إلى العلاقات مع روسيا وتطور العلاقات الصينية الباكستانية بشكل واضح ردا على المساعدات العسكرية الأمريكية الهائلة للهند أثناء حربها مع الصين ١٩٦٢م، وانهيار معنويات الهند على إثر هزيمتها في حربها ضد الصين، واستجابة للضغوط الشعبية قد أخطؤوا في أمور عدة: في مستوى العنف المدني، ومدى ولاء الشعب الكشميري لباكستان، وفي معرفة حجم القوات الهندية التي ارتفعت من ١٠٠ ألف إلى ١٥٠ ألفاً. كما أنهم أخطؤوا في قياس مدى «تشبث» الهند بكشمير التي تضاعفت أهميتها الإستراتيجية في أعين الحكومة الهندية بعد الحرب الصينية الهندية في سنة ١٩٦٢م، كما أن باكستان استهانت بالتهديد الذي أطلقة نهرو في ١٩٥١م، الذي مفاده أنه لو تدخلت باكستان في

كشمير فإن الهند ربما تهاجمها بعدما تختار موقع وتوقيت الهجوم[٦٩].

ويقول المؤرخ البريطاني أن الأخطاء التي وقعت فيها القيادة الباكستانية كانت كثيرة منها:

أولاً: السكان الكشميريون على الجانب الهندي من خط وقف إطلاق النار لم يكونوا في هذه الفترة مستعدين للقيام بثورة بحيث إن تحدي الجيش الهندي كان أمراً صعباً.

الثاني: المخابرات الهندية كانت تملك صورة واضحة لما كان يخطط له.

الثالث: قلل المخططون الباكستانيون من شأن كفاءة القوات المسلحة الهندية التي تحسنت بعد حرب ١٩٦٢م مع الصين.

الرابع: افترض المخططون أنه مثل ما كان في حرب كشمير الأولى في ١٩٤٨/٤٧م سوف يقصر الجانب عملياته على أرض دولة كشمير وسوف لا يقوم بأي هجوم ضد الأقاليم الباكستانية الرئيسة سواء في الغرب أو الشرق.

الخامس: النزاع الذي كان قائماً بين أفغانستان وباكستان حول اختيار اسم لباختونستان ليجدوا أنفسهم في مواجهة جبهة ثانية عبر الحدود الشمالية الغربية باتجاه بيشاور وأصبح التهديد حقيقياً بقدر كاف.

إضافة إلى أن الضغط الشعبي الهندي الهائل وتأثير جنرلات الجيش الهندي دفعا برئيس وزراء الهند الجديد شاستري إلى إعطاء أوامره بالتحرك ليحتل مناطق عدة من كشمير الحرة مثل: (كارجيل، تيثوال، يوري، بونتش) واقتحمت الهند بجيوشها الحدود الدولية بين البلدين إلى أن وصلت بعد ١٧ يوماً إلى مرحلة الركود، مع المنتصف من شهر سبتمبر من نفس السنة لم يستطع أي طرف أن يحقق أهدافه[٦٧].

فالهند فشلت في أن تصل إلى لاهور، كما فـشلت باكستان في أن تحرز تقدمـا ذا بال في كشمـير بعـد أن كانت تتطلع إلى إعطاء دفـعة للمقـاومة الكشميرية وإبقـاء ميدان الحرب في كشميـر فقط، ثم تطور الوضع والحرب والهجوم الهندي العنيف إلى إمكانية إعادة كشمير الحرة مرة أخرى إلى الهند وما يمكن أن يؤدي إلى (محو) باكستان من خارطة العالم.

«وخلال أسـبوع لابد أنه كان واضـحاً جداً للأركان الـعسكرية لكلٍ من الهند وباكستان أن أيّاً من الجانبين لن يربح نصراً صريحاً، وفي الواقع إن أيّاً من الجانـبين لم يكن ينشد الآن نوع النصـر الذي يحتـمل كسـبه في أرض المعركـة، لقد هاجمت الهند عـبر خط وقف إطلاق النار لأنها شـعرت بأن وضع كشمير كان يخرج من سيطرتها، وكان هدفها الرئيس بالتأكيد المحافظة على أمن مواقعها القائمة، وقد وقع مشروع باكستان الآن في متاعب خطيرة ولـم يعد يمكن للمـشكلة أن تجد الطريق إلى الأمام بل بالأحـرى للخروج، وكـان كلاهمـا مـتلهـفاً على وقف إطـلاق النار دون أن يظهر كـل منهمـا للجمهور بأنه قد استسلم للعدو»[٦٨].

إعـلان طشقند:

وانتـهت هـذه الحـرب وهذا النزاع المرير كـعـادته بالعـودة إلى طاولة المفاوضات تحت الضـغط الدولي وحجم الخسائر لدى الـطرفين وعدم إحراز أي منهما لنصـر كامل، وكللت الجهود بالتـوصل إلى معاهدة وقف إطلاق النار بين البلدين في ٢٣/٩/١٩٦٥م.

واستخدم الاتحاد السوفيتي في حـينها نفوذه المتصاعد في الهند وعلاقات الدفء مع باكستـان للوصول إلى اتفاقية توقف الحـرب وتجمع البلدين على

طاولة واحدة للمفاوضات والبحث في معضلة كشمير وحلها.

وعرف فيما بعد هذا الاتفاق عقب انعقاد مؤتمر في مدينة طقشند عاصمة أوزبكستان التي كانت جزءاً من الاتحاد السوفيتي باتفاق طقشند.

ففي يناير ١٩٦٦م عقد مؤتمر بين الهند وباكستان تحت إشراف روسيا التي لم تظهر أي انحياز للهند، بل عمدت على إظهار نفسها وسيطاً محايداً يسعى إلى إنجاح رسالته باعتباره القطب المنافس للغرب وأمريكا.

وطالب المفاوض الهندي في هذا المؤتمر باتباع سياسة «الخطوة خطوة»، بينما دعت باكستان إلى معاهدة مكتوبة بعدم تكرار حرب مماثلة، غير أن المفاوض الباكستاني كان يربط على الدوام نشوب الحرب باستمرار الاحتلال الهندي لكشمير، وأن عدم البت في مستقبل هذه المنطقة معناه توقع نشوب الحروب في أي لحظة.

ويعتبر المراقبون أن مؤتمر طقشند كان اتفاقاً محدوداً حصر مهمته في حل المشكلات التي أدت إلى انفجار حرب ١٩٦٥م، وأغفل الموضوع الرئيس وهو كشمير ومستقبلها مما اعتبر مجرد اتفاقية لوقف إطلاق النار وعودة الأطراف المتحاربة إلى مواقعها، كما أظهرت الوساطة الروسية مرونة في حمل الطرفين إلى الجلوس على طاولة واحدة والإعلان الرسمي لوقف إطلاق النار، ولا شك ـ كما يقول المؤرخ البريطاني ـ أن الروس كانوا يبحثون عن وسيلة ما للتخفيف من النفوذ الصيني في باكستان، وهكذا فقد تدبروا ـ أي الروس ـ بمهارة كبيرة الاحتفاظ بموقف حيادي جعلهم لا يكسبون عداء أي من الجانبين.

وملخص القول: إن إعلان طقشند في ١٠ كانون الثاني ١٩٦٦م لم

يتـعامل مع نزاع كـشمـير سـوى بملاحظة وجـوده، والواقع أنه أوحى بأن القضـية يجب أن تحـفظ في التخزين البـارد ريثمـا تحل المشكلات الأخرى الأكثر إلحاحاً.

حرب ١٩٧١م واتفاقية شملا وتقسيم باكستان:

نتيجة الانسـداد السياسي بين البلدين بسبب النزاع على كشـمير لم يكن غريباً أن تتجدد النزاعات المسلحة على طول الحدود بينهما، وكانت في هذه الجولة (١٩٧١م) أخطر من سابقـاتها بحيث تم تقسيم باكسـتان الغربية عن باكستان الشرقية، وتحـولت هذه الأخيرة إلى ما يعرف اليوم بـ«بنغلاديش»، وبهـذه الخطوة يكون الهـاجس الباكسـتاني المزعج للهـند قد انتـهى وأفل وتأكدت الهند أنها القوى الكبرى في منطقة القارة الهندية من دون منازع.

وكـان مـؤكـداً أن هذه الخطوة الهندية جـاءت رداً مـبـاشـراً على الدور الباكستاني في زعزعة استقرار الوضع الهندي في منطقة كشمير عام ١٩٦٥م.

ويتحـدث المراقبون والمهتـمون[٦٩] بهذا الشـأن أن الهند بتفجـيرها هذه الحرب الجديدة ومساعـدتها للانفصاليين في باكستان الشرقـية أرادت التغطية على الوعي الاستـقلالي في كـشميـر، ولعل أهم حدث كـان سيغـير كل المطامع الهندية في كشمير كان الحـديث الذي أدلى به الشيخ عبد الله زعيم المؤتمر الوطني ورئيس وزراء كشمـير خلال جلسة عقـدها حزبه في حزيران ١يونيو ١٩٧٠م في مـدينة سرينغار، أي قـبل انفجار النـزاع المسلح الثالث حيث قـال: إنه سوف تكون هـناك حكومة عليـا للدولة ترأسهـا الهيـئات الإقليمية التي تمثل وادي كـشمير وجامو ولاداخ والمناطق الشماليـة وكشمير المحررة (الباكستـانية)، وستصبح الدولة إما مستقلة أو تابعة لبـاكستان، وأقر

في هذه الجلسة أنه قد أخطأ عندما وافق على انضمام الدولة (كشمير) للهند في ١٩٤٧م فقال: «لقد وثقت في نهرو، ولم أعتقد أبداً أن نهرو سيتغير». وردت عليه أنديرا غـاندي رئيسة الوزراء في زيارتها لسـرينغار عام ١٩٧٠م قائلة: «إن انضـمام كشمـير جزء من تاريخنا، والتـاريخ لا يمكن عكسه أو تغييره ومسألة كشمير قد سويت مرة وإلى الأبد»(٧٠).

وفي هذه الأوقات الحرجـة بدأت عملية الانفصـال بين باكستان الشـرقية والغـربية تتـضح للعيـان، إذ قامت القـوات الهندية بمنع الطائرات الحربـية والمدنية القادمة من باكستان من عبـور أجوائها بدايةً لتشجيع الانفصاليين في باكستان الشرقية من البدء في الإعلان عن دولتهم الجديدة التي أرادتها الهند دولة مستقلة، وليست جزءاً لا يتجزأ من الهند لاعتـبارات سياسية وجغرافية ودولية.

«وفي أواخر تشـرين الثاني وبدعم هندي واضح ظهـرت القوات الهندية علناً في شرق باكستان دعماً للثوار الانفصاليين».

«لقد كانت حرب الأيام «الأربعة عشر» في كانون أول ١ ديسمبر ١٩٧١م بالنسـبة لباكـسـتـان حرباً خـاسرة لم تردها. . وكانـت تتوقع من حلفـائها الصينيين والأمريكان ممارسـة ضغوط دبلوماسيـة على الهند وتهديدها بما هو أسـوأ وتستطـيع بفضله بـاكسـتـان إحراز مـزايا تكتـيكيـة وكانت إحـدى الاحـتمـالات ـ على رأي المؤرخ البـريطاني ـ السيطرة عـلى كشـميـر التي يعتـبرها الهنود جزءاً لا يتـجزأ من سيادتهـم، وهكذا بدأت الحرب الهندية الباكستانية الثالثة حول كشمير.

وهذا يوضح بجـــلاء أن جل الحـروب بين البلدين كـانت تـقع بسـبب

الانسداد في كشمير وعدم تبني الهند حلولاً انفراجية ترضي أطراف المعادلة، وتعيد الآمال إلى منطقة القارة الهندية التي ظلت تمزقها الحروب والاضطرابات بهذا السبب أو ذاك.

وكان الأسوء بالنسبة لباكستان أن هذه الجولة من الحرب قد كشفت أن الهند قد أضحت قوة عسكرية مغايرة تماماً لهند ٤٧و ١٩٦٥م، أي الحربين الأولى والثانية، وتمكنت الهند من السيطرة على تلال إستراتيجية مهمة في منطقة كركل ومناطق في السند وتقدموا في قطاعين من البنجاب.

وفي نهاية الحرب في ١٧ كانون أول/ ديسمبر ١٩٧١م، كانت الهند قد كسبت نحو ٣٤٠,٨٨ ميلاً مربعاً وخسرت ٥٨,٣٨ ميلاً مربعاً.

وكما يقول الساسة الباكستانيون فقد عانت باكستان من كارثة . . . فقد كان التفاوت بين قوتها العسكرية وقوة الهند أكبر كثيراً مما كان بدا من قبل . . . وسياسياً كانت باكستان معزولة. . واقتصادياً كانت محطمة، ونفسياً مسحوقة بينما كانت الهند تشعر بحيوية النصر(٧١).

ويقول الخبير الباكستاني في الشأن الكشميري: إنه خلافاً لحربي ٤٨ و٦٥م بين الهند وباكستان التي أوقعت الهند في مأزق على الصعيدين السياسي والعسكري؛ فإن حرب ١٩٧١م مثلت نقطة انعطاف مهمة في تاريخ شبه القارة الهندية حيث برزت الهند في أعقابها قوة عظمى، كما أن التغير الهائل في موازين القوى في جنوب آسيا أدى كذلك إلى تغير في المحيط السيكولوجي لصانعي القرار الباكستانيين والهنود من «الهاجس الباكستاني» منذ استقلال باكستان في ١٩٤٧م. وأمام هذا التفوق الهندي ارتأى رئيس باكستان آنداك «ذو الفقار علي بوتو» انتهاج سياسة «ثنائية» مع الهند، حيث توصل

الطرفان إلى معاهدة شملا في ١٢/ ٧/ ١٩٧٢م دون تدخل طرف ثالث.

ففي شملا طالبت الهند باعتبار خط وقف اطلاق النار في كشمير حدوداً دولية جديدة، وحل قضية كشمير على طريقة القبول بالأمر الواقع، فيما لم تكن باكستان تريد أن تقايض على كشمير من موقف ضعف، إلا أن باكستان مقابل تنازل الهند بانسحابها من البنجاب قدمت تنازلاً كبيراً للهند فيما يخص قضية كشمير يتمثل في قبول خط المراقبة الجديد في كشمير الذي نجم عن وقف إطلاق النار في ١٧/ ١٢/ ١٩٧١م، وبموجب هذا التنازل احتفظت الهند ببعض الأراضي الباكستانية التي سيطرت عليها في مناطق (كركل، تيثوال، بونتش) في كشمير الحرة، بينما احتفظت باكستان بالأراضي التي سيطرت عليها في منطقة تشامب في كشمير المحتلة، وهو الأمر الذي جعل الهند تمتلك بعضاً من أهم المناطق الإستراتيجية في كشمير فأصبحت في وضع عسكري ممتاز مقارنة مع باكستان[٧٢].

ويؤكد الخبيرون في إسلام آباد أنه بخلاف الاتهامات الهندية من أن باكستان حاولت عبر اتفاقية شملا وعبر موافقتها على إعادة ترسيم خط وقف إطلاق النار قد أدارت ظهرها لقرارات الأمم المتحدة في استعداد منها لحل قضية كشمير ثنائياً ومن دون تدخل أي طرف ثالث، إن باكستان تتعامل مع نص معاهدة شملا التي تؤكد أنه: «لابد أن تحكم مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة العلاقات بين البلدين»، أي ما يؤكد وضع المعاهدة في إطار الأمم المتحدة. وأكد الخبيرون أن المعاهدة تعترف بأن مشكلة جامو وكشمير تبقى قضية متنازعاً عليها: «دون الانحياز لموقف أي من الطرفين» وأن ممثلي الحكومتين سيلتقون لمناقشة «الحل النهائي لقضية جامو وكشمير».

والغريب أن اتفاقية شملا بدورها أهملت الإشارة بصورة واضحة ومتعمدة على ما يبدو إلى جامو وكشمير، أو إلى الحل بالوسائل السلمية للقضايا الأساس ولأسباب الصراع التي أحدثت على الدوام ومنذ استقلال البلدان الاضطرابات بينها.

وكان واضحاً أيضاً أن أطراف النزاع خرجا من اتفاقية شملا متشبثين بمواقفهما حول النزاع على كشمير إذا اعتبرت الهند كشمير جزءاً متمماً لجمهورية الهند، وأكدت باكستان أنها لن تقدم أي تنازل بخصوص التسوية في كشمير(٧٣).

وهكذا يستمر النزاع تارة بالحرب الدبلوماسية وتارة بقصف مدفعي على طول الحدود بين البلدين وتارة بالتهديد بحرب رابعة.

ويبقى القول إن اتفاقية شملا التي عول عليها الكثير في دفع الجمود بين البلدين إلى الانفراج قد تعرضت للكثير من الطعون والدعوى بعدم جدواها في المتغيرات المتسارعة.

وفي هذا الإطار يقول أحد الخبيرين الباكستانيين: إن أول هذه القواعد التي تحكم ببطلان اتفاقية شملا يتعلق بالنص الذي يتحدث في القانون الدولي عن أن الاتفاقيات الموقعة بين الدول يجب أن تكون تحت مراقبة دائمة لاستشعار مدى موافقتها للظروف ونتائجها الإيجابية أو السلبية، وذلك أن حالات الحرب والسلام بين الدول تعني الكثير بالنسبة للعالم ولا معنى لاتفاقيات لا توقف تيار العداوات بين الدول، أو لا تسهم في تحسن العلاقات بين شعوبها وهو ما ينطبق تماماً على اتفاقية شملا التي لم تسهم حتى الآن في نزع فتيل الصراع الذي يتأزم من حين لآخر بين الدولتين.

والأساس الثـاني لرفض الاتفاقـية ينبع من تـغير الظروف التـي أحاطت بتوقيع الاتفاقيـة، وهذا التغير تنطبق عليه شروط التغيـر المعترف به من قبل القانون الدولي، فهو مغير للظروف التي صاحبت الاتفاقية وهو تغير أساس استهدف أركان المسألة التي تم الاتفاق بشأنها، وهو إلى جانب هذا كله تغير لم يأخـذ بعين الاعتـبـار وضع الاتفاقـية ولم يـذكر ضـمن بنودها، وهذه بمجموعها هي شروط بطلان الاتفاقيات التي تتعرض معالمها للتغيير(٧٤).

الفصل الخامس
بداية الانتفاضة والمقاومة المسلحة في كشمير

مع فـشل الخطوات المخـتلفـة إزاء كشــمـيـر والمبـادرات التي تمثلت في الاتفاقيات والإعلانات (إعلان طقشـد وإعلان شملا وغيرها) كانت الأنظار موجهة إلى الجـبهة الداخلية حينما بدأت الأنباء تتناقل عن حـدوث انتفاضة في كشمير المحتلة وأعمال مسلحة هنا وهناك في الوادي.

وجاءت هذه الأنباء في وقت فشل الاتحاد السوفيتي في احتلاله لأفغانستان (٧٨/ ٨٨م)، وحـدوث ثورة تغـيـيـرية في إيران المجـاورة، وكـانت مظاهر المقاتلين الكشمـيريين في اللباس والزي الأفغاني واضـحة الدلالة على تأثير الجهاد الأفغاني فيهم.

والسؤال الذي يطرح نفسه لماذا انفجرت هذه الثورة المسلحة داخل الوادي المحتل؟ ولماذا تحول من بداية ١٩٨٧م إلى اليوم (٢٠٠٠م) ولا زال مـستمراً من جنة الله في أرضه إلى جـحيم وقتـال واعتقـالات واضطرابات وقلاقل وغيرها؟

يتحدث الخـبيرون في الشأن الكشـميري[٧٥] بأن الانتفاضة الشـعبية في كشـميـر انفجرت في عـام ١٩٨٧م ورفعت عناوين من مـثل تقرير المصـير والعودة إلى الاستفتاء وغيرها من اللافتات والعناوين.

يقول أحد الصحفيين البـارزين في الهند «هاريند» في مقال نشره في عام

١٩٩٣م: «إن العناصر الحيوية للحكم ـ إدارياً وسيكولوجياً ولوجستياً وسياسياً ـ التي يستطاع من خلالها تسيير مجموعة من الناس في إقليم معين قد تعرضت للتدمير من جراء سعي الكشميريين لانفصالهم عن الهند، حيث إنهم أسهموا في دعم الانفصاليين المسلمين الذين يدخلون الآن (أي في عام ١٩٩٣م) عامهم الرابع وهو الأمر الذي يقلق نيودلهي حالياً أكثر من أي وقت مضى[٧٦].

وهذه هي محصلة هذه الثورة المفاجئة التي شارك فيها غالبية مسلمي كشمير.

يعزوا الكشميريون أسباب انتفاضتهم إلى الظلم الواقع عليهم من قبل الجيش الهندي، ورفض الحكومة منحهم حقهم في تقرير المصير وإجراء الاستفتاء الذي وعد به جواهر لال نهرو في غير ما مناسبة ومنها ما أذاعته إذاعة عموم الهند في ٢١/١١/١٩٤٧م: «وإنني لأعلنها صراحة، إن السياسة التي التزمنا بها دائماً هي أنه حال نشوب نزاع على انضمام ولاية إلى سلطة إحدى الدولتين (باكستان أو الهند) فإن الانضمام ينبغي أن يقرره تلك الولاية».

وفي مناسبة أخرى يقول: «لقد قبلنا دائماً ومنذ البداية فكرة أن يقرر شعب كشمير مصيره بالاستفتاء العام».

وقال أيضاً (١٢/٢/١٩٥١م): «وفي نهاية المطاف فإن قرار التسوية النهائية ـ وهو آت بلا ريب ـ لابد أن يتخذه في المقام الأول شعب كشمير أساساً»[٧٧].

فهذه الوعود من أعلى هرم في السلطة بقيت مسجلة في ذاكرة الشعب

الكشميري، ولم ينسها المواطنون الكشميريون وظلوا يترقبون اليوم الموعود الذي يعيشون فيه أحراراً لكن استمرار الحكومات الهندية المتتالية في المماطلة والتهرب عن تعهداتها واتهام الآخرين وفي مقدمتهم باكستان بزعزعة الأوضاع الداخلية، وكأن شعب كشمير لا يملك إرادة للتعبير عن نفسه، هذه السياسة أفرزت جواً قاتماً ومناخاً مضطرباً ونفقاً مظلماً أدى إلى ظهور ثقافة الثورة والتغيير بالعنف المسلح، فكان أن ظهرت الجماعات الجهادية والمنظمات الثورية نتيجة طبيعية للانسداد السياسي وعدم ظهور بوادر انفراج على الأمد القريب أو البعيد.

ومع هذه الحقيقة التي أكدها القادة الكشميريون أنفسهم؛ إلا أن الهند رفضت هذا التفسير واعتقدت أن المحرك الرئيس لهذه الأعمال المسلحة والانتفاضة الشعبية هي باكستان حيث يقول رئيس الوزراء الهندي السابق ناراسيما راو في لقاء صحفي في عام ١٩٩٢م ما نصه: «ما هي المشكلة في كشمير تحديداً؟ المشكلة أن هناك عناصر تخترق الحدود وتدخل وادي كشمير وتسعى إلى زعزعة الأمن والاستقرار . . وقد دأبت باكستان ـ ولا زالت ـ على إذكاء المشكلة ولابد علينا من إيجاد مخرج لهذا الوضع»[٧٨].

هذا على المستوى الرسمي، أما على المستوى المدني أو غير الرسمي فهناك دعوة أن أسباب هذه الثورة أو الانتفاضة ذاتية الانطلاق، ويعددون لها كثيراً من الدوافع التي أدت إلى بروزها ومنها البطالة أو عدم وجود نظام حكم ذاتي للمقاطعة، والأهم من ذلك كله انعدام المشاركة السياسية[٧٩].

وقد وضح جورج فرنونديز الوزير الهندي السابق لشؤون كشمير في محاضرة ألقاها في جامعة هارنارد في عام ١٩٩١م أن: «هناك اعتقاداً واسع

النطاق . . . بأن أيادي خارجية تقف وراء مشكلة كشمير . . . تتم في كل مرة الإشارة إلى باكستان على أنها المسؤولة عما يحدث لكنني أعتقد أنه لا دخل للأيادي الخارجية في قضية كشمير فنحن (أي الهنود) الذين صنعنا مشكلة كشمير، وإذا ما قرر آخرون الاستفادة من الوضع فلا أعتقد أنه يجب أن نصنع من هذا الأمر قضية تشغل البال». وحسب رأى المُحَاضِر فإن «الاتهام» الأول بوجود أيادٍ أجنبية تقف وراء ما يحدث في كشمير؛ هو اتهام لا أساس له من الصحة، أما ما يتعلق باستفادة باكستان من الوضع القائم فهو أمر صحيح «نسبياً»(٨٠).

ويلخص باحث باكستاني أسباب الحركة الشعبية في كشمير فيقول: إن هناك أربعة مظاهر للسياسة الهندية المنتهجة في كشمير ما بين (١٩٤٧ - ١٩٨٩م) تعتبر ضرورية لفهم ديناميكية الأزمة وهي:

١ـ السياسة الهندية «المزدوجة» تجاه قضية انضمام كشمير إلى أحد طرفي النزاع.

٢ـ غياب المشاركة السياسية.

٣ـ «تأمل» الحكم الذاتي.

٤ـ الاستعمال «الخفي» و«العلني» للقوة العسكرية.

وبخصوص السياسة المزدوجة تجاه قضية كشمير فإن الهند ظلت تعتبر كشمير جزءاً منها منذ عام ١٩٥٤م، بينما استمرت في الوقت ذاته في إجراء المحادثات حول كشمير مع باكستان كلما شعرت بالضغوط، وقد تركت هذه الازدواجية أثراً عميقاً في شعب كشمير الذي لم يظهر قط ولاءً للهند.

أما ما يخص غياب المشاركة السياسة فقد حرمت الحكومات الهندية

المتعـاقبة شعب كـشميـر من أية مشاركة سـياسة وذلك بتنصـيب حكومات عاجـزة تحركـها الهند عن طريق التـلاعب بنتائج انتخـابات الولاية. وهذا الشعور «بالحرمان السياسي» كان بلاشك عاملاً أساساً في إشعال فتيل الأزمة في ١٩٨٩م.

وبخصوص تآكل الحكم الذاتي فـقد شهد حق كشـمير في الحكم الذاتي تآكلاً كـبيراً خلال فـترة ١٩٤٧-١٩٨٩م حيث قننت الحـكومة الهندية هذا الحق على الأوراق فـقط، بـينمـا شـهـد الواقع تجـاهلاً كلـيـاً له على كل الأصعدة: سياسياً، واقتصادياً، وإدارياً، وثقافياً.

فقد كـانت كشمـير الولاية الوحيدة التي منحت حـقوق التمتع بـدستور خاص، وانتخاب رئيس وزراء الولايـة وقد كان هذا «الوضع» الخاص الذي حظيت به كشمير يهدف أساساً إلى تهدئة الأوضاع خلال المرحلة التي تبعت انضمـام كشـمير للهـند... هذا مع ممارسة الضـغوط الهندية على القـيادة الكشميرية من أجل انتزاع اعـتراف منها يضفي صبغة نهائيـة على انضمامها للهند، ويلزمها الانقياد إلى السلطة المركزية.

وعن الاستعمال الخفي والعلني للقوة العسكرية فقد ظلت سمة من سمات السياسة الهندية فـي كشمير، إذ ارتفع عدد قوات الجـيش بداية الانتفاضة من ١٠٠ عسكري إلى ١٥٠ ألفاً، ثم ازداد وارتفع ليصل إلى ٤٠٠ ألف و٤٥٠ ألفـاً في سنة ١٩٩٢ ـ ١٩٩٣م حتى وصل في عـام ٩٨/ ١٩٩٩م إلى ٧٥٠ ألف عسكري، ومع منتصف شهر إبريل ٢٠٠٠م وصل العدد إلى ٨٠٠ ألف عسكري أي ٤٤٪ من الجيش الهندي يرتع في كشمير وحدها[٨١].

وتسوغ السلطات الهندية وجود هذا الكم الضـخم من الجنود في مساحة

صغيرة مثل كشمير بتحسبها لأخطار وتهديدات تأتيها من قبل باكستان، غير أن هناك أدلة على ما يذهب إليه د. طاهر أمين من أن الهدف من هذا العمل هو السيطرة على الولاية ومراقبة أي تحرك من شأنه أن يشكل خطراً سواء من حكام الولاية أو من الشعب الكشميري.

وللمؤرخ البريطاني رأيه عن هذه الفترة التي سبقت الانتفاضة ثم تحولت إلى فتيل فجرها ولا زالت متفجرة إلى اليوم فيقول: «وبحلول عام ١٩٩١م أصبح واضحاً أن الجمهورية الهندية تواجه على الأقل في هذا الجزء من وادي كشمير الذي تحتله، ما يمكن وصفه بوضع استعماري نهائي، فقد يمكنها أن تحتفظ بما يخصها باستعمال القوة فقط، لأن السكان لا يرحبون بوجودها ولن يصوتوا لاستمرار حكمها في أي عملية انتخابية تكون حرة تماماً»(٨٢).

وهكذا تحولت كشمير التي سماها المغول بجنة الله في أرضه إلى جحيم لا يطاق، حيث تحول الجيش الهندي والأحزاب الهندوسية والمؤتمر القومي الحاكم في الولاية الموالي للحكومة المركزية إلى أهداف للمقاتلين الكشميريين.

والملاحظ هنا أن الجماعات المقاتلة الأولى التي بدأت حملتها ضد الجنود الهنود والقادة السياسيين الموالين للهند كانت دعوتها قائمة على أن منطقة كشمير ليست منطقة متنازعاً عليها بين الهند وباكستان، وتدعو إلى استقلال الإقليم وليس عودته إلى باكستان، وتقول: إن للكشميريين هويتهم الخاصة بهم وتاريخهم العريق. وقد صرح أمان الله لجريدة TIMES بأن الهند تهدد الهوية الإسلامية لكشمير، وأن باكستان تهدد الهوية الكشميرية. والحل هو

استقلال الإقليم[٨٣]. وعرفت هذه الجماعة فيما بعد بـ (JKLF) أي جبهة تحرير جامو وكشمير بقيادة أمان الله خان.

ورداً على هذا التصعيد المسلح قامت الحكومة الهندية بفرض المزيد من حظر التجول، وأقفلت الدولة في وجه الصحفيين الأجانب وتبعتها التدابير المعتادة من تفتيش المنازل والاعقالات العشوائية والعقوبات الثأرية للسكان المدنيين في وادي كشمير، مصحوبة بالاغتصاب والنهب المألوف في مثل هذه الحالات، وكذلك التدمير الجزائي للمنازل وتبع هذا هجرة جماعية داخل الوطن وخارجه.

وفي هذه الفترة بدأت ملامح المقاومة على مختلف الجبهات تتضح أكثر.

فعلى الجبهة السياسية ظهرت في أعقاب انتخابات ١٩٨٧م التي عدت مزورة ومطعوناً في موضوعيتها وكانت نهاية غير معلنة لفكرة التطبيع مع الهند أو احتمالات تغير سياستها إزاء كشمير؛ ففي هذا الوقت قامت أحزاب إسلامية كثيرة (الجماعة الإسلامية، اتحاد المسلمين، أمة الإسلام، المؤتمر الوطني العام، مؤتمر الشعب) بتكوين تحالف حمل اسم: «الجبهة المسلمة المتحدة» كانت تضم ما لا يقل عن ١٣ حزباً للوقوف في وجه التحالف الذي كان طرفاه المؤتمر الوطني وحزب المؤتمر مع الجهاد على الجبهة السياسية والدبلوماسية وإيصال مطالب الشعب الكشميري بمنحه الحرية وتقرير المصير عبر الاستفتاء، وذلك من خلال منابر الأمم المتحدة ومؤتمر العالم الإسلامي والمؤسسات الحكومية أو غير الحكومية في الغرب أو أي منبر أُتيح لهم.

أبرز قيادات هذا التجمع الكشميري سيد علي جيلاني رئيس المكتب

السياسي للجماعة الإسلامية بكشمير المحتلة، والقاضي نثار أحمد طبيب ممارس كان أحياناً يدعى مير واعظ جنوب كشمير، والبروفيسور عبد الغني لون وغيرهم من شباب الطبقة الوسطى المثقف الذي يعتبر الشيخ عبدالله وابنه فاروقاً خائنين لكشمير واتهمهما بأنهما «باعا» كشمير للهنود(٨٤).

وهكذا تسارعت الأحداث في كشمير بتفعيل الجبهة السياسية بإنشاء تنظيم باسم الحركة من أجل الحرية، ثم تحول في عام ١٩٩٣م إلى «المؤتمر العام لأحزاب الحرية» (APHC) الذي يضم أربعاً وثلاثين منظمة دينية وسياسية واجتماعية تناوب على رئاستها إلى الآن مير واعظ عمر فاروق ثم سيد علي جيلاني، وتهدف فيما تهدف إلى إيجاد حل للقضية الكشميرية في ضوء قرارات الأمم المتحدة، كما أن الحركة ساندت خيار انضمام كشمير إلى باكستان أول الأمر، غير أنها في رأي خبير باكستاني ـ ونظراً للضغوط الهندية ـ باتت ترحب بأي حل لقضية كشمير شرط أن يكون خارج الإطار الدستوري الهندي ووفقاً لإجراءات أممية(٨٥).

ويحاول المؤتمر العام لأحزاب الحرية التوفيق بين أراء الأحزاب المختلفة مما يترك ظلالاً من الشك على اعتقاد الخبير الباكستاني حول استمراريته، وخاصة أن الأحزاب التي كانت تمالئ الحكومات الكشميرية (الهندية) المتعاقبة تلقى اهتماماً أكبر من الأحزاب التي كانت في صراع مع الهند لعشرات السنين، ويتخوف كثير من القادة الكشميريين من إمكانية إقدام الهند على «جر» قيادات المؤتمر إلى المسار السلمي. ويزعم الخبير الباكستاني أن أهداف هذا التجمع الفسيفسائي تظل غامضة وغير مفهومة(٨٥).

إن السياسة الواضحة التي باتت الهند تتبعها خلال السنين الماضية وإلى

اليوم هي محاولة الفصل بين الصقور والحمائم داخل المعارضة والقيادة الكشميرية، بحيث تبقي الخط مفتوحاً مع القيادات التي يمكن جرها إلى المفاوضات المباشرة معها، وتهميش المحاور الباكستاني، وإقناعها بالاكتفاء بحكم ذاتي ذي صلاحيات واسعة وضمان مستقبل سياسي لهم، بينما ترمي بالصقور والقيادات الرافضة لأي حوار من دون إشراك إسلام آباد فيه إلى السجن مما يعني عدم إجراء استفتاء حول مصير كشمير ولا البحث عن الحكم الذاتي وغيره.

والمتابع لآخر التطورات في كشمير سيدرك أن الهند باتت أكثر حرصاً واهتماماً بهذه السياسة، وليس بعيداً إزاء الجهود السياسية في المنطقة والإرهاق الذي لحق بالمواطنين في كشمير جراء استمرار القتل والاعتقال والعنف وعدم الاستقرار وعدم ظهور أي بوادر انفراج لمستقبلهم من أن ينخرط بعض القادة الكشميريين في مسلسل الحوار المباشر مع الهند من دون إشراك باكستان، والاتفاق مع الهند على حكم ذاتي واسع مما سيحدث بلبلة في صفوف الشعب الكشميري، لأن هذه النتيجة ستكون سبباً في نشوب قتال داخلي بين المجاهدين الرافضين لمثل هذه السياسات والقادة الكشميريين السياسيين، وتكون الهند قد ضربت عصفورين بحجر واحد فعزلت باكستان، وأحدثت فتنة بين أبناء الشعب الواحد.

وعلى الجبهة العسكرية فقد نظمت مجموعات صغيرة من الأفراد نفسها وحملت السلاح مقابلة بذلك التجاوزات الخطيرة من قبل القوات الهندية ضد شعب كشمير، وعلى رأسها عمليات القمع الجماعي التي بدأ بها حاكم الولاية جاغموهان وأكملها على إثره جيريش سكسينا وكريشنا راو اللذين

تبعث أسماؤهم الرعب في الوسط الكشميري.

وكما يقول الخبيرون في هذا الشأن(٨٦): إن مثل هذه الإجراءات العقابية دفعت بالشباب الكشميري إلى الالتحاق بمنظمات التحرر مما قوى موقف المقاتلين الكشميريين.

وأدى مسلسل العقوبات وخروق حقوق الإنسان إلى نشأة وعي إسلامي عارم بين المدنيين في كشمير، وأدى إلى شعور بالولاء لباكستان أيضاً وانحصار دعاة كشمير الهندية وعلى رأسهم الشيخ عبدالله الذي أصبح يعرف يوم ميلاده لدى الكشميريين باسم «يوم المأتم» وذكرى وفاته أطلق عليها «يوم النجاة».

فهذا الوعي الاستقلالي هو الذي أضحى المغذي الرئيس للمقاومة الكشميرية منذ بدايتها في عام ١٩٨٧م إلى اليوم، ووجدت بطبيعة الحال التأييد المبطن والمعلن من قبل باكستان حكومة وشعباً.

ومع أن النزعة الاستقلالية في وادي كشمير تنقسم ما بين مؤيد للاستقلال الكامل وبين الحرية ثم الانضمام إلى باكستان وهذا الواقع لا ينكره كشميري؛ إلا أن الشعور العام لدى الكشميريين هو إنشاء دولة تضم كلاً من باكستان وكشمير لمواجهة المطامع الهندوسية في المنطقة والوقوف في وجه الطموح الهندي المتزايد في المنطقة.

ويمثل فكرة الانضمام إلى باكستان الاتجاه الإسلامي بكل محتوياته وتنظيماته السياسية والعسكرية، ويؤكد إسلامية هوية شعب كشمير ولا يعتبر قضية انضمام كشمير إلى الهند قضية مفروغاً منها، وينادي بضرورة حلها عن طريق إجراء استفتاء شعبي عادل تحت إشراف الأمم المتحدة ويمثل

هذا الاتجاه (الجماعة الإسلامية [تأسست الجمـاعة الإسلامية في كشمير عام ١٩٥٣م بقيادة مولانا سعد الدين وهي تابعة للجماعة الإسلامية التي أنشأها مولانا أبو الأعلى المودودي عام ١٩٤٠م، ورابطـة الشعب الإسلامي [المؤتمر الإسلامي نشـأ عام ١٩٨٨م] والمنظمة الإسـلامية للطلبـة، وجمعيـة الطلبة الإسلامية، وجمعية أهل الحديث. . .الخ).

بينما يمثـل فكرة البقاء ضـمن الهند التيـار العلماني القومـي ويركز على القوميـة الكشميرية وهو منقسم على نفـسه، هل ينضم إلى الهند أو يسعى إلى الاستقلال الكامل؟

ويمثل هذه المدرسـة الفكرية كل من (جبـهة الاسـتفـتاء [نشـأت جبـهة الاستـفتـاء عام ١٩٥٥م على يد مـرزا أفضل بك رفـيق الشيخ عبـدالله]، الفتح، جـبهة تحرير جـامو وكشمـير [نشأت جـبهة تحرير جـامو وكشمـير (JKLF) في ١٩٦٥م على يد أمان الله خان] وهي مقسمة بدورها بين جناح يدعو إلى استقلال كـشمير وجناح يدعو إلى إلحاقها بباكـستان، لجنة الحركة والعمل الشعبي، مؤتمر الشعب . . .إلخ).

هذا إلى جـانب المؤتمـر الوطني وحـزب BJP والمؤتمر وحـزب النمـور والحزب الشيوعي[٨٧].

هذا عن التنظيـمات السيـاسية أمـا عن المنظمات الجهـادية التي كانت لافـتة المقاتلين الكشميريين؛ فقد ظلت منـذ بداية المقاومة في كشمير في ازدياد مطرد، منها ما تمكن من الصمود ومنها ما اندثر بعد أن اخترقته المخابرات الهندية وأنهت وجوده، والمنظمات الجهادية تنقسم بدورها على منظمات تدعو إلى الانضمام إلى باكستان وأخرى منقسمة ما بين البقاء ضمن الهند أو الاستقلال التام.

ويمثل الفكرة الأولى كل من حزب المجاهدين، وحركة المجاهدين (حركة الأنصار سابقاً) [وهي الذراع العسكري لجمعيــة علماء باكستان في كشمير]، ولشكر طيبــة [وهي الذراع العسكري لأهل الحديث في كــشمير وهي أكــبر جماعات أهل الحديث في باكستان وكشمير] وحركة الجهاد الإسلامي، وهي منظمة قاتلت في أفغانستان وتاجيكستان والبوسنة وتحولت إلى كشمير. هذه هي المنظمات الرئيسة الكبيرة. أما مجمــوع المنظمات فهو يفوق خمسة عشر منظمة عسكرية. تعمل هذه المنظمات تحت اسم الجــبهة الموحدة للمجاهدين ومقرها مظفر آباد عاصمة كشمير الحرة.

وليس خفــياً أو سراً أن المــقاومة المسلحــة التي انفجــرت داخل كشمــير (الهندية) منذ عام ١٩٧٨م قد غيرت المنطقة وألهبت المشاعر الاستقلالية لدى الكشمــيريين إلى درجة دعت الصــحافة الهندية إلى القــول بأن كشميــر قد انفصلت عن الهند سيكولوجياً وسياسياً.

بل أصبحت صحف هندية أخرى تعقد مقارنة بين الوضعية التي واجهتها باكستان في بنغلاديش سنة ١٩٧١م والوضعية التي تواجهها الهند في كشمير سنة ١٩٩٤م[٨٨].

وهنا سؤال: هــل بإمكان هذه المقاومة المــسلحة أن تهزم الجــيش الهندي بأعداده الضخمة (٧٧٠ ألف عسكري ٢٠٠٠م)؟

يجــيب المؤرخ البريطاني أن بإمكان هذه الثــورة المسلحــة أن تستمــر في الإضــرار بالاقتــصاد الكشــميــري (الهندي)، وخاصــة صناعة الســياحــة، وتكاليف الإجراءات الأمنية الهندية في كشمير كبيرة جداً لهذا العدد الضخم من الجنود[٨٩]. وفي المقابل فإن رد فعل الهند الــعنيف لا مفر من أنه يشوه

صورتها الدولية بوصفها دولة تدعي بأنها مكرسة للمفاهيم الأخلاقية للمهاتما غاندي، وأن تدابير الهند القمعية في وادي كشمير بما في ذلك حظر التجول والسلب والقتل العشوائي والاغتصاب وتدمير المساكن المدنية على نطاق واسع لم يلق صحافة جيدة (حتى في الهند)[٩٠].

أما المجاهدون والمقاتلون الكشميريون فيدركون أن ربع الساعة الأخيرة في المنطقة لازال بعيد المنال، وأن تحقيق أي نتيجة لصالح الانفصال عن الهند لن تتحقق على الأقل في المدى القريب.

فهم إذاً يراهنون على الزمن وعلى إرهاق الجيش الهندي واستنزاف قواته التي تمثل نحو ٤٤٪ منه من مجموع القوات المسلحة كلها. ومن بين وسائل الاستنزاف تفجيرهم نزاع كركل في صائفة عام ١٩٩٩م الذي كاد أن يفجر حرباً رابعة بين البلدين، ثم بدا واضحاً أن المجاهدين انتقلوا إلى مرحلة جديدة أطلقوا عليها العمليات الاستشهادية (الفدائية)، وحصلوا على فتاوى من علماء باكستان وتركت آثارها الواضحة على القوات الهندية حيث بدأوا يفجرون أنفسهم أو يخوضون عمليات عسكرية لا يمكن النجاة منها ولكنها تلحق خسائر بالغة بالجنود الهنود. وأعلنوا في ربيع عام ٢٠٠٠م عن بدء مرحلة جديدة أطلقوا عليها: «عمليات غوري» وتهدف إلى تدمير أهم الأنفاق والجسور التي يستعملها الجيش الهندي لنقل معداته داخل كشمير.

لم يقف الجيش الهندي مكتوف الأيدي بل صعد من عملياته وانتقل إلى الغارات الجوية بعد الخطة التي وضعها وزير الدفاع الهندي واستمدها من حرب الفيتنام. كما اتبع سياسة قتل مدني بعسكري، فرد بقصف مكثف على المناطق الآهلة بالسكان في كشمير (الباكستانية) عقب كل هجوم

تعرضت له معسكراته، كما عمل على إخلاء مناطق خط المراقبة من سكانها عبر القصف لوضع باكستان عند الأمر الواقع.

الفصل السادس
مستقبل كشمير

في ضوء هذه الأحداث التاريخية والمتغيرات السياسية حول تاريخ كشمير الذي جاوز نصف قـرن (١٩٤٨م) يأتي السؤال المهم: إلى أين ستتـجه هذه المشكلة التي هي مشكلة شعب يبلغ تعداد سكانه أكـثر من اثني عشر مليون نسمة، ظل رهينة لحسابات إقليمية بين كل من الهند وباكستان ولم يتخذ إلى اليوم أي قرار يفصل في أمر مصيره؟

وقبل الحديث عن المستـقبل المرجو لهذه القضيـة نتحدث عن موقف كل من الهند وباكسـتان وأمريكا والصين تجـاهها، وآثار الانتفـاضة الإسلامـية والثورة المسلحة داخل كشمير منذ عام ١٩٨٧م.

فالهند كـما هو معلوم مما تحدثنا عنه في هذه السطور تعـتقد أن كشـمير أضحت منذ قـصة الانقسـام جزءاً لا يتجـزأ من الأراضي الهندية، ومن ثم فمـحاولة مسـاومة الهند عليهـا هو تدخل غيـر مقبـول في الشأن الداخلي الهندي، وبهـذا المنطق فهـي ترفض مناقشـة مشكـلة تدعى «كشـميـر» مع باكستان أو غيرها .. وترفض أي وساطة دولية بهذا الخصوص.

أما باكستان فهي ترى أن بنود التقـسيم في شبه القارة الهندية على أساس ديني منحت كشمير كلها إلى باكـستان، غير أنه حدث خداع هندي بريطاني وانضمت بموجبـه كشمير الكبرى إلى الهند مـخالفة مواثيق التقسـيم ورغبة

الشعب الكشميري في الانضمام إلى دولة إسلامية هي باكستان، لا أن ينضم إلى دولة هندوسية لا يتفق معها في الدين والعادات.

وبناء على هذا المنطق فإن باكستان ـ على رأي الموقف الرسمي والإعلامي الباكستاني الذي أشرنا إليه سابقاً ـ لن تسكت عن المطالبة بهذا الجزء من كشمير، ولا تعتبره جزءاً هندياً خاصاً، ومستعدة من أجل ذلك لكل الاحتمالات بما فيها وسائل القوة. ويتمثل الموقف الباكستاني في ضرورة السماح للأمم المتحدة بإجراء استفتاء ليقرر خلاله الشعب الكشميري الانضمام إلى الهند أو باكستان.

وكنا قد ذكرنا أن الهند بقيادة جواهر لال نهرو كانت قد وافقت مبدئياً على إجراء مثل هذا الاستفتاء خاصة في ظل حكومة الشيخ عبدالله الذي كان يبدي حماساً في وقت من الأوقات للانضمام إلى الهند العلمانية، وكان يعتبر حزبه المؤتمر الوطني امتداداً لحزب المؤتمر الهندي بزعامة جواهر لال نهرو الذي كانت تجمعه معه صداقة حميمة.

وكان واضحاً حينها أن الهند كان لديها إشارات من أن الاستفتاء سيكون في صالحها. أما وقد تغيرت الموازين اليوم خاصة مع بداية الثورة المسلحة داخل كشمير عام ١٩٨٧م وأضحى الاتجاه المؤيد لفكرة الحرية والانضمام إلى باكستان هو الأقوى؛ فإن الهند لم تعد بذات الحماس قبل أربعة عقود من فكرة الاستفتاء، بل أصبحت تعده تدخلاً في الشأن الداخلي ولا يخدم مصالح البلدين الهند وباكستان.

يقول أحد زعماء حزب براجا (Praja) الاشتراكي الهندي: كشمير قضية معنوية وسياسية، وليست نزاعاً حول الصفات التقنية القانونية، وهي مسألة

لن تسوى مطلقاً بكسب نقاط مناقشة غير مصحوبة بعمل استرضائي قد يكون ناقص الوطنية، ولكنه وجد أنه من الصعب قبول أن شعب كشمير سبق له التصويت على دمج نفسه في الهند على أساس انتخابات ١٩٦٢م المشكوك فيها جداً. ثم لماذا لا يعطى الكشميريون فرصة حقيقة للتعبير عن آرائهم؟ وإذا كانت الهند ـ كما تدعي ـ متأكدة جداً من رغباتهم عندئذ أي مخاطرة ستكون هناك؟

إن مسألة كشمير ينبغي ألا تنظر لها الهند في ضوء مصالحها الخاصة فقط بل لابد من النظر إلى مصالح باكستان، إن حل مسألة كشمير سيضمن أن تصبح كل من الهند وباكستان صديقتين ثابتتين، ومع هذا فإن الحقيقة المجردة لانضمام المهراجا إلى الهند عام ١٩٤٧م لم تنه مسألة كشمير عملياً، وكان منافياً للعقل معالجة الأمر لو كان مغلقاً إلى الأبد. . .[٩١].

وللجنرال المتقاعد ايم آل جيبر، مهندس حرب سياجين الجليدية عام ١٩٨٥م التي استولى فيها الجيش الهندي على أهم التلال فيها رأي وهو: أن الحرب على كشمير بين الهند وباكستان لن يحقق السلام والمصالحة، وأكد أن جوهر المعضلة بين البلدين هي كشمير، ولن يهدأ التوتر إلا بإيجاد حل يخدم مصالح البلدين. وأكد المسؤول العسكري أنه يجري عدة اتصلات مع كبار القادة العسكريين المتقاعدين لحمل الحكومة الهندية على تليين موقفها من مسألة كشمير والتعاون مع باكستان لحلها[٩٢].

ويقول ذكي الرحمن الخبير في شؤون كشمير: إن الهند ليس لها ما يسوغ بقاءها في كشمير (الهندية)، لأن الواقع على الأرض يجعلها جزءاً من باكستان أكثر منها جزءاً من الهند، فالأنهار الأربعة الكبيرة النابعة من

كشمير تسقي جميعها باكستان، ولا يربط الهند مع وادي كشمير غير نفقين طول كل واحد منهما أربعة أكيال تنفق عليهما الهند سنوياً بليون وربع بليون روبية ولا تستطيع الاتصال بمنطقة لداخ سوى ثلاثة أشهر في السنة نتيجة الثلوج. وعليه فلا يمكن للهند الاستمرار في احتلال كشمير وذلك لأسباب منها: أن معظم أفراد الجيش لا يعرفون لغة الكشميريين، كما أنه ليس لديهم خبرة في استعمال الطرق الجبلية الوعرة. إضافة إلى أن معظم السكان من المسلمين فلا يتعاونون معهم ولا يدلونهم على الطرق الصحيحة، كذلك فإن الجيش مكون من مذاهب وأعراق مختلفة ولا يجمعهم في كشمير سوى كسب الرزق(٩٣).

والواضح أن المعضلة في كشمير ما كانت لتوجد لولا اللجوء إلى فكرة التقسيم في القارة الهندية، وكذلك ما كان لها لتستمر لولا الموقف الباكستاني منها، فباكستان هي التي وقفت بدعمها الدبلوماسي والإعلامي إلى جانب كشمير، وهي التي خاضت حربين من أجلها ولا زالت على سياستها إلى أن تحل هذه المشكلة وذلك لأنه يعيش داخل الهند نفسها نحو ١٨٠ مليون مسلم.

لكن الحقيقة هي أن باكستان لا يمكنها أن تعيش بدون كشمير، فهي الرئة التي تتنفس بها واستمرارها جزءاً هندياً سيترك باكستان رهينة لسياسات الهند، إذ إن الهند بإمكانها ممارسة خناق على باكستان بتحويل مجرى المياه والأنهار الأربعة التي تسقي باكستان وتغذي الحياة مما يشكل خطرا حقيقياً عليها. فباكستان لها مسوغاتها وهي تدعو إلى عودة كشمير إليها.

وفي السياق ذاته هناك سؤال مهم وهو لماذا تتشبث الهند بكشمير وما هي

أهمية كشمير لباكستان؟

أما التشبث الهندي بكشمير فهو يعود لعدة أسباب لعل أهمها:

* الموقع الإستراتيـجي لأن كشمير تطل أو لـها حدود مع كل من الصين وباكسـتان وتاجيكستـان وأفغانستـان وبالاحتفـاظ بها تستطيع حمـاية أمنها والاتصال بالعالم الخارجي أو إيجاد منافذ برية هائلة لاقتصادها.

* الموقع الجغرافي وهو بحد ذاته يمثل أهمية كبيرة إذ تعتبر الجبال الشاهقة في الهمالايا أحد أكبر المرتفعات في العالم وتعـتبر عقبة في وجه أي مغامرة عسكرية أجنبية.

* الأهمية الاقتصادية حيث تزخـر هذه المنطقة بأنهار ضخمة تنطلق منها بسـبب الثلوج الموجـودة في المنطقة طول السـنة تستـفيـد منهـا في القطاع الكهربائي وغيره، هذا إلى جانب الأشجار الكثيفة وأهميتها.

* النشاط السـياحي وهو أحد أكبـر الاستثمـارات الهندية حيث تستـفيد منه، وذلك لوجود المـناظر الطبيعـية الرائعة مـن أنهار وشلالات وبحـيرات وجبـال جذابـة وغابات جـميلة حـتى سمـاها المغول جنة الله فـي أرضه. وتستفيد الهند منها حتى في قطاعهـا السينمائي الضخم حيث كانت الأغلبية من الأفلام تعرض في هذه المنطقة الجميلة خـاصة قبل انفجار الثورة المسلحة داخل الوادي.

وتتخوف الهند كذلك من ضـياع كشمير وتتشبث بها خـوفاً من وقوعها رهينة لعـبة أو نظرية الـ «دومـينو» أو البلقنة وتتحـرك من ثم مناطق تشـهد حركات انفصالية بدورها إلى المطالبة بحق مصيرها.

كذلك لا تريد الهنـد التنازل عن المنطقة لأن التنازل يعني انتـصار نظرية

«الأمتين»، وعلى أساس الدين، مما سيعطي الإشارة لتفجر كثير من الهياج الطائفي في كل أنحاء الهند مقدمة لتفكك الدولة العلمانية الهندية.

هذا على الجانب الهندي، أما على الجانب الباكستاني فإن تشبثها بها وتمسكها هذا يعود لأسباب لعل أهمها:

* اعتبار كشمير (الهندية) الوريد الرئيس لباكستان كما قال مؤسس باكستان محمد علي جناح وذلك للأسباب التالية:

* جل الأنهار الرئيسة التي تروي الأراضي الباكستانية وخاصة منطقة البنجاب تنطلق من كشمير فوقفها سيحول البنجاب إلى أرض ميتة. والمعلوم أن منطقة البنجاب هي الرئة التي تتنفس منها باكستان في المجال الزراعي ورعي المواشي.

* باكستان هي الأقرب إلى كشمير ونافذتها إلى العالم الخارجي لتسويق بضاعتها وخاصة أطنان الخشب وغيره.

هذا وتعد باكستان بقاء كشمير تحت السيطرة الهندية بقاءً للتهديدات الهندية والمطامع الهندوسية ضد السيادة الباكستانية، بحيث يمكن لباكستان أن تراقب الممرات والتحركات الهندية بسبب المرتفعات التي تزخر بها كشمير وهي الأكبر ارتفاعاً في العالم ومنها قمم الهمالايا الشاهقة.

* وتعتبر الخطوط البرية التي تربط كشمير بباكستان اقتصادية وتجارية وأكثر منفعة، بينما تتعقد وتضحي غير اقتصادية كلما اتجهت إلى الجانب الهندي.

* كما أن هذا التشبث وراءه شعب مسلم وعلاقات عقدية وعادات وثقافة مشتركة مع باكستان أكثر منها مع الهند الهندوسية التي تختلف عنها

في العقيدة والعادات.

* فكشمير تعني لباكستان الأهمية السياسية والتجارية والإستراتيجية والاجتماعية والأمنية والجيواستراتيجية لقمم الجبال وجوارها لدول مهمة وسط آسيا[٩٤].

وفي الآونة الأخيرة أي بعد بداية الكفاح المسلح والمقاومة الشعبية داخل كشمير عام ١٩٨٧م بدأت الأصوات ترتفع من داخل الهند الرسمية والإعلامية منادية بضرورة البحث عن حل آخر غير القمع المسلح واستخدام العنف لأنه في النهاية سيزيد من عزلة الهند داخل كشمير التي يمثل المسلمون ٨٠٪ من سكانها.

فقد صرح في هذا الصدد رئيس وزراء الهند السابق «راجيف غاندي» أن: «الحكومة الهندية أضاعت كشمير» واعترف وزير خارجية الهند الأسبق «ديكست» بقوله: «إننا في الواقع نفقد قبضتنا على كشمير» بينما أكد وزير خارجيتها الآخر «ساث»: «أن الجيس الهندي قد أصبح جيش احتلال في كشمير وبأنه كأي جيش احتلال سيجبر يوماً ما على إخلاء الأراضي التي احتلها» كما أضاف أنه ليس للهند «أصدقاء مسلمون» في كشمير وأن مسلمي كشمير الآن يتصدون بعنف لأية محاولة لضمهم إلى الدولة الهندية.

ويقول الصحافي الهندي مينو ماساني: «بإمكاننا أن نرى دولتنا (الهند) تمارس الإمبريالية مثل الدول الأخرى وإنه من الجنون أن نعتقد أننا يمكن أن نتحكم في شعب ما بالقوة دون أن نظهر أدنى احترام لإرادة هذا الشعب، بل نفرض عليه إدارة تسيير أموره. إن القرار السياسي المتعلق بكشمير أو

بأي جزء منهـا لابد أن يتم عن طريق إعطاء الشعب حق تقرير المصـير، لذا فإن لدينا الآن جيشاً استعمارياً»[٩٥].

ويتحدث الجنرال المتـقاعد ومهندس حرب سيـاجين الجليدية عام ١٩٨٥م التي سيطر فـيها الجيش الهندي على القـمة الإستراتيجـية الجنرال ايم آل أنه ومجموعة من ضباط الجـيش الهندي المتقاعدين يعملون على إصلاح النوايا بين الهند وباكسـتان، ويؤكد الجنرال أن جـوهر مشكلة كشـمير هو تقـسيم المنطقة ويتـزعم الجنرال رابطة الصلح بين البلدين ويقلل من إمكانيـة نشوب حرب نوويـة بينهما، ويـؤكد أنه كان بالإمـكان تفادي الحروب الثـلاثة بين البلدين وأكد أن على الهند الاعتراف بتجاوزاتها في كشمير[٩٦].

وهذا لا يعني أن الأغلبية من الهنود أضـحت تؤمن بالأمر الواقع وتدعو إلى حل المعضلة الكشـميرية عبـر المفاوضات والحلول السلميـة بدل ممارسة القمع، كلا فإن الأغلبية من الهنود لا زالوا غير مرتاحين للتنازل عن كشمير ويعتبرون ذلك بداية النهاية للهند.

ولا يزال شبح احـتمال تفكك الهند ـ في حال حل القـضية الكشمـيرية وفق رغبة الشعب الكشميري ـ جاثماً على صدور الساسة الهنود.

يأتي في هذا السـياق البيـان الذي نشرته كل من منظمـة العفـو الدولية ومنظمـة أطباء حـقوق الإنـسان القـائل: «تسعى سلـطات نيودلهي المدنيـة والعسكرية إلى كـسب الحرب الأهليـة في كشمـير بأي ثمن[٩٧]. وهذا ما صرح به كـذلك رئيس الوزراء السابق نارا سيـما راو حين قال: «إن قضـية كشمـير ستحل على «الطريقة البنجـابية» التي راح ضحيتهـا أكثر من ١١٠ ألاف شخص مـن طائفة السيـخ الذين قتلوا في إقليم البنجـاب الهندي من

قبل القوات العسكرية منذ عام ١٩٨٤»[٩٨].

وهذا ما يفسر الأعداد الضخمة من القتلى والجرحى والمعتقلين والمشردين داخل الوادي المحتل، حيث بلغ عدد القتلى من الكشميريين منذ بداية الانتفاضة والثورة المسلحة في الوادي المحتل ٧١٨٠٠ قتيل و٢٦٨٦٥ جريحاً، و٢١٠٠٠ معتقل فضلاً عن عشرات الآلاف الذين اضطروا لمغادرة بيوتهم والانتقال إما إلى مناطق شبه آمنة داخل كشمير أو الهجرة إلى كشمير الباكستانية المجاورة أو حتى إلى دول عربية وإسلامية وغربية[٩٩].

ولم يخل هذا التصعيد العسكري الهندي في كشمير من ارتكاب أعمال ذات طابع الإهانة، وأهمها الاغتصاب والاعتداء على الأعراض حتى وصل عدد المغتصبات أو اللواتي تعرضن للاعتداء أو محاولة الاعتداء إلى ١٧٠٠٠ مغتصبة[١٠٠].

أما على الجانب الباكستاني فإن الأصوات الرسمية والإعلامية بدورها أضحت تدعو إلى حل هذه المعضلة وإيجاد تعايش بين الهند وباكستان، لأن من شأن هذا التعايش أن يعيد الآمال إلى الملايين من المواطنين الذين حرموا من فرص التعليم والصحة وذلك بسبب النفقات الضخمة التي يصرفها البلدان على الترسانة العسكرية.

وتقول رئيسة وزراء باكستان السابقة بينظير بوتو في هذا الصدد: «إن الطريق للمستقبل يكمن في استثمار الأموال لبناء المرافق الأساس، عوض شراء الأسلحة وغيرها أو محاربة الهند، علينا أن نتعلم كيف نعيش معاً، وفيما يتعلق بكشمير علينا أن نوقن أن الحركات التاريخية في حاجة إلى وقت»[١٠١].

أما رئيس الوزراء الأسبق نواز شريف فقد كانت نظرته تميل إلى المرونة والإسراع في إيجاد مناخ من التعايش بين البلدين، وقد توجت هذه الرؤية عن «إعلان لاهور» حينما استقبل رئيس وزراء الهند فاجباي على الحدود بين البلدين بعد أن فتح خطاً برياً بين دلهي ولاهور، وكانت أول حافلة ترمز للسلام والتعايش بدل التراشق بالمدفعية.

ويعتبر هذا الإعلان (٢١ فبراير ١٩٩٧م) أول خطوة خطاها نواز شريف للتعبير عن أنه لا يمكن أن يبقى البلدان رهينة للمعضلة الكشميرية دون أن يطورا وينميا علاقاتهما الثنائية.

ويبقى المحك هو الشارع السياسي، فإن كشمير تحولت مع مرور الوقت إلى قضية وطنية تثير المشاعر في كل من باكستان والهند، حتى وصل الحال إلى أن الأحزاب تضمن فوزها أو فشلها بمدى قربها من قضية كشمير والدفاع عنها أو المساومة عليها.

وقد أطاحت المشكلة الكشميرية بحكومة نواز شريف (١٢/ ١٠/ ١٩٩٩م) بعد ما حاول القفز عليها وتقديم المصالح التجارية عليها، والتنازل للهنود عن كركل الكشميرية التي منحت بدورها فوزاً ساحقاً لحزب بهارتا جانتا وللأحزاب والجماعات الهندوسية للوصول إلى السلطة في شهر أكتوبر عام ١٩٩٩م.

وبتحول كشمير إلى مسألة سيادية تخص سيادة كلا البلدين أضحى البحث عن حل لها من الصعوبة بمكان، وأصبح واضحاً اليوم أن الساسة في البلدين أصبحوا يأخذون مثل هذا الواقع في الحسبان وفي تطلعهم إلى الحلول المناسبة للمشكلة الكشميرية.

فما هي الحلول المعروضة اليوم لوضع حد للتدهور في كشمير؟ وما هو الحل المقترح الذي بإمكانه أن ينال رضى الأطراف المعنية «باكستان والهند والشعب الكشميري»؟

الخيارات المطروحة لحل النزاع الكشميري منذ التقسيم عام ١٩٤٧م إلى اليوم أربع خيارات هي: الاستقلال، والتقسيم، والرقابة الأممية المؤقتة، وإجراء الاستفتاء الشعبي.

وخيار الاستقلال ظل مطروحاً من قبل اللجنة من الشعب الكشميري ويشار إليه بـ «الخيار الثالث»، وتكمن فكرته في إعادة إنشاء ولاية كشمير كما كانت عليه في سنة ١٩٤٧م، دون أن تتبع الهند أو باكستان وذلك على أساس أن شعب كشمير شعب متميز بثقافته ولغته ويستطيع أن يبني دولته بنفسه دون الحاجة إلى الآخرين[١٠٢].

لكن هذا الخيار ظل يتلاشى منذ استقلال المنطقة عن التاج البريطاني وأضحى خياراً ثانوياً مع بداية العمل المسلح وتفجر الانتفاضة الإسلامية (١٩٧٨م) وسقوط عشرات الآلاف من القتلى والجرحى، فضلاً عن المعتقلين والمشردين والمغتصبات وانعدام الأمن وتصدع البنية التحتية وكل هذه الأعمال في نظر المدنيين الكشميريين يرتكبها ٧٥٠ ألف عسكري هندي يتربعون على أرض كشمير، بينما تواجه بالسخط والغضب والتنديد من قبل باكستان شعباً وحكومة. كما أن باكستان تقوم بفتح أراضيها للمشردين من جراء هذه الاعتداءات والانتهاكات وتهيء لهم المأوى وتفضح علناً هذه التجاوزات الهندية في المحافل الدولية.

فهذه النظرة التي نجدها لدى الأوساط المختلفة في كشمير رجحت

خيارات أخرى، وجعلت فكرة الاستقلال خيار الأقلية ويمثلهم سياسياً جبهة تحرير جامو وكشمير "JKLF".

كما أن هناك إجـماعاً قائماً بين الدول الثلاث: باكستان والهند والصين على أن وجود ولاية كشمير المستقلة بهـذا الشكل سيكون «سابقة» سيئة في طريق «بلقنة» المناطق الأخرى التي تقطنها أقليـات عرقية في هذه الدول، مما سـيؤدي إلى أن تصـبح هذه المناطق بؤراً لنشـاط الدول الغـربية ضـد هذه الدول(١٠٣).

ويأتي خيار التقسيم الذي تدعو إليـه الهند (تتحمس له أمريكا) باعتباره الأمر الـواقع، بحيث تتنازل الهند عن المطـالبة بكشـميـر الباكسـتانيـة التي تعتبرهـا منطقة متنازعاً عليها وتحـويل خط المراقبة أو وقف إطلاق النار إلى حدود دوليـة، مما يعني أن النزاع المتواصـل منذ ١٩٤٧م والمقاومة الشـعبـية (السياسية والعسكرية) منذ عـام ١٩٨٧م والأضرار النفسية المادية التي لحقت بالكشميريين لم تعد ذات مغزى.

وهناك عـدة نظريات في فكرة التقـسيم على أسـاس اللغة أو الـعرق أو القـرب من البلد المجـاور، ويدخل هذا الخـيار ضـمن الاسـتهـلاك المحلي ومحاولة تحسين الوجه الخارجي، ولم ينل أي تعاطف حتى من قبل الحكومة الكشميرية الموالية للهند.

والتقسيم الجاري الحديث عنه وراء الكواليس اليـوم هو الاعتراف بكشمير الحرة لباكسـتان وجامو ولاداخ للهند، على أن يبت في أمر وادي كـشمير، هل يلتحق بالهند أو باكستان أو ينال الاستقلال التام؟

أما الخـيار الثـالث فيدعـو إلى وضع كشـمير تحـت الإشراف الدولي أو

الوصـاية الأممية لمدة عـشر سنوات، وبـعد انقـضاء هذه الفـترة يتم إجـراء الاستفتاء العام حول مستقبل كشمير وذلك بهدف حفاظ «ماء الوجه» للهند، وسـيتـمكن الطرفـان من حل كل مشكلاتهـمـا بشكل أسهل، وجـاء هذا الاقتراح من قـبل بعض الشخصيات الكـشميرية والبعض من أفـراد المقاومة الكشميـرية. وتكتنف مثل هذا الطرح الكثير من المـغلطات والثغرات؛ لأن كشمير مشكلتها معـقدة ولن تحل بهذه الوسيلة أو الفترة الزمنية تحت إشراف دولي تتنازعه الأفـكار والنظريات والخيارات التي لا تـفضي إلى الحل الذي يتطلع إليه الشعب المسلم في كشمير.

وهو حل مرفوض من كل من باكستان والصين وتعده هذه الأخيرة خياراً يهدد المنطقة ويعمل لتحقيق مصالح الغرب.

والخيار الأخير هو مـبدأ الاستفتاء لأنه أقدم الخيـارات المطروحة وأكثرها واقعية وتوافقاً مع رغبة الغالبية الساحقة من الكشميريين.

ويعتبر هذا الخيار قراراً دولياً بالدرجة الأولى، حيث نصت عليه القرارات الدولية منذ بداية أول نزاع بين باكستان والهند حول كشمير، بحيث ورد في قرار مجلس الأمن بتاريخ ٢١/ ٤/ ١٩٤٨م ثلاثة أمور منها ١ـ سحب جميع القوات، ٢ـ إجراء الاستفتاء ٣ـ تعيين حكومة انتقالية في كشمير.

والسبب في إرجاء تـطبيق هذا القرار الدولي وتأخيـره إلى اليوم هو عدم اتفاق البلديـن حول طريقة إجـرائه، فباكـستان كـانت تريد أن يكون هناك انسحاب كـامل لجميع قوات الطرفين، بيـنما كانت الهند تفضل الاحـتفاظ بترسانتـها العسكرية في كشـمير. كمـا أن باكستان كانت تـشترط أن يكون «الحضور» الدولي كاملاً من حيث إجراء الاستفتاء وغيره، بينما كانت الهند

تريد من الأمم المتحدة أن تقوم بتقديم النصائح والملاحظات فقط[١٠٥].

وكنا قد ذكرنا في هذا البحث أن الهند بزعامة جواهر لال نهرو كانت في وقت من الأوقات قد وافقت من حيث المبدأ على إجراء هذا الاستفتاء، وفشل فيما بعد بسبب رفضها تنظيم الأمم المتحدة لهذا الإستفتاء، وذلك بسبب اعتقادها أن وجود حكومة موالية لها في كشمير سيسهم في ترجيح كفة الاستفتاء إلى جانبها، باعتبار أن الشيخ عبدالله كان مقرباً وصديقاً خاصاً لـ«جواهر لال نهرو»، وكان يعتبر حزبه المؤتمر الوطني امتداداً لحزب المؤتمر الوطني الهندي.

وفي رأي خبير باكستاني فإن المشكلة ليست في عدم وجود خيارات أو مقترحات للحل، وإنما في افتقار الهند لإرادة سياسية لحل الأزمة. كما أن الحل في كشمير لم يتأخر بسبب عدم توفر «معادلة جديدة وبارعة»، لأن الحقيقة هي خلاف هذا الاعتقاد، فالحلول من هذا النوع لا تنقص وإنما الذي لم يتحقق إلى الآن هو الموافقة الهندية على هذه الحلول، لأن الهند من منطلق شعورها بالقوة لا ترى أنها في حاجة إلى حل الصراع أصلاً. وانطلاقاً من أحداث التاريخ؛ فإنني أعتقد أن آفاق التسوية ستكون أرحب في حالة ارتفاع قيمة «فاتورة» الاحتلال الهندي لكشمير إلى الحد الذي تعجز الهند عن تحمله.

إن الظروف اليوم مواتية أمام باكستان وهي فرصة تاريخية ربما تكون الأخيرة لحل النزاع طبقاً لرغبات الشعب الكشميري، كما أن على باكستان أن تدرك أنه إذا أخمدت هذه الانتفاضة فإن قضية كشمير ستنسى إلى الأبد.

إن الهند ليست مستعدة لأن تحيد قيد أنملة عن موقفها المعلن، لذا فإن

الدرس المستخلص من ماضي العلاقات الهندية الباكستانية يفيد أن المفاوضات لم تعد طريقاً صحيحاً[106].

أما رئيسة الوزراء الباكستانية السابقة فتقول: «إن الحركات التاريخية في حاجة إلى المزيد من الوقت[107] أي مما يعني أنه لا يمكن أن يبقى البلدان رهينة لهذه المعضلة دون أن يحققا نمواً وتقدماً إلى الأمام، وأن على كشمير أن تنتظر وقتاً أطولا لحل محنتها.

موقف أمريكا:

أما الدور الأمريكي المفترض تجاه حل المعضلة الكشميرية وعودة الدفء إلى العلاقات الهندية الباكستانية فهو مما لا يخفى على أي متتبع لهذا الموضوع. ويعتبر أكبر حدث شهدته العلاقات المتوترة بين البلدين بسبب كشمير خلال عام ٢٠٠٠م وبعد عقدين من آخر زيارة قام بها رئيس أمريكي إلى الهند هو الزيارة التاريخية التي قام بها الرئيس الأمريكي بيل كلنتون التي علقت عليها الآمال والأماني لوقف طبول الحرب التي بدأت أصواتها ترتفع. والإدارة الأمريكية هي أكثر الدول شعوراً بالخطر وراء هذا التصعيد على اعتبار مسؤوليتها الدولية من جهة، وعلى أساس مخاطر نشوب صراع نووي بين البلدين لأنهما يملكان السلاح النووي. ويمكن القول: إن الإدارة الأمريكية خلال زيارة الرئيس الأمريكي في ٢٠/٢٥ مارس ٢٠٠٠م لكل من الهند وباكستان وبنغلاديش قد توصلت إلى إقناع الهند وباكستان بضرورة لجم نزاعهما حول كشمير أو على الأقل إبعاد السلاح النووي من النزاع الدائر بينهما.

وفعلاً صرحت الحكومة الهندية خلال المؤتمر الصحفي بين قادة البلدين

أمريكا والهند، وخلال كلماتها في جلسة البرلمان أنها ستحتفظ بالحد الأدنى من سلاحها النووي لمواجهة المخاطر المحدقة بها من الصين وباكستان.

بينما ربطت باكستان نفسها خلال المؤتمر الصحفي للجنرال برويز مشرف في نهاية زيارة الرئيس الأمريكي بأن وقف برنامجها النووي متوقف على استمرار الهند في تطوير برنامجها النووي الذي تعتبره باكستان خطراً عليها وعلى أمنها.

لكن الواضح من السياسة الأمريكية خلال الزيارة التي توقع منها المسؤولون في البلدين وخاصة باكستان ـ التي تتوق إلى الوساطة الدولية في نزاعها ـ أنها انحازت بشكل واضح إلى الموقف الهندي، والتصور السياسي الهندي لحل المشكلات العالقة بين البلدين.

فالهند تتهم الساسة في إسلام آباد وهم الحكومة والجيش بدعم الانتفاضة في كشمير والمقاومة المسلحة والتحريض على العنف وهذه التهم تنفيها إسلام آباد.

والهند تحمل باكستان العنف الدائر على خط المراقبة، وهذا الأمر تنفيه باكستان بدورها وتتهمها بأنها وراء التصعيد على الخط عبر القصف المدفعي.

وجاء الموقف الأمريكي واضحاً حينما أكد الرئيس بيل كلنتون خلال مقابلة مع شبكة تلفزيون أمريكية خلال وجوده في دلهي في ٢٣ مارس ٢٠٠٠م أن بعض القادة في الحكومة الباكستانية وراء العنف الدائر في كشمير، ويقومون بالتحريض عليه وهذا الأمر نفته إسلام آباد واعتبرته وجهة نظر أمريكية تختلف معها.

ودعا الرئيس الأمريكي حكومتي البلدين إلى احترام خط المراقبة وعدم تحويله إلى بؤرة نزاع.

واكتفى الرئيس الأمريكي خلال مؤتمره الصحفي مع الزعماء الهنود، وخلال كلمته أمام البرلمان الهندي في الأيام الخمسة التي قضاها في الهند بالدعوة إلى وقف العنف في كشمير، دون الإشارة إلى أي عنف كان يتحدث عنه، هل هو عنف القوات الهندية ضد المدنيين العزل أم عنف المقاومة المسلحة الكشميرية؟ وطالب باحترام خط المراقبة إلى جانب المسألة النووية. وبخصوص وساطته بين الهند وباكستان حول حل المعضلة الكشميرية التي علقت عليها الآمال خاصة بعد تصريحاته قبل قدومه إلى المنطقة التي أبدى فيها استعداده للقيام بدور الوساطة على غرار وساطته في الشرق الأوسط وإيرلندا؛ اكتفى الرئيس الأمريكي بإبداء استعداده لذلك إذا طلب منه ذلك، وهذا الموقف معروف هندياً بحيث ظل رئيس وزراء الهند اتال فاجباي في أي مناسبة يرفض بشدة أي وساطة دولية بهذا الخصوص ويعتبر كشمير شأناً داخلياً.

ويبقى السؤال لماذا فشلت الإدارة الأمريكية في القيام بوساطة قد تكون تاريخية ومصيرية لإنقاذ منطقة جنوب آسيا من المخاطر النووية بين باكستان والهند، ولماذا لم تستخدم نفوذها الدولي باعتبارها القوى العظمى لحمل البلدين وخاصة الهند على الموافقة على الوساطة؟

والجواب هو أن الاعتبارات الاقتصادية والإستراتيجية قد لعبت دورها في الخطاب الاسترضائي الذي اعتمدته الإدارة الأمريكية إزاء الهند والابتعاد عن منطق الضغوطات الذي تملكه أمريكا في العالم اليوم.

ويتحدث هنا سياسيون أمريكيون وخبيرون في الشأن الباكستاني الهندي أن أمريكا باتت تلهث وراء السوق الهندية الضخمة والموارد الاقتصادية التي تجنيها منها، خاصة وأن الهند مرشحة لتكون إحدى الدول التكنولوجية الكبرى في العالم خلال السنين القادمة.

وفي هذا الصدد تحدث المستشار في السفارة الأمريكية في جنوب آسيا المسؤول عن جمعية «المودة بين أمريكا والهند» قائلاً: «إن موقف أمريكا من الهند وباكستان غير متساوٍ، فهذا كان في الماضي أي إعطاء الأولوية لباكستان أما اليوم فالأولوية للهند، أما أستاذ جامعة واشنطن مستر براون فقد صرح بوضوح في محاضرة له في فندق «أواري» بلاهور بباكستان أن باكستان تتوقع من الهند إجراءات عملية لكننا نقول: إن موقف أمريكا تغير بعد الحرب الباردة، ومن ثم فإن أمريكا لا تتدخل في حل النزاع بين الهند وباكستان وتحرص أكثر على عدم نشوب حرب بين قوتين نوويتين ولا ترغب في إسخاط الهند بقضية كشمير باعتبار أن الهند سوق تجاري ضخم لا يجب أن نحرم منها، والذين يتوقعون توسط أمريكا بين البلدين في قضية كشمير جانبوا الصواب، وإذا كانت باكستان ترغب في توسط أمريكا في المعضلة فلتنتظر خمسين عاماً أخرى[١٠٧].

ولهذا الاعتبار الاقتصادي وما مارسته لجان اللوبي الهندية الأمريكية فإن الإدارة الأمريكية لا يمكنها التفريط في هذا السوق اللامع والساطع، ومن ثم فإن ممارسة الضغوط والتهديدات سيحرمها من جني ثمار هذا السوق، لذا فسيبقى الخطاب الاستراضائي هو سيد الموقف وهذا يعني أن وساطة أمريكية ستبقى بعيدة.

ويأتي الاعتبار الآخر وهو الصراع الظاهر والخفي بين كل من أمريكا التي تعتبر نفسها القطب الأوحد في العالم والدولة العظمى الوحيدة التي يحق لها صناعة السياسات الدولية وإيجاد التحالفات المختلفة؛ والصين التي ينظر إليها على أنها البديل القادم من الاتحاد السوفيتي المتفكك، وذلك بفضل اقتصادها المتطور وجغرافيتها الضخمة وتعدادها البشري الكبير وترسانتها العسكرية المتنامية.

وفي نظر أمريكا فإن الدولة الوحيدة التي بإمكانها مشاكسة الصين وحملها على إبقاء تحركها في المنطقة الآسيوية هي الهند بسبب مزاحمتها جغرافياً وبشرياً واقتصادياً للصين مغتنمة مخاوف الهند من المارد الصيني.

فاعتبار الهند حليفاً إستراتيجياً أضحى متأصلاً لدى الإدارة الأمريكية بخلاف باكستان التي أصبحت لاعباً من الدرجة الثانية في سباق التحالفات العالمية ورسم خريطة العالم اليوم.

وأمريكا ليست مستعدة بالتفريط في حليفها القديم باكستان، لكن الخريطة السياسية الجديدة التي ألغت من معجمها خطر الجيش الأحمر بعد تفكك الاتحاد السوفيتي الذي أسهمت فيه باكستان بشكل كبير عبر الجهاد الأفغاني، جعل باكستان على غير الأهمية التي كانت تُعلَّق عليها بالأمس.

ولهذه الاعتبارات فإن أمريكا اكتفت بدعوة البلدين إلى مواصلة الحوار بينهما واتباع سياسة اللقاءات والمفاوضات، بدل ترك المناخ يتسمم بسبب القصف المتبادل بينهما على طول الحدود. ويبقى القول: إن على أمريكا إعادة النظر في سياستها تجاه المنطقة، وأنها مسؤولة بشكل أو آخر عن النزاع بين الهند وباكستان باعتباره آخذاً في الانزلاق نحو مخاطر بينهما، خاصة

بعد الزيارة التي قام بها بيل كلنتون. وإذا فشلت الدبلوماسية المعلنة فيمكن تجريب الدبلوماسية الخفية التي تبدأ خلف الكواليس، بعيدة عن الإحراج الإعلامي أو الشعبي.

صحيح أن أمريكا خلال زيارة رئيسها الأخيرة للمنطقة قد حملت في جعبتها تصوراً لحل المعضلة في كشمير، يتمثل في تشجيع الهند على منح كشمير حكماً ذاتياً واسعاً، فقبل زيارة الرئيس الأمريكي إلى المنطقة وصل وفد يمثل مجموعة مطالعة كشمير 'KASHMIR STUDY GROUP' بقيادة فاروق كاتواري ومقر المجموعة في الولايات المتحدة، التقى مع القادة الفاعلين في الوادي وهما رئيس الحكومة فاروق عبدالله الموالية للهند وعلي جيلاني زعيم المعارضة (APHC) أي تجمع أحزاب مؤتمر الحرية. وناقش معهما فكرة الحكم الذاتي ذات الصلاحيات الموسعة، وكان كل من معهد بروكنكز الأمريكي ولجنة الشؤون الخارجية الأمريكية ـ وهما أهم الدوائر الحكومية في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية تجاه جنوب آسيا وخاصة حول مشكلة كشمير ـ قد قدما تصوراً للرئيس الأمريكي قبيل زيارته للمنطقة حول طبيعة الحكم الذاتي لكشمير[١٠٨].

لقد أثبتت التجارب بين البلدين لأكثر من نصف قرن أن المفاوضات وحدها بين البلدين دون وساطة دولية أو ضغوط عليها لا تكفي ولا تحقق المقصد والهدف. وأنه دون مشاركة دولية بأي شكل من الأشكال وممارسة ما لديها من ضغوط وإغراءات فإن اتساع نطاق النزاع بين البلدين وتحوله إلى حرب واسعة وخشية المخاطر من إشراك السلاح النووي فيها بالرغم من نفي البلدين لذلك وتأكيدهم أنه للردع فقط هو أمر ليس ببعيد.

أما الصين فقد أظهـرت تخوفها وانزعاجها من احـتمالات تدخل الغرب عبـر الأمم المتحدة في كشـمير، بحـيث ترى أن مصالحـها القوميـة وأمنها القـومي قد يصـبح في خطر إذا حـاول الغـرب التدخل فـي حل معـضلة كشمير، ولدى الصينيين رؤية وهي أن كـشمير لدى الهند هي منطقة متنازع عليهـا بين باكستان والهند وأن الرجـوع إلى الاستفتـاء العام لتقرير مـصير المنطقـة هو الحل الأمـثل(١٠٩)، ووعـدت الصين بأنهـا سـتعـيـد الأراضي الكشميـرية التي احتلتها فـي حربها مع الهند عام ١٩٦٢م إلى باكـستان إن وافق الشعب الكشميري على العودة عبـر الاستفتاء إلى باكستان. هذا وتبلغ المساحة التي وعدت الصين بإعادتها إلى باكستان بعد عودة كشمير إليها وهي كل من صحراء «سودي» و«أقصاي الصين» نحو ١٠٠٠ كيل(١١٠).

وليـست أمريكا وحـدها أو الصين هي المعنية بهـذا النزاع فحـتى أوروبا والعالم العـربي يملك أوراقاً يسـتطيع اللعب بها للتأثيـر في الموقف الهندي بشأن الموافقة على الوساطة الدولية. ومن بين الاقتراحات الممكن العمل بها في هذا السبـيل عقد مؤتمر دولي أو مائدة مـستديرة عن المشكلة الكشـميرية وإنقاذ منطقـة جنوب آسيا، ومن شأن هذا المؤتمر الدولي أو المائدة المـستديرة التي تدعى إليـها الدول الكبـرى المعنية بهـذه المعضلة ولعل أهـمها أمـريكا باعتبارها الدولة العظمى المعنية بحل النزاعات الدولية (وكان وفد من مجلس النواب الأمـريكي قد قـام بزيارة كشـميـر (الهندية) في ٢٦ ابريل ٢٠٠٠م وذكر أثناء مـؤتمر صحفي أن لدى الإدارة الأمريكـية مخططاً للمصـالحة في كشمير تسـتعين عليه بالرئيس السابق لجنوب إفريقية نلسـون مانديلا لخبراته وشخصيته ومـا يملكه من نفوذ على الدولتين المتنازعتين)، والصين وما لديها

من نفوذ على باكستان، وبفضل جوارها لهذا النزاع واحتلالها لمنطقة شاسعة من كشمير، وبريطانيا بصفتها المستعمرة القديمة المفجرة لهذا النزاع إلى جانب دولة عربية مثل السعودية لما لها من تأثير معنوي ونفوذ اقتصادي في دول النزاع، إلى جانب دول أخرى بصفتها مراقبة يكون بإمكانها المساهمة في إنجاح المؤتمر أو المائدة في تعهدات اقتصادية وإجرائية؛ فمن شأن هذا المؤتمر أو المائدة المستديرة أن يعجل بحل المعضلة. ويجب أن يسبق اللقاء الدولي لقاءات خلف الكواليس تجمع وفود البلدين المتنازعين «الهند وباكستان» للوصول معهما إلى الحد الأدنى من التنازلات الممكنة التي يرضى عنها الطرفان وذلك حتى يحضر لهذا المؤتمر أو المائدة المستديرة بشكل جيد ويحقق له الأهداف المجتمع من أجلها، وحتى لا يتحول إلى مجرد لقاء على شرب الشاي أو للاستهلاك أو الدعاية الإعلامية قد تزيد في تدهور الأوضاع في المنطقة ولا توقفها.

وملخص القول: إن كشمير ستضل العقبة الرئيسة في سبيل تعايش البلدين، وسيتواصل بسببها الإنفاق العسكري الضخم بدل الإنفاق على التعليم وغيره. وقد أوضحت الإشارات المتبادلة بين البلدين أن كشمير يجب أن يعجل بحلها بأي وسيلة، لكن المشكلة المعلقة هو أن تفكير كل الأطراف في أن المساومة أو التنازل في هذه المسألة يعني التنازل عن السيادة أو المساومة في الوطنية ومدى الإخلاص للبلد. كما أن الطبقة العسكرية في البلدين وظفت جل ترسانتها وجمعت كل هذه النفقات والميزانية الضخمة بسبب كشمير والتنازع عليها وأن نهايتها ستنهي بعض المزايا والحسابات.

ومن ثم فإن تغيير مثل هذه العقلية لدى الطبقة السياسية والعسكرية،

وشن دعاية إعلامية ضخمة لتغيير هذه العقلية لدى المواطن العادي ستكون أولى الخطوات في سبيل إيجاد الحل العادل المناسب للمعضلة الكشميرية.

وفي هذا الصدد يجب ألا ننسى الحركات الجهادية الكشميرية التي تتنفس من خلال هذا الصراع أو النزاع، وأن نهايته غير العادلة ستسمم المناخ في المنطقة وتفجر نزاعات جديدة أكثر ضراوة.

وإلى جانب هذه الأطراف المختلفة يجب أن نأخذ في الاعتبار الجانب الدولي، وأخصه أمريكا والأدوار التي باتت تلعبها في حل المعضلات المختلفة بحكم نفوذها السياسي وقوتها الاقتصادية وإداراتها للأزمات الدولية. كما أن لأمريكا كما ذكرنا في هذه السطور علاقات ذات نفوذ مع كل من الهند وباكستان، وبإمكانها توظيفها للتأثير في البلدين وحملهما على التفاوض بشأن الاتفاق حول مشكلتهما الرئيسة كشمير. ومع أن المفاوضات المتواصلة أثبتت أنها لن تستطيع وحدها إيجاد الحل ـ كما أثبتت التجارب بين البلدين ـ إلا أن ممارسة الضغوط الأجنبية والاقتصادية إلى جانب الإغراءات المادية والاقتصادية ستعمل جميعها على التعجيل بوقف التدهور بين البلدين وإنقاذهما من الانهيار.

آخذين بعين الاعتبار كل أطراف النزاع وكل الجهات التي تتغذى عليه، لإشراكهم في طبيعة الحل وإشعارهم بمواقعهم ضمن هذه الخارطة لأنه سيضمن عدم نشوب مخاطر ومصاعب ومفاجآت غير سارة.



الملاحق

المعاهدات والاتفاقيات بين البلدين

إعلان واشنطن (٥ يوليو ١٩٩٩م).

١ـ يجب على الهند وباكستان احترام خط الهدنة (أو المراقبة بينهما)

٢ـ يجب العودة إلى روح مـعاهدة شملا التي حـددت خط الهدنة الواجب احترامه.

٣ـ يجب إيجاد أجواء من التعاون ورفض التدخل في الشأن الداخلي.

٤ـ على البلدين العـمل بما توصـلا إليـه في لقاء لاهور عـلى حل جمـيع النزاعات العالقة بينهما بدءاً من كشمير ومروراً بالنزاعات الأخرى بينهما واحترام كامل لخط الهدنة بينهما وعدم اعتداء أي طرف عليه.

إمضاء: نواز شريف، بيل كلنتون

إعلان لاهور (٢١ فبراير ١٩٩٩م)

رئيس وزراء الهند ورئيس وزراء باكستان.

١ـ سيعمل البلدان على تطوير علاقاتها الثنائية إلى ما يخدم مصلحة البلدين وتطوريهما ورقيهما وإسعاد الشعبين وكل ما من شأنه أن يحقق الأمن والنمو لهما.

٢ـ يجب الحفاظ على العلاقات الثنائية وتطويرها، وفق المواثيق الدولية وميثاق الأمم المتحدة في تنظيم العلاقات الدولية وحل النزاعات الحدودية وغيرها.

٣ـ على البلدين التخفيض من سباق التسلح للحفاظ على أمنهما وأمن جنوب آسيا، والعودة إلى معاهدة شملا والعمل بقراراتها في الحفاظ على خط الهدنة والوسائل التي اعتمدتها المعاهدة في بث الاستقرار بين البلدين.

٤ـ الاستمرار في معاهدة ٢٣ سبتمبر ١٩٩٨م التي دعت البلدين إلى تحسين علاقاتهما والعمل على استقرارهما وأمنهما اللذين تصدعا بسبب المشكلة الكشميرية، وحل كل المشكلات العالقة بين البلدين بالوسائل السلمية، وتشجيع التعاون الاقتصادي والتجاري والثقافي بين البلدين وفتح تمثيلات بهذا الخصوص في كلا البلدين.

٥ـ العمل على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدين بأي شكل من الأشكال.

٦ـ وقف أي نشاط إرهابي يمس أمن البلدين.

٧ـ حماية حقوق الإنسان وترقيتها في البلدين.

نص اتفاقية طقشند (١٠ يناير ١٩٦٩م)

عقد رئيس جـمهورية باكسـتان ورئيس وزراء الهند اجتماعـاً في طقشند وبحثا الأمور القـائمة بين بلديهما وهما يعلنان عن عزمـهما الراسخ للعمل على إعادة العـلاقات الطبيـعية السلميـة بين بلديهما وأن يعـملا على زيادة التفاهم وتقوية أواصر الود بين شعبيهما.

وقد تم الاتفاق فيما بينهما على ما يلي:

١ـ يوافق كل من رئيس جمهورية باكستان ورئيس وزراء الهند على أن يبذل كل منهمـا قصارى جهـده لإحلال علاقـات حسن الجوار بين باكسـتان والهند وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، وهما يؤكدان بموجب الميثاق بألا يعمدا إلى القوة وأن يسـويا المنازعات بالوسائل السلمـية. واعتبرا أن مـصالح السلام في بلديهما ومصـالح شعبيهما لم تصب نفعـاً من جراء استمرار التـوتر بين البلدين، وعلى هذا الأسـاس جـرى البـحث بشـأن جامـو وكشمير وأوضح كل من الفريقين موقفه.

٢ـ وافق رئيس جمهورية باكستان ورئيس وزراء الهند على وجوب انسحاب جميع القوات المسلحة التابعـة للبلدين إلى المواقع التي كانت ترابط فيها في ٥ أغسطس ١٩٦٥م، وعلى الفريقين أن يلتزما بشروط وقف إطلاق النار عند وقف القتال.

٣ـ وافق رئيس جمهورية باكسـتان ورئيس وزراء الهند على أن العلاقات بين باكسـتان والهند يـنبغي أن تقـوم على مبـدأ عدم التدخل فـي الشؤون الداخلية لكل من البلدين.

٤ ـ وافق رئيس جمهورية باكستان ورئيس وزراء الهند على ألا يشجعا أي دعاية موجهة ضد البلد الآخر وأن يشجعا الدعاية الرامية إلى تنمية العلاقات الودية بينهما.

٥ـ وافق رئيس جمهورية باكستان ورئيس وزراء الهند على أن يعود المندوب السامي الباكستاني في الهند والمندوب السامي الهندي في باكستان كل إلى منصبه، وأن تعود البعثتان الدبلوماسيتان في كلا البلدين إلى عملهما الطبيعي، وعلى الحكومتين أن تلتزما بميثاق فينا سنة ١٩٦١م بصدد العلاقات الدبلوماسية.

٦ـ وافق رئيس جمهورية باكستان ورئيس وزراء الهند على على أن يأخذا بعين الاعتبار الإجراءات التي من شأنها إعادة العلاقات الاقتصادية والتجارية والمواصلات إلى ما كانت عليه، وكذلك إعادة التبادل الثقافي بين باكستان والهند، وأن يتخذا الإجراءات لوضع الاتفاقات القائمة بين باكستان وبين الهند موضع التنفيذ.

٧ـ وافق رئيس جمهورية باكستان ورئيس وزراء الهند على أن يصدرا تعليمات إلى السلطات في بلديهما للقيام بإطلاق سراح أسرى الحرب وإعادتهم إلى بلادهم.

٨ـ وافق رئيس جمهورية باكستان ورئيس وزراء الهند على وجوب استمرارهما في بحث القضايا الخاصة بمشكلات اللاجئين والمشردين والهجرة غير المشروعة، واتفقا أيضاً على أن يعمل كلاهما على إيجاد الظروف التي تحول دون هجرة السكان، كما اتفقا على أن يبحثا في إعادة الأملاك والأموال التي استولى عليها كل من الطرفين نتيجة النزاع.

اتفاقية شملا بين الهند وباكستان (٣يوليو ١٩٧٢م).

أولاً: عقدت حكومتا الهند وباكستان العزم على أن ينهي البلدان ما بينهما من صدام ومواجهة أفسدا علاقاتهما فيما مضى، وأن يعملا على تنمية علاقة ودية متآلفة بينهما وإقامة سلام دائم في شبه القارة حتى يكرس كل منهما موارده وطاقاته من أجل المهمة الملحة لزيادة رخاء شعبيهما.

ولتحقيق هذا الهدف اتفقت حكومتا الهند وباكستان على ما يلي:

١ـ أن تكون مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه هي التي تحكم العلاقات بين البلدين.

٢ـ عقدت الدولتان العزم على أن يسويا ما بينهما من خلافات بالوسائل السلمية عن طريق إجراء مباحثات ثنائية أو بأية وسيلة أخرى يتفق عليها الطرفان، وإلى أن تتم تسوية أية مشكلات معلقة بينهما لا يجوز أن يغير أحد الطرفين الوضع من جانب واحد، ويجب أن يمتنع الطرفان عن تنظيم أو مساعدة أو تشجيع أي إجراء يخل بالحفاظ على العلاقات السلمية المتآلفة بينهما.

٣ـ وكشرط مسبق للمصالحة وعلاقات حسن الجوار وإقامة سلام دائم تتعهد كل من الدولتين بالتزام التعايش السلمي واحترام السيادة والوحدة الإقليمية لكل منهما، وكذلك عدم التدخل في الشؤون الداخلية للأخرى على أساس من المساواة والمنفعة المتبادلة.

٤ـ أن تحل القضايا والأسباب التي ينطوي عليها الصدام والتي أفسدت العلاقات بين البلدين طوال الخمس والعشرين السنة الأخيرة بالوسائل السلمية.

٥ـ أن يحترم الطرفان بصفة دائمة وحدة كل منهما الوطنية وسلامة أراضيه واستقلاله السياسي وسيادته.

٦ـ أن يمتنع الطرفان وفق أحكام ميثاق الأمم المتحدة عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد الوحدة الإقليمية والاستقلال السياسي لكل منهما[١١١].

ثانياً: تتخذ الحكومتان كافة الإجراءات التي في سلطة كل منهما لمنع الدعاية العدائية التي توجه من واحدة ضد الأخرى، كما يشجع كل منهما نشر المعلومات التي من شأنها أن تساعد على تنمية علاقات ودية بينهما.

ثالثاً: من أجل التقدم نحو إعادة العلاقات وإرجاعها إلى وضعها الطبيعي تدريجياً خطوة بعد خطوة بين الدولتين قد تم الاتفاق على:

١ـ اتخاذ الخطوات لإعادة المواصلات بينهما ـ البريدية والبرقية والبحرية والبرية ـ بما في ذلك مراكز الحدود ومناطق الاتصالات الجوية ويشمل ذلك تحليق طائرات كل منهما في أجواء الأخرى.

٢ـ اتخاذ الخطوات المناسبة لتسهيل سفر مواطني البلدين.

٣ـ استئناف التجارة والتعاون في المجال الاقتصادي وغيره من المجالات التي يتفق عليها قدر الإمكان.

٤ـ تشجيع التبادل في الميادين العلمية والثقافية، وفي هذا الصدد تجتمع وفود من الدولتين من حين إلى آخر لوضع التفصيلات اللازمة لذلك.

رابعاً: من أجل البدء في إقامة سلام دائم اتفقت الحكومتان على ما يأتي:

١ـ أن تنسحب القوات الهندية والباكستانية من الحدود الدولية.

٢ـ وفي جامو وكشمير يحترم الجانبان خط السيطرة الناتج عن وقف إطلاق النار في١٧ديسمبر ١٩٧١م دون الإضرار بالموقف المعترف به لكل من الجانبين. ولا يجوز لأحد الطرفين أن يسعى إلى تغييره من جانب واحد بصرف النظر عن الخلافات المتبادلة والتفسيرات القانونية.

ويتعهد الطرفان فوق ذلك بنبذ التهديد بالقوة أو استخدامها لانتهاك هذا الخط.

٣ـ يبدأ تنفيذ الانسحاب بمجرد أن تصبح الاتفاقية سارية المفعول على أن يتم ذلك في ظرف ثلاثين يوماً من تاريخ سريان هذه الاتفاقية.

خامساً: يتم التصديق على هذه الاتفاقية وفقاً للإجراءات الدستورية المتبعة في كلا البلدين، وتصبح نافذة المفعول من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليها.

سادساً: اتفقت الحكومتان على أن يجتمع الرئيسان مرة أخرى في المستقبل في وقت ملائم لهما، وعلى أن يجتمع ممثلون من الجانبين خلال ذلك الوقت لإجراء مزيد من دراسة النظم والترتيبات اللازمة لتحقيق سلام دائم وعودة العلاقات، بما في ذلك ترحيل أسرى الحرب والمدنيين المحتجزين وعمل تسوية نهائية لجامو وكشمير واستئناف العلاقات الدبلوماسية[١١١].

توقيع (أنديرا غاندي)	توقيع (ذو الفقار علي بوتو)
رئيسة وزراء الهند	رئيس جمهورية باكستان الإسلامية

الهوامش

(١) طاهر أمين، **المقاومة في كشمير: الجذور، التطور، الخيارات**، ترجمة محمد صافي، إسلام آباد: معهد الدراسات السياسية ومؤتمر العالم الإسلامي، مايو ١٩٩٦، ص١٢٦.

(٢) السردار عبدالقيوم خان، **قضية كشمير: نشأتها، تطورها وحلها**، مظفر آباد عاصمة كشمير الحرة بباكستان: مطبوعات حكومة كشمير الحرة، د.ت، ص ٩.

(٣) المرجع سابق، ص١٩.

(٤) الهادي أبو طالب، "انتشار الصواريخ الباليستية في جنوب شرق آسيا"، **مجلة الحرس الوطني السعودية**، العدد ١٦٢، فبراير ١٩٩٦، ص٢٣.

(٥) السردار عبدالقيوم خان، مرجع سابق، ص١٠.

(٦) اليف الدين ترابي، **المطامع الهندوسية في العالم الإسلامي**، إسلام آباد: المركز الإعلامي لكشمير المسلمة، ١٩٩٧، ص١١.

(٧) اليف الدين ترابي، حوار مع رجا ظفر الحق، **كشمير المسلمة**، إسلام آباد، أكتوبر ١٩٩٧، ص١٣.

(٨) مقتطفات من كتاب S. R BATHIL, **Foreign policy of India.** نقلها إلى العربية المركز الإعلامي لكشمير المسلمة في كتاب اسمه **المطامع الهندوسية في العالم الإسلامي**، ص٨، ٩.

(٩) Jawahar Lal Nehru, Discovery of India India قام بترجمة مقتطفات منه اليف الدين ترابي المركز الإعلامي لكشمير المسلمة ونشره على حلقات في مجلة كشمير المسلمة، عدد ٧٦، أغسطس ١٩٩٨، ص١٧.

(١٠) سنشير إلى هذا الموضوع بالتفصيل في الفصل الثاني.

(١١) أبو بكر الصديق، "نصف قرن بين الباكستان والهند"، **دراسات سياسية**، رقم ١١ إسلام آباد، شبكة برق الأخبارية (B.N.N)، ٢٠ يناير ٢٠٠٠م، ص(٨). (بالعربية).

(١٢) تقرير للأمم المتحدة عن الوضع الاقتصادي في باكستان أعده الدكتور محبوب الحق، الخبير الاقتصادي الباكستاني ووزير المالية السابق.

(*) ويقصد بهم المهاجرون الذين هاجروا إلى باكستان في أعقاب انفصالها عن الهند واستقر الجزء الأكبر منهم في منطقة السند وعاصمتها كراتشي.

(١٣) أبو بكر الصديق، المصدر السابق، ص٥٨ ـ ٦٠.

(١٤) السردار عبدالقيوم خان، مرجع سابق، ص٣٦. أبو بكر الصديق، المصدر السابق، ص٥٨ إلى ٦٠م.

(١٥) ومنهم الكهد هاري أحد قادة حركة «أريا سامة».

(١٦) اليف الدين ترابي، "المسلمون تحت حكم الهندوسية"، **كشمير المسلمة**، إسلام آباد: المركز الإعلامي لكشمير المسلمة، العدد ٥٨، فبراير ١٩٩٧، ص١٦، ١٧.

(١٧) المسلمون تحت حكم الهندوسية، مصدر سابق، ص١٧.

(١٨) أبو بكر الصديق، المصدر السابق، ص١٤.

(١٩) المصدر السابق، ص١٤.

(٢٠) رفيق جرجاوي، "الهند تحتفل بالذكري الخمسين"، **صحيفة الاتحاد الإماراتية**، أبو ظبي ١٣/ ٨/ ١٩٩٧، ص١١.

(٢١) حسن ساتي، "قراءة متأنية"، **الشرق الأوسط**، لندن ٣٠/ ٥/ ١٩٩٨م ص٥.

(٢٢) ومنها طائفة السيخ أكثر الحركات الانفصالية نشاطاً داخل الهند وخارجها وأنشأت حركة خالصتان في منطقة البنجاب الهندية وقد أجهضت ثورتهم عام ١٩٨٥م وقتل منهم ١٠٠ ألف شخص إلى جانب طائفة التاميل هذا إلى جانب الصراع الطائفي بين الهندوس والمسلمين والنصارى.

(٢٣) اليف الدين ترابي، "الانتخابات الهندية"، **كشمير المسلمة**، إسلام آباد، العدد ٧١، مارس ١٩٩٨، ص١٥.

(٢٤) أبو بكر الصديق، مصدر سابق، ص٥٠ إلى ٥٢.

(٢٥) Muhammed Aamir Bashir, Khurram S. Haider, **Settling the Kashmir issue**, Islamabad: Institdute of Regional Studies, 1999, P27.

(٢٦) أبو بكر الصديق، مصدر سابق، ص٤٤، ٤٥، ٤٨.

(٢٧) أبو بكر الصديق، مصدر سابق، ص٥٠ إلى ٥٢.

(٢٨) طاهر أمين، مرجع سابق، ص٢٢.

(٢٩) شعيب عبدالفتاح، **فصول من مأساة كشمير**، الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية ١٩٩٤م، ص٢١.

(٣٠) الاسترلامب، **كشمير ميراث متنازع عليه (١٨٤٦، ١٩٩٠)**، ترجمة سهيل زكار، دمشق: د.ن، ١٩٩٢م، ص٣١.

(٣١) طاهر أمين، مرجع سابق، ص٢٢.

(٣٢) طاهر أمين، مرجع سابق، ص٢٢. وشعيب عبدالفتاح، مرجع سابق، ص٢٤، ٢٥.

(٣٣) شعيب عبدالفتاح، مرجع سابق، ص٢٧.

(٣٤) طاهر أمين، مرجع سابق، ص٢٤، ٢٥، ٢٦ بتصرف.

(٣٥) الاسترلامب، مرجع سابق، ص٣٤، ٣٥.

(٣٦) طاهر أمين، مرجع سابق، ص٢٤.

(٣٧) شعيب عبدالفتاح، مرجع سابق، ص٢٣.

(٣٨) محمد علي جناح، **مختارات من خطب ورسائل**، دمشق: د.ن، ١٩٩٤م، ص١٧.

(٣٩) محمد علي جناح، **الأب المؤسس للأمة**، إسلام آباد: المديرية العامة للأفلام، وزارة الإعلام، د.ت، ص٣.

(٤٠) طاهر أمين، مرجع سابق، ص٢٧.

(٤١) طاهر أمين، مرجع سابق، ص٢٧.

(٤٢) الاسترلامب، مرجع سابق، ص١٣٨.

(٤٣) طاهر أمين، مرجع سابق، ص٢٨، ٢٩.

(٤٤) شعيب عبدالفتاح، مرجع سابق، ص٢٣.

(٤٥) الاسترلامب، مرجع سابق، ص ١٤٥-١٤٩.

(٤٦) ولد الشيخ عبدالله في ١٩٠٥م في سوراه بالقرب من مدينة سرينغار من أسرة ذات أصل براهماني كشميري دخلت في الإسلامي في القرن

الثامن عشر (وتسمية الشيخ في شبه القارة الهندية دلالة على حداثة العهد بالإسلام) وكان والده من تجار الصوف وكان فقيراً بينما كانت أسرته ذات صلات جيدة، حصل على تعليم ممتاز توج بشهادة ماجستير، عمل في بداية حياته الاجتماعية ناظراً في مدرسة ثانوية بعدما أخفق في الحصول على وظيفة صحفية لدى الحكومة.

بدأ حياته ورعاً ومتديناً مما أكسبه صداقة المير واعظ محمد يوسف شاه الزعيم الشهير كما تميزت شخصيته بذكاء حاد وشخصية جذابة ومقدرة تنظيمية وعبقرية ساحرة مما أكسبته شعبيةً واحتراماً (بتصرف من الاسترلامب)، ص١٤٥، ١٤٦).

(٤٧) الاسترلامب، مرجع سابق، ص١٤٨، ١٤٩.

(٤٨) طاهر أمين، مرجع سابق، ص٢٩.

(٤٩) الاسترلامب، المرجع السابق، ص١٥٢.

(٥٠) الاسترلامب، المرجع السابق، ص١٥٩، ١٦٠.

(٥١) الاسترلامب، المرجع السابق، ص١٦٠، ١٦١.

(٥٢) الاسترلامب، المرجع السابق، ص١٦٣، ١٦٤.

(٥٣) طاهر أمين، مرجع سابق، ص٣٠، ٣٢.

(٥٤) راجع طاهر أمين، ص٣٢، والاسترلامب، ص١٩٠، ٤١٨.

(٥٥) محمد علي جناح، **مختارات من خطب ورسائل وبيانات**، مرجع سابق، ص١٧٥.

(٥٦) الاسترلامب، المرجع السابق، ص٢٠٨، ٢٠٩.

(٥٧) طاهر أمين، المرجع السابق، ص٣٣.

(٥٨) وسنشير إلى هذا بتفصيل في المبحث اللاحق.

(٥٩) الاسترلامب، المرجع السابق، ص١٦٧، ١٦٨.

(٦٠) طاهر أمين، االمرجع السابق، ص٣٥.

(٦١) الاسترلامب، المرجع السابق، ص٢٢٣، ٢٢٤.

(٦٢) طاهر أمين، المرجع السابق، ص٣٦.

(٦٣) طاهر أمين، المرجع السابق، ص٣٧، ٣٨.

(٦٤) الاسترلامب، مرجع سابق، ص٣٢٥، ٣٢٩.

(٦٥) الاسترلامب، المرجع السابق، ص٣٣٨.

(٦٦) طاهر أمين، المرجع السابق، ص٥٠.

(٦٧) الاسترلامب، المرجع السابق، ص٣٦٧، ٣٦٨.

(٦٨) المرجع السابق، ص٣٧٢.

(٦٩) ومنهم المؤرخ البريطاني الاسترلامب وطاهر أمين وغيرهم.

(٧٠) الاسترلامب، المرجع السابق، ص٤٠١، ٤٠٢.

(٧١) المرجع السابق، ص٤١٤، ٤١٥.

(٧٢) طاهر أمين، المرجع السابق، ص٥٨، ٥٩.

(٧٣) شعيب عبد الفتاح، مرجع سابق، ص٧١، ومابعدها حيث قام المؤلف بتفصيل واسع لمعاهدة شملا وحيثيتها.

(٧٤) اليف الدين ترابي، ملف العدد، النعدد ٣٧، إسلام آباد، مارس ١٩٩٥، ص١٦، والخبير هو أعجاز حسين.

(٧٥) ومنهم اليف الدين ترابي، يوسف نسيم رئيس تجمع أحزاب الحرية الكشميري في إسلام آباد في مقابلات خاصة معهم.

(٧٦) طاهر أمين، المرجع السابق، ص٦٧.

(٧٧) Muhammed Aamir Bashir, Khurram S. Haider, Ibid, P207.

(٧٨) The Hindustan Times, June 8, 1992 India. وورد النص كذلك في كتاب طاهر أمين، مرجع سابق، ص٦٨.

(٧٩) Mino Masani, "Kashmir as I see it". **The Statesman**, Febryary, India.

(٨٠) Assessment and; Discourse "George Fernandes. "India's Policies in Kashmer: An 1992, P: 285-295.

هذا وقد أعاد فكر جورج فرنادس وهو اليوم وزير الدفاع في حكومة (BJP) نفس الرأي خلال ندوة نظمها مركز للدراسات السياسة بدلهي في ٢٧/ ٤/ ٢٠٠٠م.

(٨١) طاهر أمين، مرجع سابق، ص٧٠ إلى ٨٦.

(٨٢) الاسترلامب، المرجع السابق، ص٤٥١.

(٨٣) Muhammed Aamir, Ibid., p: 180.

(٨٤) Ibid., p: 182.

(٨٥) طاهر أمين، مرجع سابق، ص ١١٤، ١٢٢.

(٨٦) ومنهم اليف الدين ترابي ويوسف نسيم وفاروق كشميري، وسيد صلاح الدين في مقابلات خاصة معهم.

(٨٧) Muhammed Aamir, Ibid., p: 182.

(٨٨) طاهر أمين، مرجع سابق، ص ١٢٣. هذا وقد أشار الكاتب إلى الخبر منقولاً عن صحيفة "Today India" بتاريخ ٣١/ ٥/ ١٩٩٣م ولم يشر إلى رقم الصحيفة وكاتب المقال.

(٨٩) النفقات اليومية تبلغ ٦٧٠ مليون روبية.

(٩٠) الاسترلامب، مرجع سابق، ص٤٧٨.

(٩١) المرجع السابق، ص٤٥٣-٤٥٥.

(٩٢) ايم آل جبير، "باكستان والهند"، **صحيفة نواي وقت**، ص ١٢، ٢٨/ ٤/ ٢٠٠٠م.

(٩٣) مقابلة أجراها الكاتب مع الأستاذ ذكي الرحمن، **مجلة الرباط**، العدد ٤١، إسلام آباد، مايو ٢٠٠٠م، ص١٩.

(٩٤) Muhammed Aamir, Ibid., p: 194-195.

(٩٥) طاهر أمين، مرجع سابق، ص ١٥٧، ١٥٨.

(٩٦) الجنرال المتقاعد ايم آل جبير.

(٩٧) The Dialy Muslim 1993 Asia Watch and Physicians for Human Rights report. (Islamabad) May: 29, 1993.

(٩٨) Congressional Record: procee ding and debates by 103nd congress, First session. Vol. 139. no. 85. June: 29, 1993.

وورد الخبر كذلك في: طاهر أمين، مرجع سابق، ص ١٦٠).

(٩٩) جاذب سهيل، مسألة كشمير، **صحيفة نواي وقت**، اليومية الأردية

إسلام آباد، عدد خاص، ٢٠/١١/١٩٩٩، ص ملونة.

(١٠٠) المرجع السابق.

(١٠١) نادية محديد حوار مع بينظير بوتو، **صحيفة الشرق الأوسط**، لندن ١٥/١١/ ١٩٩٩م ص١٢.

(١٠٢) Muhammed Aamir, Ibid., p: 168-169.

(١٠٣) Ibid., p: 169.

(١٠٤) Ibid., p: 168.

(١٠٥) طاهر أمين، مرجع سابق، ص ١٨٢، ١٨٣.

(١٠٦) نادية محديد، مرجع سابق، ص١٢.

(١٠٧) أمير حمزة، "كركل هددت الهند بالتفكك"، **مجلة الدعوة**، مجلة بالأردية، لاهور، أغسطس ١٩٩٩م، ص١٢ ونقلتها إلى العربية مجلة الرباط في سبتمبر ١٩٩٩م.

(١٠٨) مير عارف "المخطط الغربي"، جريدة **الهلال**، ناطقة بالأردية، إسلام آباد، ٦ـ٢١ مايو ٢٠٠٠م، ص٤.

(١٠٩) Muhammed Aamir, Ibid., p: 185-186.

(١١٠) مير عارف، "دبلوماسي صيني"، **جريدة الهلال**، ١٥ يناير ٢٠٠٠م، ص٤ (ناطقة بالعربية).

(١١١) جاذب سهيل، مرجع سابق، وشعيب عبد الفتاح، مرجع سابق، ص١٦٧-١٦٧ و١٧٠، ١٧١.

المؤلـف

* بغداد سيدي محمد.

* من مواليد مدينة سيدي بلعباس - الجزائر.

* كاتب وصحفي.

* يعمل منذ عام ١٩٩٣م مستشاراً إعلامياً للعديد من المنظمات الكشميرية، ومسؤولاً في تحرير ثلاث مطبوعات خاصة بكشمير (باللغة العربية) وهي: الرباط، الهلال، سياحة الأمة.

* يعمل محللاً ومحرراً في جريدة «أهم الأخبار» اليومية العربية الصادرة في إسلام آباد وعمل من قبل في كل من مجلة المجتمع والإصلاح، وجريدة المسلمون.

* له العديد من الدراسات والكتب المنشورة.

سلسلة دراسات معاصرة

* صدر ضمن هذه السلسلة الدراسات التالية:

١ - التخصيص: أهدافه وأسسه وفوائده

عبدالله إبراهيم القويز

٢- الإسلام السياسي في روسيا

ميثم الجنابي

٣- التخصيص رؤية اقتصادية في المنهج والتطبيق «الاقتصاد السعودي نموذجاً»

عبدالعزيز إسماعيل داغستاني

٤- الأبعاد الجيوبولتيكية لقضايا المياه في الوطن العربي

حسن عبدالله المنقوري

٥- الصراع على قزوين

صالح محمد الخثلان

٦- الصراع الأهلي في الصومال

عبدالله شيخ محمد عثمان

٧- المسلمون والنظام العالمي الجديد

عبدالله فهد اللحيدان

٨- الإسلام السياسي في جمهوريات وسط آسيا الإسلامية

ميثم الجنابي

رقم الإيداع: ٢٢/ ٠٢٦٨

ردمك: ٩٩٦٠-٧٢٦-٧٩-٧